مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية



Gulf Centre For Strategic Studies

تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية



تأليف: د. عبد الله الأشعل

I.S.B.N 977-5861-19-5

تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي

في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

المكتب الرئيسي (لندن)
3rd/4th, 5Charterhouse Buildings, Goswell Road, London, EC1M 7AN U.K.
Tel. 01712533805 Fax: 017123533809
البريد الإليكتروني : Email abc73@dial.pepix.com

فرع القاهرة
شقة رقم ٩ ، الدور الثاني ، ٦ شارع عائشة التيمورية - جاردن سيتي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ت : ٣٥٤٥٩٤٩ ، فاكس : ٥٩٤٣٥٧٩
البريد الإليكتروني Email:gcss@brainy1.ie-eg.com

فرع البحرين
بناية الحسن، الطابق السابع ، شقة رقم ١٧ ، مجمع رقم ٣١٩ ، جسر الشيخ حمد، المنامة.
ت : ٥٣٧٦٠٠ ، فاكس : ٥٣٠٨٨٧
البريد الإليكتروني: E.mail : gcss@batelco.com.bh

الكويت - مكتب تمثيلي
الشرق ، شارع عبد الله الحمد ، ص . ب ٧٣٠٦٠ ، النزهة ٣٩٩٨٤ ، الكويت
ت : ٢٤٦٧٧٨٣ ، فا كس : ٢٤٦٧٧٨٢
البريد الإلكتروني Email : gcsskw@ncc.moc.kw

تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي
في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية

د . عبد الله الأشعل

فهـــــرس

تقديـــم

أصدرت في الكويت في فبراير ١٩٩٠ كتاباً بعنوان "العلاقات الدولية لمجلس التعاون" ، قبل الغزو العراقى بعدة أشهر، وعندما راجعته فى منتصف عام ١٩٩٨ هالتني تلك التطورات الجذرية التى وقعت فى الفترة بين غزو الكويت وتحريرها عام ١٩٩١، وعام ١٩٩٨ ، فوجدت من الملائم معالجة الموضوع بشكل يلاحق هذا التغير الجوهري في نمط العلاقات الدولية لمجلس التعاون فى عهدين ، بحيث أصبح الكتاب الأول معبراً عن المرحلة الأولى فيما بين ١٩٨١ نشأة المجلس حتى عام ١٩٩٠، وأضفت مالزم من تحليل وإضافة للمرحلة الثانية من عمر المجلس بين ١٩٩٠ - ١٩٩٩. ولم يكن عام ١٩٩٠ عاماً فاصلاً فى المنطقة وحدها بل فى العالم كله ؛ حيث انتهت خلاله الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولى وقواعد العلاقات الدولية ، وانعكس ذلك على مختلف مجالات العلاقات الدولية ، السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتجارية ، وعلى الفكر العالمى ذاته، وهو مالمسنا ، واقعاً ومضافاً إلى مجمل التحولات والأحداث الكبرى فى المنطقة ، وأخطرها التهام العراق للكويت إحدى أعضاء المجلس ، ومأأحدثه ذلك من تعديل جذرى فى نظرية الأمن ومصادر تهديده ، وانقسام حاد فى العقل العربى واضطراب فى الصفوف العربية فضلا عن التداعيات الأخرى فى العلاقات العربية - العربية ، والعلاقات العربية-الاسرائيلية ، مما شجعنا على معالجة هذه التطورات الجوهرية وأثرها على المجلس فى فصل جديد مستحدث ، ثم أدخلنا ماتطلبته النظرة الجديدة من معالجة لمواقف المجلس من القضايا الجديدة ، ومواقف دوله من قضايا مستجدة فى المرحلة الثانية فى إطار الأمم المتحدة لقياس مدى مأأحدثه المجلس من تماسك بين أعضائه فى المرحلة الأولى ثم انتكاس هذا التقدم فى المرحلة الثانية .

وإذا كانت تطورات المرحلة الثانية منذ عام ١٩٩٠ قد دفعت بعض المراقبين إلى نتيجة متسرعة وهى أن تغير الظروف التى قام المجلس فى نطاقها جعلت وجود المجلس مشكوكًا فيه - فإننا نخالف هذا الرأى ونرى أن وجود المجلس أصبح أكثر لزوماً فى المرحلة الثانية ، وأنه لايجوز تحميله مالايحتمل بل يتعين دعمه ليكون إطاراً لعلاقات دول المجلس ، وأداة لتقريب سياساتها وتجاوز خلافاتها ، ولابد أن يصر المجلس على المضى نحو تحقيق أهدافه الأساسية ٠

والله أسأل أن يوفقنا إلى تقديم الفكر البناء الحافز على مزيد من البحث والتحليل لواحد من أهم المؤسسات الإقليمية العربية ٠

ولله الأمر من قبل ومن بعد

عبد الله الأشعل

القاهرة ، يناير ١٩٩٩

الفصل الأول

المتغيرات العالمية والإقليمية
فى التسعينيات وأثرها على مجلس التعاون

المبحث الأول

معطيات المرحلة الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٩

مر المجلس بمرحلتين : الأولى من ١٩٨١-١٩٨٩ ، والثانية من ١٩٩٠ حتى الآن فقد نشأ مجلس التعاون فى ظروف ولدوا ع معينة ومن أبرز هذه الظروف الآثار السلبية للاحتلال السوفيتى في الخليج ، ومـاأبدته موسكو من اهتمام بـأمن الخليج وعزم على المشاركة فى شئونه . وقد أدى هذا الموقف إلى دخول الخليج لأول مرة دائرة الحرب البـاردة عندمـا رد بريجينيف على نظرية كـارتر حـول أمن الخليج خـاصـة وأنه كـان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقـات متطورة مع الكويت جعلت الخـلاف حـول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية .

أما الظرف الثانى الذى قام المجلس فى ضوئه فهو قيام الثورة الاسلامية فى إيران فى فبراير ١٩٧٩ ، وسياسات إيران التى أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج ، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة فى المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية مماخلق جواً من التوتر والريبة على ضفتى الخليج ، وأصبح من المشكوك فيه الارتياح إلى الترتيبات الأمنية السابقة على قيام الثورة الإيرانية بين دول الخليج بما فيها إيران.

وأما الظرف الثالث فهو تجدد المنازعات والتوترات بين العراق وإيران حول قضايا ثنائية وخليجية ، حيث رغبت الثورة الإيرانية فى تعديل اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ حول شط العرب ، وأثارت فى نفس الوقت عدداً من المنازعات الخامدة ، وإن كـان مـفـهـومـا أن إيران الثورة كـانت ترغب فى إعـادة النظر فى مجمل المصالح

والسياسات والتوازنات فى الخليج وأكبر دوله العراق . ولاشك أن الصراع السياسى ثم العسكرى بين العراق وإيران أقوى دولتين فى الخليج يعرض أمن دول الخليج العربية لمختلف المخاطر، ويجعل من الضروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلل مضار اشتعال الموقف فى المنطقة ، وربما يعطى هذه الدول فرصة القيام بدور المنطقة العازلة السياسية والمحايدة وربما دور الوسيط لتسوية الصراع .

وأخيرا فقد انقسم العالم العربى بشدة إزاء خطوات السلام المصرى الإسرائيلى مما عرض للخطر مفاهيم الأمن القومى العربى ، ودور الجامعة العربية التى عانت هى الأخرى من تلك الظروف ، وأثار ذلك شعوراً بالفراغ الأمنى وجعل الحاجة ملحة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية . وعلى الجملة فإن هذه العوامل أدخلت الخليج بشكل محقق فى نطاق الثنائية الدولية مما ألحق الضرر وجلب التوتر والقلق لدول الخليج ؛ ذلك أن الصراع فى أفغانستان كان إلى حد كبير سوفيتيًا أمريكيًا قريبًا من الخليج ومثيرًا لقلق الدولتين العظميين على مصالحهما فيه كما أن الاهتمام الأمريكى بالمصالح البترولية والسياسية فى الخليج وإزاء إسرائيل قد أبرزه قلق واشنطن من سياسات الثورة الاسلامية فى إيران وتصديها لها ، فجمعت واشنطن بين مساندة المجاهدين ومناهضة إيران لأسباب متناقضة بالطبع .

وكان واضحًا أن انقسام العالم العربى حول طرق تسوية الصراع العربى الإسرائيلى بشكل أدى إلى تمزق الصف العربى وإضعاف هيئاته القومية – قد دفع مناطق العالم العربى كلها ونظمها الفرعية إلى البحث عن هويات إقليمية ، فنشأ مجلس التعاون الخليجى ثم تلاه الاتحاد المغاربى وأخيراً مجلس التعاون العربى . وقد أثار ظهور هذه التجمعات الكثير من الجدل حول مدى انسجامها مع وجود الجامعة العربية ، كما ثار الشك حول قيامها بديلا عن المؤسسات القومية العربية ، ولكنها فى أحسن الفروض كانت انعكاساً لواقع ضعفت فيه هذه المؤسسات ، مع ملاحظة الفارق الزمنى بين مجلس التعاون الذى قام لظروف إقليمية أو عالمية ذات انعكاسات إقليمية منذ عام ١٩٨١ وبين الاتحاد المغاربى الذي قام عام ١٩٨٩ ومجلس التعاون العربى

الذي قام فى العام نفسه ، ثم إنهار واختفى بغزو العراق للكويت .

ورغم أن مجلس التعاون قام لاعتبارات أمنية أساسًا ، فإن ذلك لم يمنع نظامه الأساسى من التأكيد على هدف أوَّلى ، وهو قيام الوحدة بين أعضائه من خلال مراحل التعاون والتنسيق وتقريب وجهات النظر ، ودمج المؤسسات وتوحيد السياسات وتأكيد مظاهر التماثل وتقليل مظاهر الاختلاف. ولعل واضعى النظام الأساسى قد استشعروا بحق أن مفهوم الأمن الداخلى والخارجى لن يكون محل إجماع، وإن كان المجلس قد قطع شوطًا طويلًا فى توحيد مفهوم الضمان الجماعى وتشكيل قوات درع الجزيرة التي كانت نواة لجيش خليجى قام بدور فعلى ومعنوى مهم فى تحرير الكويت.

مفهوم أمن الخليج فى المرحلة الأولى :

استقر فى الفترة الأولى لقيام المجلس من ١٩٨١ حتى الغزو العراقى للكويت مفهوم واضح لأمن الخليج وأهم عناصره مايلى :

١ - أمن الدول العربية الخليجية لا يتجزأ ، والمساس بأمن إحداها داخليًا أو من الخارج مسئولية مشتركة ومساس بها جميعًا .

٢ - أمن الدول العربية الخليجية فى إطار صيغة " أمن الخليج مسئولية أبنائه " ينصرف بالضرورة إلى التمييز بين الأمن العربى فى عمومه والأمن الإيرانى، وإن الصيغة العامة السابقة لا يجب أن تحجب تميز الأمن العربى الخليجى عن الأمن القومى الإيرانى على أساس أن هذه الصيغة فى مفهوم شبه مطلق هى التى سادت فى الخليج على الأقل منذ ١٩٧٦ فى مؤتمر مسقط وحتى قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ . ولعل تميز الأمن الخليجى العربى عن الأمن الخليجى الإيرانى هو الذى دفع واضعى النظام الأساسى للمجلس إلى التمسك بأنه مجلس لدول الخليج العربية ، مما آذن

بانقسام صيغة "أمن الخليج مسئولية أبنائه" إلى قسمين: أحدهما يخص دول الخليج العربية ، والآخر يخص دول الخليج غير العربية وهى إيران . ولاشك أن اختلاف المصالح العربية الخليجية عن الإيرانية لم يقتصر على القضايا الأمنية ، وهى قضايا معقدة خاصة مع استمرار السياسات الإيرانية واحتلالها للجزر العربية حتى بعد قيام الثورة الإسلامية بل وتفاقم الشك حول هذه السياسات التوسعية ، وإنما افترقت المصالح الاقتصادية والبترولية مثلما اختلفت التحالفات والسياسات الخارجية .

وإذا شئنا صيغة أكثر وضوحًا وصراحة لقلنا إن المجلس الذى قام لحماية أعضائه من المخاطر المحيطة ومن أهمها تلك التى تصدر عن إيران – لم يكن ممكنا أن يتبنى صيغة للأمن الخليجى تشمل إيران أيضا ، ولكننا يجب أن نسارع إلى التأكيد على أن هاجس إيران بأن المجلس يعد تكتلاً ضدها قد نفته دول الخليج جميعا وأوضحت أن إيران لا يمكنها أن تعترض – تحت أى ذريعة أو اتهام – على حق دول المجلس ذات النظم الاجتماعية والسياسية المتشابهة والروابط الأسرية والاجتماعية المتلاحمة فى أن تكرس هويتها ، بمالايناقض رغبة دول الخليج فى قيام روابط حسن الجوار والمصالح المشتركة عبر الخليج مع إيران على أساس الاحترام المتبادل .

٣ – إن صيغة " أمن الخليج مسئولية أبنائه " قبل أن تتفرع إلى مفهومين : عربى خليجى وإيرانى هى الخيار الثالث بين ادعاء واشنطن أن أمن الخليج مرتبط بالمصالح الأمريكية و لذلك فهو مسئوليتها ، وادعاء موسكو بأن أمن الخليج يهمها هى الأخرى لوجود مصالح استراتيجية وأمنية مباشرة لها فيه ، ويجب أن يكون لها رأى فيما يجرى به ، وأنه لا يجوز أن يكون حكرًا على الولايات المتحدة . وبذلك أرادت دول الخليج العربية أن تنقل أمن الخليج من دائرة الحرب الباردة واعتبارها قضية عالمية يجرى عليها مايجرى على القضايا العالمية من مساومات وتعقيدات إلى كونه قضية تهم دوله وحدها فى الأساس ، وهى وحدها الأولى بالبحث عما

يحقق لها مفهوم الأمن الذى ترتضيه ٠

ونذكر فى هذا السياق أن أمن الخليج فى ظل الوجود البريطانى فى الخليج طوال الفترة من ١٨١٩ - ١٩٧١ كان حكراً على بريطانيا ، وأنه توزع بعد انسحابها العسكرى بين إيران والسعودية والولايات المتحدة وربما بريطانيا أيضاً ، على أن تكون إيران نائبا عن الغرب فى حراسة الخليج ورجل البوليس فيه مما أسخط العراق وبدأت بهذا الترتيب مقدمات التوتر بين إيران والعراق التى انتهت بأطول حرب واسعة النطاق فى المنطقة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ ٠

٤ - استندت النظرية العربية للأمن فى الخليج على عدد من المعطيات ، أولها أن الأمن العربى العام هو الضامن للأمن العربى الخليجى ؛ لأن دول الخليج العربية جزء حيوى من الأمة العربية وأن الضمان الجماعى العربى هو سند هذه الدول ضد أى عدوان أيًا كان مصدره ٠

وثانى هذه الركائز أن المهدد الرئيسى للأمن القومى العربى والخليج أيضًا هو إسرائيل ، وربما إيران ولذلك تراصت الصفوف الخليجية مع العربية فى مساندة الحق العربى فى الصراع العربى الإسرائيلى ٠

وثالث هذه الركائز أن مصالح الولايات المتحدة فى هذه المنطقة لاتتطابق تمامًا مع مصالح دولها ، وأن الانحياز الأمريكى المطلق لإسرائيل قيد على تطوير العلاقات الأمريكية معها بشكل صريح يخلو من الحرج والقلق ، ولذا حاولت دول الخليج -قدر استطاعتها - استخدام علاقاتها بواشنطن لتعديل كفة الموقف الأمريكى الجانحة تمامًا لصالح إسرائيل ٠ وقد كان ذلك مجديًا بعض الشيء لكنه لم يكن من عوامل تحديد الموقف الأمريكى فى الصراع خاصة بعد أن سعى الغرب - ضمن جهود أخرى - لتفريغ البترول العربى من قيمته الاستراتيجية وقدرته السياسية ٠

٥ – إن صيغة " أمن الخليج مسئولية أبنائه " قد أزالت فى البداية شك إيران فى مجلس التعاون ، ولكنها عندما طرحت الخيار العربى لأمن الخليج وقصرت المجلس على دول الخليج العربية اعتقد العراق أنه ذلك القاطرة التى تقود المجلس فى صراعه العسكرى الذى كان قد بدأ مع إيران ، فحاول الانضمام إليه ولم يثنه عن المحاولة تأكيد النظام الأساسى للمجلس على أن عضويته مغلقة على أعضائه الست ، وأن تعديل النظام وقرارات المجلس تصدر بالإجماع ، ممايقطع الطريق على أي محاولة لتغيير هذا الموقف ، وهذا هو السبب نفسه الذى دفع اليمن ،– ولايزال – إلى طلب عضوية المجلس ، مثلما طلب الصومال هو الآخر بعد قيام المجلس الانضمام إليه رغم اختلاف مبررات طلب العضوية . والحق أن المجلس قد استهدف إبعاد أعضائه عن سياسات القوة والصراع بين العراق وإيران ، ولم يكن تمسكه بالخيار العربى للأمن يعنى أن يكون للعراق دور فيه ، صحيح أن المجلس لم يكن يحاذر من العراق أو ينتظر خطرًا أمنيًا من جهته ، ولكنه أراد توقى الخطر القادم بسبب العراق وصراعه مع إيران ؛ لأن حسابات الأمن القومى العراقى كدولة * لها ظروف خاصة تختلف عن حسابات الأمن القومى لأعضاء المجلس ، وإن جمع بين العراق وهذه الدول أنها تقع جميعًا على الخليج ، وأنها جميعًا ينطبق عليها وصف دول الخليج العربية ، وأن هذه الدول والعراق يتمسكون بنظرية الأمن القومى العربى ، ولكن لكلٍّ دوره ومقامه فى إطار هذه النظرية العامة.

وخلال السنوات العشر الأولى من عمر مجلس التعاون أوضحت الدراسات أن

---

* يشكل العراق حتى كتابة هذه السطور (يناير ١٩٩٩) أكبر المعضلات الأمنية والسياسية للمنطقة والعالم العربي كله ، وفي محاولة من جانب البعض لحصر مشكلة تهديد العراق لجيرانه ، أقترح علنا ضم العراق ، وحتى إيران إلى مجلس التعاون لإحتواء الدولتين بدلاً من معاداتهما ولكننا نرفض هذا المنطق الذي لا يعالج صلب المشكلة بل يعمد إلى تعقيدها .

تقدماً واضحاً قد تم في مختلف مجالات العمل الخليجي المشترك ، سواء في مجال تنسيق السياسات الخارجية التي كانت أوشكت أن تصبح سياسة واحدة ذات أجهزة دبلوماسية موحدة أو مشتركة ، أو فيما ظهر من تقارب السياسات الاقتصادية والبترولية وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . كذلك قطع المجلس شوطاً في محاولات تسوية مشاكل الحدود بين قطر والبحرين ، حيث توسطت السعودية في ذلك ، وإن كانت هيئة تسوية المنازعات التي نشأت لمثل هذه الظروف لم تمارس دورها منذ وضع نظامها الأساسي عام ١٩٨١ ، ولاشك أن الخلافات بين أعضاء المجلس أشد خطورة من العدوان الخارجي ، لأنها تؤدي إلى تمزيق لحمة العلاقات الأسرية ، في حين أن المحن الخارجية تدفع إلى التضامن والتماسك بشكل عام .

المبحث الثاني

المتغيرات العالمية والإقليمية
وتأثيرها على المجلس

يعد عام ١٩٩٠ عامًا فاصلاً، خليجيًا وعربيًا وعالميًا ٠ فعلى المستوى العالمى انهار الاتحاد السوفيتى واتفق على إنهاء الحرب الباردة وانتهى نظام القطبية الثنائية الذي كان قائمًا على الصراع الأيديولوجي ، ولايغير من هذه الحقيقة أن شهادة وفاة الاتحاد السوفيتى قد أصدرها جورباتشوف فى نهاية ١٩٩١ ٠ أما على المستوى الإقليمى فقد غزا العراق الكويت عام ١٩٩٠ ثم حررها التحالف الدولى عام ١٩٩١ ، وبعدها بعدة أشهر بدأت صفحة السلام العربى الإسرائيلى من مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ كأثر من آثار ماعرف بأزمة الخليج التى بدأت ولم تنته حتى الآن (يناير ١٩٩٩).

(أولاً) آثار انهيار الاتحاد السوفيتى خليجيًا :

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى تغير معالم النظام الدولى وتحوله عن النظام ثنائى القطبية إلى حد كبير وإن كانت هذه المعالم قد تراخت قبل انتهاء الاتحاد السوفييتي مع ظهور أقطاب أخرى فى التحالف الغربى ، وتحدى حلفاء الاتحاد السوفيتى لسطوة موسكو ونفوذها فى الوقت الذى تآكلت فيه عوامل القوة السوفيتية وانتشرت فى عظامها عوامل الفناء والتصدع .ولاشك أن تغير النظام الدولى بانهيار الاتحاد السوفيتى قد ساعد على وضوح معالم أزمة الخليج بالشكل الذى ظهرت به ،

لأنه لو كانت موسكو لاتزال على قوتها السابقة ولها حساباتها بشأن المصالح فى الخليج ولها أيضا علاقات وتحالفات خاصة مع العراق لكان تشكيل تحالف دولى وضرب العراق ربما بات من المستحيلات ، أو على الأقل لتقاضت موسكو ثمنًا مناسبًا لأى تحالف فى ظل القيادة والتوجيه الأمريكيين .

ذكرنا أن دول الخليج جميعًا قد استعانت بموسكو كلما اشتدت عمليات الضغط الإيرانى البحرى فى الخليج إبان الحرب العراقية الإيرانية طوال السنوات الثمانى الأولى من عمر مجلس التعاون ، وكانت تلك مناسبة مهمة كسرت موسكو بسببها حاجز التحفظ الخليجى إزاءها ، ولما أتمت انسحاب قواتها من أفغانستان كان ذلك آخر تحفظ سعودى على قبولها إقامة علاقات عادية مع الاتحاد السوفيتى . وهى اللحظة نفسها من عام ١٩٨٨ التى توقفت فيها الحرب العراقية- الإيرانية، وظهر الوهن واضحًا على القوة السوفيتية العالمية بعد أن مهد لهذا الظهور تولى جورباتشوف الحكم ١٩٨٥، ثم مبادراته فى البريسترويكا والجلاسنوست . ولقد كانت تلك اللحظة تعنى عمليًا رغبة الاتحاد السوفيتى فى طرح مصالحة الاقتصادية والتجارية وتقديمها على الزخم الأيديولوجى الذى كان مصدر التحفظ الخليجى على السياسات السوفيتية وخشية دول الخليج من ثلاثة توابع لهذه السياسات على الأقل وهى دخول الخليج حلبة الصراع العالمى بين موسكو وواشنطن ، أو اقتحام آثار الصراع فى أفغانستان لدوائر الأمن الخليجى وربما تمخض عن عدوان سوفيتى مباشر مماثل على الأقل فى دوافعه للعدوان السوفيتى على أفغانستان ، خاصة وأن دول الخليج كانت فى صدارة الجهد الدولى المساند للمجاهدين والذى كان دافعه الأساسى التضامن مع إخوانهم المسلمين ضد الغزو السوفيتى الملحد ضد بلد مسلم مسالم ، ثم كان توافقه مع الدعم الأمريكى للجهاد الأفغانى بمثابة اتحاد فى الخندق نفسه ضد الاتحاد السوفيتى : الأمر الذى فسر فى أوساط عديدة على أن دول الخليج قد دخلت رغما عنها بسبب أفغانستان فى دوامات الحرب الباردة .

ومن ناحية أخرى فقد كانت العلاقات السوفيتية العراقية وتوافقها مع الدعم

الأمريكى للعراق والدعم العربى العام لبغداد ضد طهران فى الحرب العراقية الإيرانية - مجلبة للاطمئنان والقلق فى آن واحد لدول الخليج ، ولذلك فإن من دوافع إنشاء مجلس التعاون محاولة توقى مضاعفات الحرب العراقية الإيرانية التى كانت موسكو بالقطع طرفًا فيها، وكذلك الصراع فى أفغانستان الذى بدأ بالغزو السوفيتى لها ، وكلا الحدثين جذب اهتمام موسكو وقربها من منطقة الخليج التى أصبحت أحد أهم مناطق السياسات السوفيتية طمعًا فى المصالح من ناحية ، ورغبة فى مناوأة التفرد الغربى من ناحية أخرى ، وعملًا على حماية بطن الاتحاد السوفيتى الاستراتيجية من ناحية ثالثة .

فإذا كانت موسكو طرفًا فى عاملين من عوامل قيام المجلس وهما الغزو السوفيتى لأفغانستان واستمرار الجهاد ، والحرب العراقية الإيرانية - فإن زوال هذين العاملين واقتراب موسكو بغيرهما من دول الخليج قد غير نظرة دول الخليج لموسكو ، ولكنه لم يقوض أسباب استمرار المجلس ، لسبب بسيط وهو أنه يجب التمييز بين العوامل والظروف المؤدية لقيام المجلس ، والعوامل التى تبرر استمرار المجلس مادامت العوامل الدافعة على إنشائه هى عوامل خارجية ، كما أنها منقطعة الصلة عن مبررات استمرار المجلس.

على أن اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى أيديولوجية وإن أزال التحفظات الخليجية السابقة عليها ، وسهل تطبيع العلاقات الروسية الخليجية ، فإن ذلك الحدث الكبير قد أحدث آثارًا أخرى للخليج واسعة النطاق ، أهمها دخول موسكو الروسية فى سباق التسلح المحموم فى الخليج بعد أن كان حكرًا على دول غربية بذاتها (باريس - لندن - واشنطن - بون) وانتهاء الحرج الخليجى بين موسكو وواشنطن ، ثم انفتاح آفاق للتعاون بين الخليج وخلفاء الاتحاد السوفيتى ، ولكن دول الخليج تعانى من آثار التعاون العسكرى الإيرانى الروسى خاصة فى المجال النووى ، وبشكل خاص كلما توترت العلاقات الإيرانية الخليجية ، مثلما تشكل هذه القضية عقبة تراها واشنطن

مانعة من استمرار برامج التعاون الإقتصادي الروسي الأمريكي *

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن التنافس الأمريكى السوفيتى الذى امتد إلى الخليج كان قد فرق العالم العربى – ومن ضمنه الخليج – إلى دول حليفة أو صديقة لكل منهما، فكان اختفاء الاتحاد السوفيتى سبباً فى إزالة أحد دواعى التمزق العربى وإن كان هذا الاختفاء قد أضر ضرراً بالغاً بالقضايا العربية وخاصة قضايا الصراع العربى الإسرائيلى ٠

(ثانيًا) أزمة الخليج وآثارها على المجلس :

قام المجلس لتحقيق الضمان الجماعى لدوله ضد مخاطر الأمن فى الداخل أو العدوان من الخارج ، ولما كان الغزو العراقى موجهاً ضد أحد أعضاء المجلس ومهدداً لعدد آخر من الأعضاء ، وكان يمكن أن يشمل بالفعل دولاً أخرى مثل السعودية وغيرها فقد كان طبيعيًا أن يتضامن أعضاء المجلس سياسيًا وعسكريًا ضد الغزو العراقى الذى كان مفاجئًا للجميع ٠ ولم تكن مظاهر التوتر بين العراق والكويت تشى بنية العراق فى اتخاذ هذه الخطوة غير المسبوقة ، ولم يكن ممكنًا لقوات مجلس التعاون وحدها أن تصد الغزو أو تنهى الاحتلال ، ذلك أن القوة العراقية تفوق مجمل قوات دول المجلس عدة مرات ، ومن العبث أن يرتهن مصير المجلس بقدرته على صد الغزو ولاتقل هذه الحجة عبثًا عن حجة أخرى راجت إبان الغزو ومؤداها أن شرعية النظام السياسى لهذه الدول تعتمد على قدرة هذا النظام على التصدى للغزو العراقى وإذا طبقنا هذا المعيار على علاقة الدول العربية بإسرائيل لما استحق نظام عربى واحد البقاء والاستمرار ، لأن شرعية النظام السياسى أمر مستقل تماماً عن قدرته على صد الغزو الخارجى الذى تحكمه اعتبارات عسكرية وديموجرافية وغيرها ، ولاشك

* تضغط إسرائيل بشدة لوقف تسلح إيران وتؤثر بوضوح على سياسات واشنطن الضاغطة على روسيا ، وآخر أوراق الضغط تفكير واشنطن في التهديد بوقف قروض صندوق النقد الدولي لروسيا وإستغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بها .

لدينا فى أن الغزو العراقى للكويت الذى كان التهامًا كاملاً لها وإنكارًا تامًا لوجودها ، يؤرخ لحياة الخليج والمجلس كأحد العلاقات الفارقة فى تاريخه بين عصر ماقبل الغزو وعصر التحرير ، بل إذا قورن التحرير من العراق والاستقلال عن بريطانيا لتوارى الاستقلال خجلاً من عظمة التحرير، لأن الاستقلال تم فى إطار الحركة العالمية لتصفية الاستعمار وظروف بريطانيا الخاصة وإعادة ترتيب علاقاتها والتزاماتها الخارجية ، فكان الاستقلال شهادة للكويت بصلاحية ممارسة فعاليات دورها فى أسرة الأمم المستقلة ، أما التحرير فكان يعنى أولاً هزيمة العدوان والغزو الباطش بقوة أشد بأسًا ، وتذكيرًا بقوة الشرعية الدولية وتصديها لهذا العدوان بصرف النظر عن كل ماأثير للتشكيك فيها والنيل من جديتها ، ويكفى أنها أمنت تحرير الكويت فيما استحال على أية قوة عربية أخرى أن تحققه ، ثم كان التحرير يعنى ثانيًا بعثًا للكويت بعد موت كان يمكن أن يكون نهائيًا ، وبعد ممات أشبه بما قصده شوقى فى قولته الشهيرة "ممات لعمرى لم يقس بممات" . وسوف نعالج الفارق بين التحرير والاستقلال فى حالة الكويت فى سياق آخر خلال هذه الدراسة .

وقد أدى الغزو إلى عدد من الآثار السلبية أهمها : ظهور خلافات جديدة وتحالفات خارجية بين أعضاء المجلس ، مما أثر على دوره فى تنسيق السياسات الخليجية، وظهور مشكلة أمن الخليج من منظور مختلف على ضوء مصادر الخطر الفعلية فأصبحت العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة وإعلان دمشق من مضاعفات المفهوم الجديد ، وكذلك بروز إيران بعد تخلصها من الحرب مع العراق فى نمط جديد من التحدى لدول الخليج خاصة بعد اختفاء العراق من الساحة السياسية الإقليمية ، ومن ناحية رابعة عرف الخليج موجة جديدة من سباق التسلح ، كما عرف من ناحية خامسة انحسارًا واضحًا للفكر القومى واختلاط المفاهيم فيما سمى بأزمة العقل العربى بعد أن عجزت بعض رموز الفكر العربى عن التمييز بين الأصول والفروع ، وبين الأهم والمهم فى سلم الأولويات العربية .

والخلاصة أن الغزو العراقى ترك آثارًا سلبية على المجلس بصفة عامة ، ولذلك

ندرس فيما يلى بقدر مناسب من التفصيل النقاط التالية : موقف المجلس ودوله من الغزو ومن العراق من أغسطس ١٩٩٠ حتى كتابة هذه السطور (يناير ١٩٩٩) والتحالفات الجديدة فى الخليج والخلافات بين أعضاء المجلس ، والمفهوم الجديد للأمن وأثر الغزو على الصراع العربى الإسرائيلى ، وموقف المجلس وتطوره من إيران .

(١) موقف المجلس ودوله من الغزو ومن العراق :

أكدت قمة الدوحة المنعقدة فى ١٩٩٠/١٢/٢٥ مبدأ الضمان الجماعى التام مع الكويت ضد الغزو وسياساته وآثاره ، وناشد العراق الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ / ١١ / ١٩٩٠ والخاص بالانسحاب طوعًا تجنبًا لمآسى المواجهة العسكرية مع التحالف الدولى ، وكلفت القمة لجنة وزارية من أعضائه لتعزيز التضامن العربى والدولى ضد العدوان ، "مؤكدة حق الأعضاء فى اللجوء إلى كل الوسائل لتأمين عودة السيادة والشرعية للكويت ، وفى لفتة تنم عن تخوف دول المجلس شكرت القمة الدول التى قدمت قواتها لمساندة القوات الخليجية ضمن التحالف مؤكدة فى الوقت نفسه أن هذه القوات العربية والإسلامية والصديقة التى قدمت بناء على طلب من دول المجلس ستعود إلى بلدانها عندما تطلب منها دول المجلس ذلك ، بعد أن تزول الأسباب التى استدعت تواجدها وهى الاحتلال العراقى للكويت ، والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون" وأشار بيان القمة إلى الحاجة إلى المزيد من الترابط بين دوله لقناعته المطلقة بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، وتعزيز التعاون الأمنى ودفع التعاون الاقتصادى ، " والوصول إلى نظام عربى أكثر قوة وتماسكًا " .

وذكّر البيان بجهود دول المجلس فى التنمية الاقتصادية العربية ، وقرر المزيد من خلال إنشاء برنامج لدعم جهود التنمية فى الدول العربية والإسلامية ، وتوفير المواد اللازمة لهذا البرنامج . وهذه تعهدات أملتها ضرورات التحرك الدبلوماسى الخليجى فى هذه الظروف الدقيقة ، ورداً على الدبلوماسية والدعاية العراقية التى حاولت شق صفوف العالم العربى والإسلامى والعالم الثالث ، وهى سياسة خلطت أوراقًا متباينة

متلاعبة بعواطف شعوب هذه الدول . وفى إطار هذه السياسة الخليجية أعرب البيان عن استعداد أكبر لدعم إعمار لبنان ودور سوريا فى لبنان ، علمًا بأن سوريا قد تحمست للانضمام للتحالف الدولى خاصة وقد وقع الغزو العراقى للكويت والعلاقات السورية العراقية فى أسوأ حالاتها .

أما إعلان الدوحة الصادر عقب القمة نفسها فقد اعترف بعدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة فى إطار المجلس وهو ماكشفه الغزو العراقى للكويت ، ولذلك قرر الإعلان الالتزام بإعلان مسقط فى الدورة العاشرة للمجلس الأعلى ، وماتضمنه من ترتيبات أمنية ، واستكمل دفع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس لحماية أمنها جميعًا ، وزيادة التنسيق بين دول المجلس فى المجالات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة ، ولكن هذه القرارات التى اتخذت فى ظروف بالغة الدقة بالنسبة لمستقبل الكويت والمنطقة عكست الحالة النفسية السائدة ، حيث بدأت مرحلة مابعد تحرير الكويت بتدهور مستوى التنسيق وتضاؤل دور المجلس ونشوب الخلافات بين السعودية وقطر ثم بين البحرين وقطر بشكل أشد ، وانقسام دول المجلس حول مختلف القضايا خاصة العلاقة مع إيران والعراق .

غير أن الأثر المؤكد للغزو والتحرير هو اتجاه دول المجلس جميعًا صوب السلام مع إسرائيل ، فكان هذا الاتجاه تعبيراً عن الاتجاه العام فى المنطقة والعالم فى مدريد ورغبة مؤكدة من واشنطن فى أول برامج تسوية المنازعات الإقليمية ، مثلما كان الاتجاه المنطوى على إسقاط المحاذير السابقة على التعامل مع إسرائيل أثرًا من المرارة التى شعرت بها دول فى المجلس إزاء موقف القيادات الفلسطينية من الغزو ورهانها الخاسر على نتائجه .

وقد أنفقت دول المجلس الكثير من الجهد والمال لتكوين التحالف الدولى والمحافظة عليه ودفعه نحو العمليات العسكرية لتحرير الكويت ، ودعم حكومة المنفى الكويتية ، وصمود الشعب الكويتى السياسى والمعنوى ، والتأكيد على تنفيذ قرارات الحظر ضد العراق .

وبعد تحرير الكويت فى أوائل مارس ١٩٩١ ، وبعد ٤٤ يومًا من العمليات الحربية التى شاركت فيها قوات المجلس وخاضت خلالها بعض المعارك مثل الخفجى ، جنبًا إلى جنب مع قوات عاصفة الصحراء الدولية - شددت قوات المجلس فى اجتماعات القمة والاجتماعات الوزارية على موقف موحد إزاء العراق وهو ضرورة تنفيذه لكل قرارات مجلس الأمن فى الأزمة قبل رفع الحظر عنه ، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة الأسرى الكويتيين إلى بلدهم ، كما أيدت دول المجلس إنشاء مناطق الحظر الجوى فى العراق ، ولكن استمرار الحظر على العراق وأثره على شعبه أدى إلى انقسام مواقف دول المجلس إزاء الموقف الإجمالى من العراق ، فعارضت بعض دوله ضرب القوات الأمريكية له فى سبتمبر ١٩٩٦ وتوسيع منطقة الحظر ، ودفعت الإمارات إلى تبنى خط المصالحة العربية، كما أحدث الهجوم العسكري الأمريكي البريطاني في الأسبوع الثالث من ديسمبر ١٩٩٨ على العراق ، وما تلاه من نقد العراق لبعض الدول العربية تباينًا نسبيًا في مواقف أعضاء المجلس .

(٢) اشتداد الخلافات بين دول المجلس :

لعب المجلس دورًا مهمًا من خلال بعض الدول كالسعودية فى تهدئة النزاع البحرينى القطرى حول جزر حوار وفشت الدبل ، حيث توسطت السعودية لاحتواء النزاع وتسويته وديًا ، ولم يتح لهيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس أن تقوم بدور فيه خاصة عندما اشتد النزاع حول فشت الدبل عام ١٩٨٨ ، حيث اتخذ النزاع منحى خرج به عن الإطار الخليجي عندما قررت قطر عرض النزاع عام ١٩٩١ على محكمة العدل الدولية من طرف واحد ، وفسرت الوثائق الخاصة بموقف البحرين على أنها قبلت هى الأخرى عرضه على المحكمة إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، وهو ماأيدته المحكمة وعارضته البحرين التي شددت على أهمية الحل الخليجي والعربي والوساطة السعودية. ونحن نرى أن السبب الذى دفع قطر إلى ذلك ، كما دفعها أيضًا إلى ترشيح أمين عام للمجلس ضد المرشح السعودى جميل الجحيلان يقوم على أصل واحد يرتد إلى المرحلة التى أعقبت تحرير الكويت وشدة وقع الغزو وأحداث التحرير على

كيان المجلس ودوله ، وهو السبب نفسه الذى دفع إلى الصدام العسكرى السعودى القطرى حول الحدود ، والذى تدخلت مصر لتسويته ٠ وهذا يفسر أيضا استباق قطر لبقية دول المجلس إلى التعاون مع إسرائيل وتليين موقفها إزاء العراق وإيران ، فيما وصفه المحللون بأنه إنحلال لروابط الإنسجام بين قطر و بقية دول المجلس فى سياساتها ومواقفها الاستراتيجية فى القضايا الكبرى وهى السلام العربى الإسرائيلى والعلاقات مع كل من إيران والعراق. وقد بلغ الخلاف بين قطر والبحرين إلى حد مقاطعة البحرين لأول مرة فى تاريخ المجلس قمة المجلس فى الدوحة فى ديسمبر ١٩٩٦ لأسباب تفهمتها دول المجلس الأخرى ، فى الوقت الذى أعلنت فيه المنامة عن القبض على قطريين بتهمة التجسس ٠ وسوف تظل العلاقة قائمة بين درجة تماسك المجلس ومستوى الخلافات بين أعضائه ، فكلما ضعفت رابطة التضامن داخل المجلس، اشتدت النزعات إلى التحالفات الخارجية ، والعكس صحيح ، فكلما اشتدت إغراءات التحالفات الخارجية تأثر جدار التضامن بين دول المجلس داخل المجلس ، وفى نطاق علاقاتها الثنائية أيضاً.

(٣) العلاقات الإيرانية الخليجية :

تمسكت دول المجلس - نظريا على الأقل - بالحياد إزاء الحرب العراقية الإيرانية، وقد سبق أن ذكرنا أن نشوب هذه الحرب كان من الأسباب المباشرة لنشأة المجلس ، أو بعبارة أخرى أدق ، الإسراع فى إنشائه لعل وجوده يقى هذه الدول مضاعفات الصراع العسكرى بين عملاقى الخليج ، وكان هذا هو السبب نفسه الذى دفع المجلس إلى رفض طلب العراق الانضمام للمجلس ، حتى لايتحول المجلس إلى حلف عربى عسكرى ضد إيران ، ورغم ذلك كله لم يسلم المجلس من نقد إيران ، كما لم تسلم بعض دول الخليج من هذا الصراع الإيرانى العراقى ، حيث حاولت إيران تحويل الخليج إلى ساحة أوسع ضد العراق ، وإغلاق الملاحة فيه من مضيق هرمز وإخضاع السفن المارة من المضيق إلى الخليج لإجراءات تكفل التأكد من السيطرة

البحرية التامة لإيران على الخليج ، والمساهمة بذلك في الجهد الحربي ضد العراق ٠ والحق أن دول الخليج العربية تعرضت لضغوط عاتية من طرفي الحرب ، وتعرض الخليج وسكانه وأحياؤه البحرية وغير البحرية لمخاطر وأضرار هائلة مباشرة وغير مباشرة ٠

وهكذا يمكن القول إنه منذ قيام المجلس وحتى نهاية المرحلة الأولى من عمره كما حددناها ، ظلت العلاقات الإيرانية الخليجية متوترة مع معظم أعضاء المجلس خاصة الكويت والسعودية ، بل إن الدبلوماسية الخليجية قد اتجهت على الأقل منذ ١٩٨٤ إلى محاولة تجنب مخاطر الصدام الإيراني الخليجي المباشر بعد حوادث ضرب إيران لسفن وموانى خليجية ، وهو الاعتبار نفسه الذى أفادت منه موسكو والتقت عنده المصلحة الخليجية والسوفيتية لتحقيق هدف محدد وهو الحصول على دعم دولى للموقف الخليجي لتحييد مياه الخليج الدولية وتأمين الملاحة التجارية فيه ، مقابل رفع التحفظ الخليجي لدى بعض الدول على تطبيع العلاقات السوفيتية الخليجية ٠

ومنذ وقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ استشعرت طهران مرارة حادة من بغداد وبعض العواصم الخليجية التى اتهمتها طهران بمساندة العراق ، والتحالف مع موسكو وواشنطن لضرب الثورة الإسلامية فى إيران منذ قيامها ، وفى الوقت نفسه كانت طهران تستجمع قوتها وتعيد ترتيب تحالفاتها بعد أن أنهكتها الحرب وملابساتها السياسية الدولية التى سببها التضامن العربى العام تقريبا مع العراق فى لحظة تقهقر العراق من إيران فى يونيو عام ١٩٨٢ ، وبداية ضغط إيران على الحدود الدولية واحتلالها لمناطق شرق العراق وميناء الفاو وشط العرب واقترابها المباشر من بغداد ودخول البصرة ضمن المدى النيرانى اليومى للمدفعية الإيرانية ، ووضع طهران شروطًا منها سقوط نظام صدام حسين لكى تقبل وقف إطلاق النار ، ولعل هذا التضامن العربى والدولى - للأسباب والدواعي المعروفة مع العراق - هو الذى أسهم فى تحرير الفاو واضطرت طهران إلى قبول القرار رقم ٥٩٨ الصادر فى ١٩٨٨/٧/٢٢ لوقف إطلاق النار كخطوة تكتيكية ريثما تتمكن من تصفية حساباتها مع بغداد وغيرها فيما

بعد ، وتكرس اعتقادها بأن واشنطن من وراء هذا الجهد الإقليمي والدولي الذى اضطرها إلى تجرع السم على حد قول الإمام الخميني قبيل وفاته ٠

وليس من المبالغة القول إن غزو العراق للكويت كان خيراً كله لإيران ، وكانت أحد أطراف ثلاثة كبرى استفادت من هذه الكارثة ، جنبًا إلى جنب مع إسرائيل والولايات المتحدة ، فقد تسببت هذه الكارثة، في ضربة واحدة، في إلحاق أفدح الضرر **بالتضامن العربي** المستعاد بعد مرحلة الشتات بين ١٩٧٩ - ١٩٨٩ وبداية التئام جروح الجسد العربي المكدود ، والتضامن الإسلامي الذى خسر الكثير بتمزق الصفوف الإسلامية بين اثنتين من دوله المهمة ، وأخيراً وقف التطور وسياسات الدعم الخليجى الخارجي ورهن مصير دول الخليج وسط نيران الحرب الطويلة التى عجزت كل الجهود السياسية فى وقفها ٠ ويرى بعض الباحثين أن الحرب العراقية الإيرانية استهدفت تحطيم إيران ثم العراق لخطرهما على إسرائيل ، وأن غزو العراق للكويت قد استهدف ضرب العراق والتضامن العربى الذى يهدد إسرائيل ، فهما فصلان كتبتهما واشنطن لضرب القوى المناوئة لإسرائيل ، وهذا هو المنطق نفسه الذى يفسر نظرية الاحتواء الأمريكى المزدوج لهما ٠ وفى كلتا الحالتين أدركت واشنطن أن بغداد قد خدمت المصالح الأمريكية والإسرائيلية خدمات عظمى عندما وجهت مرة إلى طهران والأخرى إلى الكويت، المهم أن تنصرف بغداد عن تقديم أى مساهمة إيجابية لخدمة المصالح العربية المعادية للمصلحة الغربية ، ولايهم أن تدرك ذلك بغداد أو يخطط لها مما يدعوننا إلى ضرورة تناول المسألة العراقية فى سياق آخر بالكثير من التأمل والتحليل.

وقد قدم الغزو العراقى للكويت خدمات كبرى لإيران نحصرها فيما يلى لأهميته فى دراسة العلاقات الإيرانية الخليجية فى المرحلة الثانية :

(أ) **أدخل الغزو العراق فى دوامة** شغلته لسنوات ودمرت قدراته ووضعته تحت ضغط دولى دائم ، وأفسح الساحة لإيران دون منازع سوى بعض التداخلات فى السياسات التركية والإيرانية على الساحة العراقية نفسها ٠

(ب) **شغل العالم بالعراق** مما أعطى الفرصة لإيران لترتيب أوضاعها وتحديد أولوياتها وإعادة تحديد سياساتها وخياراتها ، ودعم قدراتها العسكرية والنووية بشكل خاص بوصفها أساساً قوة خليجية أكثر منها قوة آسيوية مجالها الحيوى الخليج، فهى قوة إقليمية إلى حد ما ظهرها لآسيا ووجهها صوب الخليج والعالم العربى ٠

(ج) **مكن إيران** من استغلال ضعف الجبهة العربية والخليجية بسبب الغزو في تأكيد احتلالها للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة كما مكن إيران من أن تجاهر بتحديها للعالم العربى وقرارات الجامعة العربية حول هذه القضية ، وبتحديها مرة أخرى لمجلس التعاون ومواقفه ٠ وإن كانت إيران فى مرحلة تالية حديثة عمدت إلى محاولة الجمع بين هيمنتها فى الخليج وإضعاف النفوذ الأمريكى فيه لصالحها ، واستمرار احتلالها للجزر العربية ، وبين صداقتها لدول الخليج العربية ٠

(د) **تمكنت إيران لأول مرة** منذ عام ١٩٧٦ (مؤتمر مسقط) من أن تطرح نظريتها الخاصة بأمن الخليج المعادية لأى طرف غير خليجى ؛ ردا على المفهوم الخليجى الجديد الذى يستند إلى عناصر عربية غير خليجية (إعلان دمشق) وعناصر أجنبية (التعاون العسكرى مع روسيا وأمريكا وغيرهما) وتوسيع دائرة الاهتمام الدولى بالخليج حتى لايقتصر على دول الخليج وحدها فتنفرد إيران بالسيطرة عليه٠

(هـ) **أظهرت إيران قدراً ملحوظاً** من التشفى فى أعدائها جميعًا وحلفاء الأمس ، وهم أعضاء المجلس والعالم العربى والعراق وواشنطن ، واعتقدت طهران أن بوسعها أن ترسم سياساتها العراقية والخليجية دون عوائق أو تحديات خاصة فى مرحلة تشكيل التحالف الدولى ، حيث حرصت دول المجلس على تحييد إيران التى أبدت فى مرحلة معينة بعض ملامح التحالف التكتيكى مع العراق ضد الهيمنة الأجنبية ، ونلاحظ أن إيران ترددت كثيراً في إدانة الهجوم العسكري الأمريكي البريطاني على العراق ديسمبر ١٩٩٨ .

ونذكر أن الكويت كانت هدفًا للانتقام الإيرانى لاتهامها بتقديم خدمات استراتيجية

ومساعدات عسكرية للقوات العراقية طوال الحرب العراقية الإيرانية .

(و) **حاولت إيران تأكيد سياساتها** وانفرادها بالساحة الأفغانية فى غيبة دول الخليج المعنية والمنشغلة بالتهام الكويت ، غير أن أفغانستان والخليج قد تحولتا أحيانًا إلى ساحة للمواجهات غير المباشرة بين طهران وواشنطن .

هذا هو أهم مابدا لنا من مكاسب إيرانية هائلة من الغزو العراقى للكويت ، فضلاً عن مكاسبها فى الميدان البترولى بعد احتجاب البترول العراقى بسبب الحظر الدولى .

ولئن كان غزو الكويت وتحريرها وما حل بالعراق قد قدم مكاسب لإيران ، فقد جلب لها من جهة أخرى متاعب أكبر ذلك أن إيران واجهت اثنتين من التحديات والسلبيات لهذا الغزو ، وهما إجماع الخليج والعالم العربى على السلام مع إسرائيل ، مما يعد هزيمة كبرى للسياسة الإيرانية الغامضة فى هذا المجال بعد إيران-جيت ، والتحدى الثانى هو التحالف الخليجى الأمريكى الرسمى الذى جلب قوات أمريكية على مقربة منها ، مما يمثل خطراً كبيراً عليها خاصة مع تنامى برنامج التسليح الإيرانى الذى ترقبه دول الخليج وواشنطن وإسرائيل بالمثير من التحفظ .

ولاشك أن السياسات الإيرانية فى المرحلة الثانية منذ الغزو العراقى للكويت قد أسهمت فى خلخلة التضامن بين أعضاء مجلس التعاون ، وشجعت قطر على تحدى بعض سياسات المجلس حسبما يرى بعض المراقبين ، كما تسببت فى تصاعد التوتر مع السعودية ثم تذبذب موقف مجلس التعاون من إيران وفقًا لما ينكشف له من نوايا .

وقد تأرجح موقف المجلس من إيران : ففى أعقاب الغزو وقبل تحرير الكويت أبدت دول المجلس وداً ظاهراً فى مرحلة جمع القوى ضد العراق ، وكانت إيران تستخدم كل هذه الأوراق لصالحها . وبعد التحرير وقفت دول المجلس بحزم ضد سباق التسلح الإيرانى وسياساتها تجاه الجزر العربية مع اتباع لهجة الأمل فى تحسين العلاقات ورعاية حسن الجوار ، مع الاحترام المتبادل لحقوق الجيران ونظمهم وأوضاعهم بحيث يصبح الخليج

بحيرة سلام وليس خندقًا للحرب ، صلة بين أسرة واحدة ، وليس قطعًا لرحم العلاقات التاريخية .

ولقد تباين الموقف الإيرانى هو الآخر بين الشدة واللين ، لكنه على الإجمال أخذ يقيم حساباته على أساس أن أزمة الخليج قد أدخلت الخليج فى دوامة جديدة وتدويل إجبارى لمشكلة الأمن ، بحيث أصبحت إيران أحد الأطراف المحلية الضعيفة نسبيًا ، كما يقوم الموقف الإيرانى على افتراض أن البعد الأمريكى فى الخليج أصبح أمرًا تتمسك به الأطراف العربية ، وأن إيران هى الأخرى خطر على مصالح هذه الأطراف إذا واصلت سياسة الهيمنة وفرض الأمر الواقع ورفض التفاهم مع الإمارات بشأن الجزر الثلاث .

(٤) المفهوم الجديد لأمن الخليج :

قام مجلس التعاون ليؤكد الخيار العربى للأمن الخليجى القائم على أن أمن الخليج فى شقه العربى يتولاه أبناء الخليج العرب ، وأنه من المرغوب فيه التعاون فى ذلك مع إيران بالقدر الذى يحقق الأمن لكل منهما ، مع الأخذ فى الاعتبار أن مفهوم الأمن العربى والأمن الإيرانى لا يتطابقان بالضرورة ، وأن لكل حساباته وتحالفاته وارتباطاته. وكان الافتراض الخليجى أن أمن الخليج العربى جزء من نظرية الأمن القومى العربى ضد كل مصادر التهديد المحتملة ، سواء كان هذا المصدر هو إسرائيل أو إيران أو دول الجوار الأخرى ، أو مصادر تهديد طمس الهوية العربية والخليجية وتهديد نظام الحياة فى هذه الدول ، وقد طرحت مشكلة الغزو العراقى قضية الأمن من منظور جديد سبق لنا الإشارة إليه ، ولكن لا تكفى الإشارة هنا إلى أن العراق لم يكن أصلاً مصدرًا محتملاً للخطر بهذا الحجم ، فقد يصح القول إن الحزبية الأيديولوجية كانت تثير الشكوك السياسية لهذه الدول ، بل كان الخطر المحتمل إما إسرائيل أو إيران، وفى الحالين فإن الضمان الجماعى العربى هو الإطار الأوسع لمقومات الأمن العربى الخليجى ، إذ لا يتصور أن تصمد هذه المقومات وحدها لخطر إيرانى أو إسرائيلى .

ومن ناحية أخرى فإن الغزو العراقي قد أعجز قدرات النظام العربي واضطر الخليج إلى الاستعانة بقدرات الولايات المتحدة وغيرها، العسكرية والسياسية، وهذا العلاج لأمن الخليج العربي هو نفسه المهدد للأمن الإيراني ، ومن ثم أصبحت فرص المواءمة بين مفهومي الأمن الإيراني والعربي الخليجي ضئيلة إن لم تكن معدومة ، ومن ناحية ثالثة ، تراجع المفهوم القديم للأمن المستند إلى نظرية الأمن القومي العربي بعد أن أصبحت بغداد - وليس طهران أو تل أبيب ومن داخل النظام العربي نفسه - هي المهدد لهذا الأمن ، ومن ثم سقطت دعاوى العمالة أو الخيانة والعلاقة مع الغير الأجنبي من أجل الأمن .

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه كلما تقادم العهد بذكرى الغزو وتزايدت الأعباء المالية والنفسية والسياسية للاعتماد في الأمن على طرف أجنبي - اتجه المجلس إلى تأكيد القدرات الذاتية الخارجية والداخلية ، ولا يحد من تنمية هذا الاتجاه سوى الشقاق بين بعض الأعضاء ، وتذبذب مواقف بغداد المثيرة للريبة ، ويمكن القول إن إعلان دمشق هو الترمومتر الذي يقاس عليه المفهوم الجديد لأمن الخليج الذي يؤكد على بعدين هما: البعد الذاتي، والبعد العربي فيما تمثله سوريا ومصر . ولقد بدا الإعلان في البداية إطاراً لتقديم العائد الاقتصادي لما قدمته مصر وسوريا من دعم عسكري وسياسي للتحالف الدولي ، واستجابة لما اشتمل عليه بيان قمة الدوحة في ديسمبر من توجهات نحو التنمية العربية الشاملة ، ثم اتخذ الإعلان مغزى آخر وهو التمسك ببقايا رموز الأمن القومي العربي لموازنة الاعتماد الأمني الكامل على واشنطن وغيرها . والحق أن طرح شعار السلام العربي الإسرائيلي في تلك المرحلة قد أزال حرج دول المجلس من التعاون العسكري مع واشنطن ، وهي في الوقت نفسه حليف عتيد لإسرائيل ، فلما استقر خيار السلام ترنح إعلان دمشق ، ولذلك يجب قراءة مغزى الإعلان ومدلوله في إطار عدد من العوامل المتغيرة أوردنا بعضها ، وبعضها الآخر يتقدمه معارضة إيران لإدخال أي عناصر أجنبية أو عربية في مفهوم أمن الخليج ، ولم يشفع لدى إيران أن دمشق وطرابلس هما العاصمتان العربيتان

الوحيدتان اللتان ناصرتاها ضد العراق العربى لاعتبارات شرحتها الدولتان فى حينه ولكن الحق أن معارضة إيران لدخول سوريا فى الإعلان لم تكن بالصرامة نفسها التى عارضت بها أى دور مصرى فى الخليج .



السياسة الخارجية للمجلس
في إطار النظرية العامة للعلاقات الدولية

المبحث الأول

خصائص الدور السياسي للمجلس في العلاقات الدولية

تقرر الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى أعقاب اجتماع وزراء خارجية الدول الست التى شكلت المجلس فى الرياض فى فبراير عام ١٩٨١، ثم كان مولد المجلس خلال الدورة الأولى لمجلسه الأعلى فى " أبو ظبى " فى ٢٥ مايو عام ١٩٨١[(١)] . وكان قيام المجلس تتويجًا لتجارب ومحاولات على طريق الوحدة فى الخليج[(٢)]، كما كان قيامه استجابة لعوامل متعددة عجلت به ، ومهدت لقيامه ، ولكن ارتباط قيام المجلس بهذه العوامل أو الأحداث أو ببعضها ليس كما ذهب البعض [(٣)] إلى القول بالارتباط التام وجودًا وعدمًا بين المجلس والحرب العراقية الإيرانية ، فالثابت أن هناك عوامل موضوعية تتفاعل لتحقيق الاندماج فى تجربة المجلس ، كما أن المجلس نفسه يعمل على تنمية هذه العوامل ويوجهها صوب أهدافه المقررة فى نظامه الأساسى ملتمسًا أقصى درجات المرونة والتفتح ، والبعد عن التنظير والقوالب التقليدية حتى

١- راجع التفاصيل فى الفصل الأول من كتابنا » الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى « دار النهضة العربية ، ط٢ ، القاهرة ١٩٨٨ .

٢ - المرجع السابق ، الفصل الثانى ، ص ٣٧ ومابعدها .

٣ - تعتمد هذه النظرية على أساسين أولهما قيام المجلس بعد شهور قليلة من اندلاع الحرب ، وثانيهما انشغال المجلس المطلق بالحرب وتطوراتها ، على نحو ماسنرى فى الفصل الخاص بهذا الموضوع . راجع أيضا مقال جوزيف تويننام :

Reflection on the Gulf Cooperation council ... American Arab Affairs, Fall 1986, PP. 30-31.

فى صدد تحديد شكل المجلس [٤] ، كما أن زعماءه قد اختاروا ميكانيكية سهلة وفعالة، حيث يجلس الرؤساء على رأس الهرم للمتابعة والمراجعة ، ويلعب المجلس الوزارى دور الحكومة ، وفى القاعدة لجان وزارية ، انبعثت منها لجان فنية وتنفيذية ، ثم تكليف الأمانة العامة بحق المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات وتقديم المقترحات والمبادرات، ولذا أعطيت الأمانة العامة ميزة الرصد وحق الاستجواب أو الاستفسار ونقل نتائج ذلك إلى المجلس الوزارى ... ويمكن القول إن شيئًا من السلطة فوق الوطنية منحت للأمانة العامة عبر الممارسة والثقة ، فلا غضاضة فى إعفاء العضو الذى لا تسمح ظروفه بتنفيذ القرارات ، كما لاتدخل فى الشئون الداخلية لأى عضو [٥]. وقد أضافت القمة الثامنة عشرة في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧ بعداً آخر لمجلس التعاون، وهو البعد الشعبي من خلال إنشاء "الهيئة الاستشارية العليا" كجهاز جديد تابع للمجلس كمنظمة إقليمية تضم مجموعة من الدول المتناسقة في ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا المنهج يساعد المجلس على تحقيق وظيفتين مهمتين هما :

الوظيفة الأولى : فى المجال السياسى حيث أمكن تقريب المواقف السياسية ، والتنسيق السياسى فى السياسات الخارجية والأمنية ، مما جعل المجلس كتلة سياسية واحدة فى العلاقات الدولية.

الوظيفة الثانية : تحقيق درجات متطورة من الاندماج المصلحى والاقتصادى وأدوات هذه الوظيفة متعددة مثل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، واستراتيجيات التنمية والتكامل فى كل المجالات الاقتصادية والتجارية ، وقرارات المجلس الأعلى

٤ - عبد الله بشارة " دور مجلس التعاون فى تحقيق الوحدة العربية " الأمانة العامة ، الرياض ، ١٩٨٥ . ومع ذلك فإنه من الضرورى للباحث أن يحدد ويكيف الشكل القانونى للمجلس لأغراض الدراسة ، وهو ماقدمناه فى ثنايا هذه الدراسة حول الطبيعة القانونية للمجلس ، انظر أيضا الفصل الخامس كتابنا " الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون " مرجع سابق ، ص ١٣٥ ومابعدها .

٥ - المرجع السابق ، ص ٣٠ .

والمجلس الوزارى واللجان الوزارية المتخصصة. ويلاحظ أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قد عمدت إلى إنشاء حلقة متماسكة من التعاون والعلاقات التفضيلية ، وأعطت نوعًا من السمو لقواعدها فى هذه القطاعات على ماعداها من إتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي ، والاتفاقية بذلك تقيد تعهدات الدول الأعضاء فى أية علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى ، وتعطى الدول الأعضاء بعضها بعضًا حق الدولة الأولى بالرعاية .

وتجاوبًا مع أحكام هذه الاتفاقية بادرت الدول الأعضاء إلى إصدار تشريعات تكفل تمتع مواطنى الدول الأعضاء بالكثير من الحقوق التى يتمتع بها المواطنون فى كل دولة على حدة فى المجال الاقتصادى والمهنى[٦] ، أى إنه يمكن القول إنه تحقق فى نطاق المجلس مانطلق عليه المواطنة الاقتصادية Economic Citizen-ship وفى هذا القطاع يسير المجلس فى الطريق الذى سارت فيه السوق الأوربية المشتركة .

ويرى Nicholas Angell فى دراسة حديثة حول أثر المجلس على النظم القانونية لدوله [٧]، أن المجلس فى طريقه لأن يصبح أداة تشريعية فوق Supranational Legis-lative entity ويكون فى مقدور أمانته العامة إعداد قوانين موحدة لكل الأعضاء . ومن المعروف أن سلطات السوق المشتركة صارت تمارس صلاحيات التشريع فى الدول الأعضاء بموجب اتفاقية روما [٨] .

---

٦ – راجع بعض هذه التشريعات فى النشرة القانونية ، الأمانة العامة ، الرياض ، العدد العشرون ، السنة الخامسة ، ١٩٨٧/٧/٢٦ ، ص ١٩-٢٢ ، ١٢٨ –١٣٠ ، ١٤٧-١٤٨، ١٥٣-١٥٦ ، وراجع أيضا مجلة التعاون ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٣٠ – ٢٣٩ .

٧ – انظر مقالة Amgel ضمن كتاب John Sandwick (ed) : The Gulf Cooperation Council , sta-bility in an independent world, Boulder, Westview Press, Washingtion

٨ – راجع للتفاصيل : Ivo Sandwick, Law making powers in the E.E.C Article 235, the Inter-national and comprative law Quarterly, Vol 27, part 3, July 1988, PP. 614 - 628

يضاف إلى هذا المستوى من الاندماج ، الذى يولد قوة سياسية كبيرة، القدرات الاقتصادية والمالية والبترولية والتجارية المعروفة للدول الأعضاء كمجموعة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، والاستثمارات الخليجية فى الخارج التى بلغت عام ١٩٨٥ (٢٠٥) بليون دولار ، وإجمالى تجارتها الخارجية البالغ قيمته عام ١٩٨٣ (٢٧٠) بليون دولار ، فضلاً عن التدفقات الهائلة للمعونات والقروض التى تقدمها الصناديق المالية فى معظم الدول الأعضاء والمساهمات المالية فى رؤوس أموال وحصص المؤسسات والصناديق المالية الدولية ، خاصة إذا لاحظنا أن أقاليم دوله الممتدة عبر مليونين ونصف مليون كيلو متر مربع فى موقع بالغ الأهمية السياسية والاستراتيجية يقطنها حوالى ١٥ مليونا [٩] .

وهناك من الشواهد مايدل على أن المجلس صار يتعامل مع العالم الخارجي كوحدة فى بعض المسائل الاقتصادية والتجارية ، مثال ذلك اتصال المجلس بالسوق الأوربية المشتركة حول صادراته من البتروكيماويات ، ومحادثات وزير الخارجية السعودى مع سلطات السوق الأوربية ممثلاً للمجلس [١٠] ، ودخول المجلس فى صفقات تجارية صادرة وواردة نيابة عن أعضائه [١١] ، وإن كان هذا الزخم قد أصابه الوهن في المرحلة الثانية ٩٠ – ١٩٩٩ بسبب ضعف مواقف دول المجلس ، وتعنت السياسات التجارية الأوروبية .

الدور السياسى للمجلس فى العلاقات الدولية :

كلما أصبح مجلس التعاون وحدة سياسية واقتصادية وسكانية وعسكرية كان وزنه ملموساً فى العلاقات الدولية ، وغنى عن البيان أن دور المجلس فى السياسات العربية والإقليمية يضيف إلى دوره فى السياسات العالمية ، بحيث يصبح إحدى

---

٩ – إحصاءات مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٤١ .

١٠ – الشرق الأوسط ١٩٨٨/٣/١٨ ، وانظر بعض التفصيل John Christie, History and Development of the G.C.C : A brief overview, American Arab Affairs, Fall 1968, No, 18, P.8.

١١ – مثال ذلك شراء كميات من الأرز الباكستانى نيابة عن كل الدول الأعضاء : الشرق الأوسط ١٩٨٨/٤/٢ .

وحدات actor العلاقات الدولية المؤثرة بجانب الأثر الفردى لكل من أعضائه .

ويتحدد دور المجلس فى العلاقات الدولية من خلال وظائفه فى مجال السياسة الخارجية للدول الأعضاء . فالدول الأعضاء لا تزال تحتكر لنفسها القرار فى مجال السياسة الخارجية ، كما أن لها أجهزة رسم وتنفيذ هذه السياسة ، وإن كان تشابه منطلقات الأعضاء يجعل مهمة المجلس فى مجال تنسيق السياسة الخارجية لهذه الأعضاء أمراً غير عسير ، فاتجاهات السياسة الخارجية لهذه الدول متقاربة وتزداد تقاربا ، فما دور المجلس فى تحقيق هذا التقارب ؟

يمكن أن نتصور للمجلس دوراً فى ثلاثة مجالات تتصل بالسياسة الخارجية للدول الأعضاء :

أولاً : فى مجال رسم السياسة الخارجية ، حيث تقوم أجهزة المجلس وهى أساسًا المجلس الأعلى والمجلس الوزارى برسم السياسة الخارجية ، واتخاذ القرارات فى القضايا المهمة ، وهذه تمثل موقفًا جماعيًا عاما قد ينسجم تمامًا مع المواقف الفردية ، وقد يفترق عنها فى بعض التفاصيل والجزئيات كما سنرى تفصيلاً فى الفصول التالية.

ثانيًا : فى مجال تنسيق السياسة الخارجية خاصة فى القضايا التى يتعذر تحقيق موقف موحد بشأنها ، وسنرى أن هناك قضايا اختلفت مواقف الدول الأعضاء بشأنها لاعتبارات مختلفة ، لكن أجهزة المجلس عملت على تحقيق التفهم والتشاور قبل إعلان هذه المواقف بحيث لا تبدو المواقف متفرقة أو مدعاة للصدام والافتراق .

ثالثًا : وأخيرًا فى مجال تنفيذ السياسة الخارجية ، حيث يحاول المجلس أن يكون لديه دبلوماسية خليجية موحدة ، ويحاول لذلك تحقيق التعاون والتنسيق بين بعثات الدول الأعضاء ، فضلاً عن أن المجلس يحاول توحيد الفكر والوعى الدبلوماسى

من خلال برامج التدريب للعاملين فى الحقل الدبلوماسى للدول الأعضاء ٠

وفى ضوء ماتقدم ، ومن خلال تطور عمل المجلس فى مجال السياسة الخارجية، يمكن تصور خمسة نماذج على الأقل لدور المجلس فى صلته بالعلاقات الدولية ، وهى :

١ - **المجلس والعلاقات الدولية** : وهذا نموذج لدور يفترض فيه أن التفاعل معدوم بين المجلس وتيارات العلاقات الدولية ، وأنه ليس للمجلس دور على خريطة هذه العلاقات وليس من القوى المحسوبة فيها ، وبذلك تكون وظيفة واو العطف بين المجلس والعلاقات الدولية تحقيق التقابل والتجاور ليس إلا ٠

٢ - **المجلس فى العلاقات الدولية** : وهذا هو المستوى الثانى الذى يفترض البحث عن دور للمجلس فى خضم هذه العلاقات ٠

٣ - **العلاقات الدولية لدول المجلس** : وهذا النموذج لايفترض للمجلس أى دور فى العلاقات الدولية لأعضائه ٠

٤ - **العلاقات الدولية فى إطار المجلس** : وهذا النموذج يتقدم درجات ، حيث يفترض أن هناك عدداً من المواقف والأحداث التى تدور وترسم وتتحدد فى نطاق المجلس دون أن يكون للمجلس نفسه كجهاز دور مؤثر أكثر من كونه إطاراً لإدارة هذه العلاقات، وهذا النموذج هو الذى بدأ به مجلس التعاون ولكنه سرعان ماانطلق إلى النموذج الخامس ٠

٥ - **العلاقات الدولية لمجلس التعاون** : وهذا النموذج يجمع بين الواقع الذى يشهد بأن المجلس ينوب عن أعضائه فى الكثير من المواقف ، وبين استشراف المستقبل فى أن يصبح المجلس هو جهاز رسم السياسة الخارجية وتنفيذها للدول الأعضاء وهى المرحلة التى يسعى إليها ؛ ولذلك يتسع هذا النموذج للواقع الراهن ، ويتسع

أيضا لمجالات التطور والتقدم فيه . ولذلك قد يلمح القارئ اتساع هذا النموذج عما سيعرض له خلال الدراسة من مظاهر.

واستكمالاً لإطار هذا النموذج فى تناول المجلس من وجهة نظر العلاقات الدولية، تجدر الإشارة إلى ميل بعض الباحثين إلى تصوير المجلس على أنه نواة لوحدة إسلامية[١٢] أو عربية ، والواقع أنه يكفى القول بأن النموذج تحكمه أوضاع متعددة ، ويصلح هذا المعنى أن يعالج من الزوايا التى تأخذ خصوصيات هذا النموذج فى الاعتبار ، كما تكفى الاشارة إلى أن مظاهر بروز هذا النموذج تتزايد خاصة فى ضوء تطور علاقات دول المجلس بكل القوى الكبرى، وقد سبق أن عالجنا فى دراسة أخرى[١٣] هذه التطورات التى لا تتوقف . وسوف نستكمل هذه النقطة فى المبحث التالى من هذا الفصل للبحث فى مبادئ السياسة الخارجية للمجلس ودوله ، والأساس التشريعى لهذه المبادئ .

وتبقى بعد ذلك فى هذا السياق نقطتان جديرتان بالدراسة المتأنية وهما:

أولاً : إلى أى مدى يمكن اعتبار المجلس جهازًا فاعلاً فى صنع السياسة الخارجية الخليجية الموحدة وتوجيهها وتنفيذها . وإلى أى مدى تأخذ الدول الأجنبية المجلس من هذه الزاوية مأخذ الجد عند اتخاذها لقراراتها تجاه دول المجلس . وهذا موضوع يرتبط بالنموذج الخامس الذى عالجناه واتخذناه أساسًا فى فصول هذه الدراسة ، وهو أن المجلس تظهر عليه علامات مثل ذلك الجهاز ولكن ليس إلى المدى الأقصى ، ولا يزال التطور مستمرًا .

---

١٢ - انظر دراسة Ralph Baraibanti حول هذه النقطة فى كتاب جون سانديك ، مرجع سابق ، حيث يرى أن المجلس يسهم فى تحقيق وحدة الأمة الاسلامية ، ص ٢١٦ .

١٣ - انظر بالتفصيل كتابنا ((الإطار القانونى والسياسى)) مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ٢١٨ .

ثانيًا : دراسة المجلس فى ضوء نظرية النظم [١٤] ، فإذا سلمنا مع بعض الدراسات[١٥] ، بأن للخليج بعض خصائص النظام الفرعى Sub-system فإن النقطة التى قد يختلف عليها الباحثون هنا هى حالة النظام الرئيسى الذى يتفرع عنه نظام الخليج الفرعى ·

وهذا يتوقف على ماإذا كان نظام الخليج الفرعى مقصوراً على دول المجلس بسبب التماثل بين نظمها ومجتمعاتها وترابطها التاريخى والسياسى والاجتماعى - أم يشمل شبه الجزيرة العربية بيمنها وعراقها، أم أنه يمتد ليضم إيران وعرب الخليج فى نطاق هذا النظام الفرعى ·

وفى هذه الحالة لدينا عدة افتراضات كأساس للتحليل :

الافتراض الأول : إذا اقتصر النظام الفرعى على دول المجلس ، يكون هذا النظام أشد ارتباطًا بالنظام العالمى الذى تلعب فيه القوتان العظميان دورًا مؤثرًا ، وبالنظام العربى الذى يمثل النظام الرئيسى، أخذًا فى الاعتبار أننا عالجنا فى هذه الدراسة النظام الخليجى على أنه تعويض عن عجز النظام العربى·

الافتراض الثانى : أن النظام الفرعى يشمل عرب الخليج ، وقد يشمل عرب الجزيرة أيضا ، وهذا يجعل نظامه الرئيسى الأول هو النظام العربى ، مع ارتباطه أيضًا بالنظام العالمى كلما حدث توتر بين ضفتى الخليج الشرقية (إيران) والغربية (العرب) ، أو اشتد الصراع العربى الإسرائيلى مثلما حدث فى حظر البترول العربى الذى أدى إلى صدام مع الولايات المتحدة ·

---

١٤ - راجع فى شأن نظرية النظم Systems Theory د·اسماعيل صبرى مقلد : العلاقات السياسية الدولية : دراسة فى الأصول والنظريات ، جامعة الكويت - الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ - ٣٠ ، نظريات فى السياسة الدولية، الكويت ١٩٨٢ ، الفصل الثالث ·

١٥ - راجع فى صدد الخليج كنظام فرعى كتاب الخليج والصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ومابعدها ·

الافتراض الثالث : أن النظام الفرعى يشمل سكان الخليج فقط وحوض الخليج على وجه التحديد شرقًا وغربًا ٠ وهذا الافتراض يجعل نظام الخليج مرتبطًا بعدة نظم رئيسية هى :

١ - **النظام الآسيوى** : وهذا ظهر منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفيتى لأفغانستان ، والسياسة السوفيتية الجديدة صوب الخليج منذ مذهب بريجينيف الذى اختار أن يعلنه فى البرلمان الهندى عام ١٩٨٠ ، أى من قلب النظام الأسيوى ، ولا تزال الدول الآسيوية جميعًا تشير إلى هذه الحرب على أنها صراع فى غرب آسيا ارتبطت به دول آسيوية أخرى غير أطرافه مثل الصين الشعبية (التزويد بالصواريخ لكل من إيران والسعودية) وكوريا الشمالية والجنوبية ٠

٢ - **النظام العربى** : من حيث إن العراق ودول مجلس التعاون بدأت تلتفت إلى هذا النظام عندما استردت إيران أراضيها من العراق ، وصارت تدق أبوابه كل يوم بحثًا عن ثغرة فيه ، كما بدأت تفرض رقابة على مياه الخليج ، وتتحرش بالسفن التجارية والموانئ والمدن الخليجية العربية ، وسنرى بوضوح هذه النقطة عند معالجتنا لتطور موقف مجلس التعاون من الحرب العراقية الإيرانية٠

٣ - **النظام العالمى** : ظهر هذا النظام كنظام رئيسى لنظام الخليج الفرعى على الأقل منذ انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ ، ومن أهم مظاهره ارتباط دول المنطقة بشكل أو بآخر بالقوتين العظميين ودور هاتين القوتين فى قضايا السياسة والأمن فى المنطقة ، وازداد ظهور خصائص الارتباط بالنظام العالمى بدرجة أوضح منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، ثم بتفاقم الحرب العراقية الإيرانية وامتداد آثارها إلى دول المنطقة الأخرى وتوتر العلاقات الإيرانية مع هذه الدول ٠ ومن أهم مظاهر ظهور النظام العالمى كنظام رئيسى لنظام الخليج الفرعى دخول الأسطول الأمريكى لحماية بعض السفن الكويتية ، وكذلك الأساطيل الأوربية

والسوفيتية لتأمين الملاحة التجارية فى الخليج ، وفشل جهود الوساطات لوقف الحرب ، ولجوء دول المجلس عدة مرات إلى مجلس الأمن، ثم تولى الأمم المتحدة على الأقل منذ صدور قرار المجلس رقم ٥٩٨ فى ١٩٨٧/٧/٢٢ الدور الرئيسى للتسوية ، وخاصة إشرافها على جهود التسوية الشاملة منذ قبول إيران فى يوليو ١٩٨٨ لذلك القرار ، بل إن صدور القرار نفسه بالإجماع ، ودعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام تظهر مدى وضوح أثر النظام العالمى .

المبحث الثاني

مبادئ السياسة الخارجية للمجلس وأسسها في التشريعات الوطنية

تضع الدول مبادئ سياساتها الخارجية وتقوم أجهزتها المختصة بتنفيذها، ويراعى فى وضع هذه المبادئ وفى أساليب تنفيذها مصلحة الدولة العليا ، وهو تعبير شامل وتدخل فيه كل المدخلات المشكّلة لقرار الدولة فى الشئون الخارجية بالإضافة إلى البيئة الدولية المحيطة والمبادئ الثابتة ، ولكن أساليب تنفيذها هى التى تتغير وتتسم بدرجة معينة من المرونة تختلف بحسب ظروف كل دولة وموضوع القرار وهذه المبادئ والأجهزة المختصة باتخاذ القرارات التنفيذية لها ، وسلطات هذه الأجهزة تتضمنها التشريعات المختلفة لدول الخليج الأعضاء فى مجلس التعاون ، وعلى رأس هذه التشريعات الدستور الذى تتخذ بعض دول الخليج له أسماء أخرى ، ففى سلطنة عمان يسمى قانون تنظيم الجهاز الإدارى للدولة ، وفى قطر يطلق عليه (النظام الأساسى المؤقت) ، وفى السعودية يسمى نظام مجلس الوزراء على أساس أن الشريعة الإسلامية هى الدستور الأعلى ، في حين يسمى دستوراً فى الكويت والبحرين والإمارات .

وسوف نستعين فى بيان مبادئ السياسة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون وقضايا علاقاتها الدولية بما يلائم من أحكام الدساتير وقوانين المطبوعات والنشر وهى أقرب المصادر لموضوعنا ، وغيرها إن وجد .

أولاً - مبادئ السياسة الخارجية لأعضاء المجلس :

قبل أن نحدد مبادئ السياسة الخارجية لأعضاء المجلس وفقًا لتشريعاتها ، تجدر الإشارة إلى أن مبادئ السياسة الخارجية لمجلس التعاون التى أعلنها المجلس نفسه ومن واقع قرارات أجهزته تعكس مبادئ الدول الأعضاء فرادى ، مما يجعل التنسيق السياسى التنفيذى مهمة يسيرة خاصة وأنها تتفق فى خصائص سياسية عامة [١٦] وأنها تحقق بالتدريج الانسجام اللازم فى قطاع السياسة الخارجية .

وقد أوجزت أجهزة مجلس التعاون أسس التعاون فى المجال السياسى فيما يلي [١٧] :

أ - فى المجال الدولى :

- عدم الانحياز ، ونبذ الأحلاف والمحاور .
- احترام الالتزامات والمواثيق الدولية .
- العمل على توطيد أسس السلام والعدل والأمن الدولى ، ومساندة التوازن فى العلاقات الدولية .
- عدم التدخل فى شئون الغير .
- التعايش السلمى فى ظل احترام السيادة الوطنية والاستقلال .

---

١٦ - راجع تفصيل هذه الخصائص فى كتابنا (الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى) مرجع سابق، ص ١٨٤ - ١٨٥

١٧ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مطبوعات الأمانة العامة بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للمجلس الأعلى فى نوفمبر ١٩٨٦ م - وانظر أيضا مقال السفير إبراهيم بن حمود الصبحى بعنوان (مجلس التعاون فى المنظور الإقليمى) ، مجلة التعاون ، أبريل ١٩٨٦ - ص ١٨٨ - ١٩٠ .

- صيانة المصالح المشتركة ، والتفاعل مع أحداث العالم والمشاركة فى قضايا السلم وحقوق الإنسان من خلال العمل الجاد والفعال فى المنظمات الدولية .

- احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومعارضة استخدام القوة فى حل القضايا الدولية ، ومناهضة التفرقة العنصرية .

ب – فى المجال الخليجى :

- التعايش السلمى بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل وصيانة المصالح المشتركة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

- إبعاد المنطقة عن ساحة الصراع الدولى والمحاور ، ومعارضة التدخل فى شئون المنطقة ، والاعتماد على القوة الذاتية ومسئولية دول المنطقة وشعوبها عن أمنها واستقرارها .

- تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية والحوار الهادئ .

- تطوير العلاقات بين دول المنطقة بما يحقق صيانة الأمن والاستقرار والتفاهم .

ج – فى المجال العربى :

- دعم القوة العربية وتماسكها ، وتنقية الأجواء العربية وتحقيق التضامن العربى

- الدفاع عن القضايا العربية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والحضور الدبلوماسى والسياسى فى المحافل الدولية لإيضاح عدالتها .

- مساندة حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة وإقامة دولته وعودة القدس .

وإذا استعرضنا تشريعات الدول الأعضاء اتضحت قضايا العلاقات الدولية التالية:

أولاً – الانتماء العربى والإسلامى :

ينص النظام الأساسى المؤقت لقطر الصادر عام ١٩٧٢ [١٨] على أن قطر دولة عربية دينها الإسلام ، والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى لتشريعها ، ولغتها الرسمية هى اللغة العربية ، وشعبها جزء من الأمة العربية.

وتؤمن قطر بأن اتحاد الدول العربية فى المنطقة والوطن العربى الكبير ضرورة مصيرية ، وتعمل على تحقيقه فى أنسب صورة بكل ماتملك ؛ لأنها تؤمن بإخوة العرب جميعًا وتسعى لدعم الوحدة العربية ونصرة القضايا العربية والجامعة العربية ، كما تهدف سياستها الخارجية إلى توثيق أواصر الصداقة مع الدول والشعوب الإسلامية خاصة [١٩]. ويلزم الدستور الدولة بالعمل على تأصيل المبادئ الدينية الإسلامية القومية فى المجتمع وتطهيره من كل صور الانحلال الخلقى [٢٠] .

وينص الدستور الكويتى على أن الكويت دولة عربية، وشعب الكويت جزء من الأمة الإسلامية [٢١] ، دينها الاسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع[٢٢] كما يؤكد الدستور صيانة الدولة للتراث الإسلامى والعربى ، والإسهام فى ركب الحضارة الإنسانية [٢٣] .

ويقضى الدستور أيضا بأن الميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية [٢٤] .

---

١٨ – المادة الأولى .

١٩ – المادة ٥/ب ، ج، ها

٢٠ – المادة ٧/ب .

٢١ –المادة الأولى .

٢٢ – المادة الثانية .

٢٣ – المادة الثالثة .

٢٤ – المادة ١٢ .

ونظراً للظروف السياسية المحيطة بتطور تجربة الاتحاد فى الإمارات العربية، فقد كرست بوضوح أيضا قضية الانتماء والوحدة العربية فأجاز دستور دولة الإمارات العربية المؤقت الصادر فى ١٩٧٦/١١/٢٨م (لأى قطر عربى مستقل أن ينضم إلى الاتحاد)[٢٥] . وأوضحت ديباجة الدستور أنه يهدف إلى (مجتمع عربى إسلامى)، كذلك أكد الدستور فى مادته السادسة أن (الاتحاد جزء من الوطن العربى الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك ، وشعب الاتحاد شعب واحد ، جزء من الأمة العربية) ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع فيه ، ولغة الاتحاد هى اللغة العربية . وأكدت المادة الثانية عشرة على أن سياسة الاتحاد الخارجية تستهدف (نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية) .

ويتكفل القانون الاتحادى رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ بالجرائم الماسة بالدين الإسلامى داخل دولة الإمارات وتشمل كل الأفعال والتصرفات والأنشطة الماسة بالدين أو المناهضة للإسلام .

وتنص المادة الأولى من دستور البحرين الصادر فى ١٩٧٣/٢/٦ م على أن البحرين دولة عربية إسلامية ، شعبها جزء من الأمة العربية ، وإقليمها جزء من الوطن العربى الكبير، وتؤكد المادة الثانية على أن دين الدولة الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ولغتها الرسمية اللغة العربية . كما أكدت المادة السادسة على صيانة الدولة للتراث العربى والإسلامى ، والعمل على تقوية الروابط بين الدول الإسلامية ، وتحقيق آمال الأمة العربية فى الوحدة والتقدم ، وأشارت المادة الخامسة

---

٢٥ – المادة الأولى ، ثم أضيفت فقرة لهذه المادة بموجب إعلان التعديل الدستورى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ مفادها أن المجلس الأعلى للاتحاد يحدد – عند قبول عضو جديد – عدد المقاعد التى تخصص لهذا العضو فى المجلس الوطنى الاتحادى زيادة على العدد المنصوص عليه فى المادة (٨٦) من الدستور ، وبدأ العمل بهذا التعديل فى ١٩٧٢/٢/١٠ م ، ثم انضمت بموجبه إلى الاتحاد إمارة رأس الخيمة فى ذات اليوم ، ووافق المجلس الأعلى للاتحاد بقراره رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بذات التاريخ . ومما يذكر أنه يتم تمديد العمل بالدستور المؤقت كلما انقضت مدة السنوات الخمس المقررة له ، تقرر آخر تمديد له عام ١٩٨٦ لينتهى عام ١٩٩١ .

فقرة (ج) إلى أن الميراث حق مكفول تحكمه الشريعة الإسلامية ، كذلك تؤكد المادة (٩/أ) على أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة وفقا لمبادئ العدالة الإسلامية ٠

وانسجاماً مع هذا الخط العربي الإسلامي حرصت قوانين الصحافة والنشر فى جميع الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون على حظر نشر كل ما من شأنه أن يسيء إلى الطابع الإسلامى للدولة ، أو إلى علاقاتها مع العالم العربي والعالم الإسلامى ٠

أ - **ففى قطر** تنص المادة (٤٧/ها)من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ على حظر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول ، أو تعكير صفو العلاقات بين الدولة والبلاد العربية والصديقة ٠

ب - **وفى البحرين** يقضى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ فى شأن المطبوعات والنشر بالمعاقبة على نشر مايتضمن (عيبًا فى ملك أو رئيس دولة عربية أو إسلامية) (المادة ٤٢/أ) ٠

ج - أما قانون المطبوعات والنشر **بدولة الإمارات** لعام ١٩٨٠ فقد تضمن أحكامًا موسعة ضمن محظورات النشر فى الفصل السابع ، حيث تحظر المادة (٧١) نشر مايتضمن تحريضًا أو إساءة إلى الإسلام ٠ كما شددت المادة (٧٦)على عدم جواز نشر مايتضمن عيبًا فى حق رئيس دولة عربية أو إسلامية ٠٠ كما يحظر نشر ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدولة والبلاد العربية أو الإسلامية .

وأضافت المادة (٧٧) عدم جواز نشر مايتضمن تجنيًا على العرب أو تشويهًا لحضارتهم أو تراثهم ٠

د - وينظم الفصل الرابع من قانون المطبوعات والنشر فى **سلطنة عمان** رقم (٤٩)

لسنة ١٩٨٤ م ولائحته التنفيذية رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٤ م محظورات النشر ، فتؤكد المادة (٢٥) على عدم جواز نشر ما من شأنه الدعوة إلى اعتناق أو ترويج مايتعارض مع مبادئ الدين الاسلامى الحنيف ، كما حظرت المادة (٢٨) نشر ما من شأنه المساس (بالديانات السماوية) ولكنه لم يتضمن شيئًا عن علاقات عمان الخارجية.

هـ - وتضمن **القانون الكويتى** رقم (٣) لسنة ١٩٦١ حول المطبوعات والنشر عدداً من المحظورات فى الفصل الثالث ، فنصت المادة (٢٤) على حظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت و البلاد العربية أو البلاد الصديقة ، كذلك حرصت المادة (٣٧) (الباب الرابع - أحكام عامة) على المحافظة على ((حرمة الأديان)) .

و - وحظر القرار الوزارى رقم (١٩٧٦/٣٧) بشأن تنظيم إصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الكويت - المساس بالمصلحة العربية العليا (المادة ٣/ج) ، كما يحظر استخدام المنشور أو المطبوع للتهجم السياسى أو العقائدى على أية دولة عربية أو صديقة مهما تكن المبررات (المادة ٣/د) .

ز - أما محظورات النشر فى **المملكة العربية السعودية** فقد تضمنتها عدد من مواد نظام المطبوعات والنشر الصادر بالقرار رقم (٦٥) لعام ١٩٨٢ ، فحظرت المادة السابعة طبع أو نشر أو تداول كل مايخالف أصلاً شرعيًا ، أو يمس قداسة الإسلام وكل مايمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة ، أو مايسيء إلى العلاقات مع تلك الدول . وكان نظام المطابع والمطبوعات السعودى لعام ١٣٥٩ هـ يحظر نشر القدح والذم فى حق الملوك ورؤساء الدول المتعاهدة مع السعودية (المادة ٣٥) ومثل هذا الحكم تتضمنه معظم التشريعات

العربية الخاصة بالمطبوعات والنشر[٢٦].

ثانيًا - الارتباط العضوى بين الأمن الوطنى والأمن القومى العربى :

وقد نصت على ذلك صراحة المادة (١٥٧) من دستور الكويت ، والمادة (٣٠/أ) من دستور البحرين ، فأكدت على أن سلامة الوطن جزء من سلامة الوطن العربى الكبير.

ثالثًا - الصداقة والسلام مع جميع الدول :

وذلك على أساس الاحترام المتبادل وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والتزام الدول بفض خلافاتها بالطرق السلمية [٢٧] ، وأكد دستورا الكويت والبحرين على أن السلام هدف الدولة .

رابعًا - حظر الاتفاقات السرية :

اقترن حظر الاتفاقات السرية أو الأحكام السرية فى الاتفاقات الدولية بتأكيد مبدأ الديمقراطية ورقابة الشعوب على تصرفات الحكومة ، ضمانًا لعدم زج الحكومة بالبلاد فى حروب أو تحالفات أو التزامات لا تتفق مع مصالحها ؛ ولذلك نجد المادة (٧٠/أ) من دستور الكويت على سبيل المثال ترخص للأمير إبرام المعاهدات كقاعدة عامة بمرسوم له قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها ، عدا بعض المعاهدات ، ومنها معاهدات الصلح والتحالف التى اشترطت لنفاذها أن تصدر بقانون كذلك حظرت المادة (٧٠/٢) أن تتضمن المعاهدة شروطًا سرية تناقض شروطها

---

٢٦ - راجع على سبيل المثال محظورات النشر ضد رؤساء سائر الدول والدبلوماسيين فى قانون الصحافة المغربى لعام ١٩٥٨ (المادة ٥٢) ، ومجلة الصحافة التونسية لعام ١٩٧٥ م (الفصل ٥٩) ، والمادة السابعة من قانون تنظيم الصحافة ١٩٨٢ م .

٢٧ - راجع على سبيل المثال المادة (٥/ه) من النظام المؤقت لقطر ، والمادة ١٢ من دستور الإمارات ، والمادة ٣٠/أ من دستور البحرين.

العلنية ، وتضيف المادة (٢٤) من دستور قطر النص نفسه ، وهو النص نفسه فى المادة (١٤٠) من دستور الإمارات ، والمادة (٣٧) من دستور البحرين ٠

خامسًا - مشروعية الحرب الدفاعية وحظر الحرب الهجومية :

تحرم المادة (٦٨) من دستور الكويت الحرب الهجومية ، وتجعل إعلان الحرب الدفاعية من سلطة الأمير ، وكذلك المادة (٢٥) من دستور قطر ، والمادة (١٤٠) من دستور الإمارات التى تحرم الحرب الهجومية ، وتجيز لرئيس الاتحاد إعلان الحرب الدفاعية بمرسوم ، ويتم إعلانه بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه ، وينص دستور البحرين [٢٨] على تحريم الحرب الهجومية ، أما الحرب الدفاعية فيعلنها الأمير بمرسوم يعرض فور إعلان الحرب على المجلس الوطنى للبت فى مصير هذه الحرب ٠

أما بخصوص اللاجئين السياسيين والدفاع عن حقوق الإنسان ، فقد نصت بعض الدساتير الخليجية [٢٩] على حظر تسليم اللاجئين السياسيين ، تطبيقًا للاتجاه العالمى المعمول به فى جميع الدساتير، ورغم تعريف اللاجئ السياسى ومعايير منح حق اللجوء، فإنه لا يزال من المسائل التقديرية لكل دولة على حدة ، كما لاتزال أوضاع اللجوء الإقليمى واللجوء الدبلوماسي من القضايا المتجددة التى تبحث عن حلول معقولة ومقبولة[٣٠].

---

٢٨ - المادة ٣٦/أ من دستور البحرين ٠

٢٩ - راجع المادة ٤٦ من دستور الكويت ، والمادة ٣٨ من دستور الإمارات ، والمادة ٢١ من دستور البحرين ٠

٣٠ - انظر للتفصيل دراستنا فى مجلة مصر المعاصرة - أكتوبر ١٩٨٢ حول ((تطور الحماية الدولية للاجئ السياسى)).

الفصل الثالث

مجلس التعاون
في إطار النظام الدولي

من أحدث المناهج وأهمها لدراسة المنظمات الدولية – تجاوز الدراسات الهيكلية والقانونية الوضعية والإدارية لهذه المنظمات ، ودراستها من منظور أشمل وهو منظور النظام الدولى ٠

ونحاول فى هذه الدراسة أن نطبق هذا المنهج على مجلس التعاون رغم حداثة تجربة المجلس ، والحق أن جدوى هذا المنهج تكون ملموسة فى دراسة المنظمات الدولية ذات الرصيد الطويل الكثيف مثل المنظمات الأوروبية[١] ، ولكننا نعتقد أيضا فى جدوى دراسة مجلس التعاون وفق هذا المنهج ، حيث يوفر له سياجًا فكريًا يحدد معالم حركته وقسمات إنجازاته ٠

ونعالج موضوعنا فى خمسة مباحث بعد التمهيد بتحديد الطبيعة القانونية للمجلس ٠ فتتناول المباحث الخمسة الموضوعات التالية على التوالى : موقع مجلس التعاون فى النظام الدولى ، وضع المجلس فى النطاق الإقليمى الخليجى والعربى المقارن وسياسة الاعتراف فى المجلس ، والتمثيل الدولى للمجلس ، وأخيرا العلاقة بين المجلس والدول الأعضاء ٠

---

١ – Philippe Mannin & J. Groux, les Communautes Europeennes dans l'ordre international, Luxembourg, 1984.

تمهيـــــــد

الطبيعة القانونية لمجلس التعاون

من الناحية القانونية

يعد مجلس التعاون تجمُعرقليًميا regional grouping أو ترتيًبا إقليميًا -re gional arrangement أو تنظيماً إقليمياً regional organization ، وقد سبق أن أثبتنا فى مناسبة أخرى[٢] أن مجلس التعاون مستوفٍ لعناصر المنظمة الإقليمية التى يتطلبها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى وفى نطاق نظرية الاندماج السياسى والاقتصادى integration يعد مجلس التعاون - فى ضوء نظامه الأساسى والاتفاقية الموحدة والخطوات التى تمت حتى الآن - فى درجة متقدمة من درجات الاندماج السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

ومن ناحية ثالثة ، وفى نطاق نظرية النسق system theory يعد مجلس التعاون نسقًا فرعيًا sub-system وأما النسق الكلى Macro system فهو النظام الإقليمى العربى regional arab system .

ولما كان النظام الإقليمى العربى[٣] نظامًا سياسيًا وقانونيًا تحدد قسماته عوامل

---

٢ - راجع المبحث الرابع ، الفصل الخامس حول النظام القانونى لمجلس التعاون فى كتابنا الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى ، القاهرة ١٩٨٨ ، مرجع سابق .

٣ - على الدين هلال وجميل مطر ، النظام الإقليمى العربى ، القاهرة ١٩٧٩ .

الجنس واللغة والدين والتقاليد والقيم الاجتماعية ووحدة الهدف وإرادة العمل المشترك فى قطاع عريض من القضايا نحو مصير مشترك - فقد ظل هدفه على الدوام هو الوحدة بحيث صار التمزق واقعاً مؤقتًا يؤمل فى تجاوزه ، ولذلك كانت تجارب الوحدة أو المحاولات نحوها منذ الخمسينيات على الأقل ، بل منذ قيام الجامعة العربية - ومضات أمل لا تلبث أن تخبو وتغوص فى العقل الباطن للشعوب العربية . وهكذا تحول الفكر السياسى العربى من رفض كل معانى الوحدة الشاملة الكاملة ، إلى القبول بما هو ممكن من وحدات جزئية مادام هدفها هو تجميع المساحات المتناثرة من جسم العالم العربى ، وليس مصادرة حركة هذه المساحات واعتقالها فى تجزئة دائمة تهفو - دون جدوى إلى الالتحام بعالمها العربى الأرحب .

المبحث الأول

موقع مجلس التعاون في النظام الإقليمي

يعد مجلس التعاون منظمة إقليمية وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة ، من حيث خضوعه لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها وقدرته على حفظ السلم فى منطقته ، واشتمال ميثاقه على نظام لتسوية المنازعات بين أعضائه[٤] وقيامه بدور مهم لحفظ السلم فى المنطقة من خلال سياسة التهدئة ، وتنقية الأجواء العربية ، والبحث عن تسوية سلمية لمنازعات الأطراف الأخرى[٥] ، والمساهمة فى تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية من خلال مساعى وبرامج المساعدات التى يقدمها[٦] . ومعلوم أن للترتيبات الإقليمية وظيفة أساسية إلى جانب مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الإقليمى والعالمى . وفى هذا النطاق يؤكد المجلس على عدد من مبادئ سياسته الخارجية ، والتى تخدم وظيفته الإقليمية، وهذه المبادئ هى عدم الانحياز ، ورفض الأحلاف والقواعد الأجنبية ، وعدم كونه حلفًا عسكريًا أو تجمعًا ينهض فقط على معاداة غيره ، ورفض تدخل القوى الأجنبية فى المنطقة حتى يبعد

---

٤ - هيئة تسوية المنازعات . راجع النظام الأساسى للهيئة فى كتاب الإطار القانونى ص ٢٣٧ ومابعدها ودراسة لهذا النظام فى المبحث الثالث من الفصل الخامس ص ١٥٣ ومابعدها .

٥ - عبد الله بشارة ، دور مجلس التعاون فى تحقيق الوحدة العربية ، التعاون ، يناير ١٩٨٦ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

٦ - انظر تقريرا عن مساعدات المجلس للدول النامية بشكل عام بينها الدول العربية فى : على صالح العطر : العون الإنمائى المقدم من دول المجلس لدول العالم الثالث ، التعاون ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ٢٣٧ ومابعدها .

الخليج عن أسباب النفوذ الأجنبى ، بما يهدد استقلال دوله والنيل من كرامتها وحريتها فى اتخاذ قراراتها[٧] . وقد حقق فى ذلك إنجازات ملموسة[٨] .

ولقد استهدف المجلس فى البداية مقاصد اقتصادية واجتماعية خالصة[٩] تماما كرابطة جنوب شرق آسيا ASEAN ، ثم أضيفت الأهداف الأمنية (عبر الحدود عن طريق الاتفاقية الأمنية الموحدة ، وخارج الحدود عن طريق القيادة العسكرية المشتركة والتدريبات المستمرة لجميع الأسلحة فى جيوش الدول الأعضاء ، وصولاً إلى قوة عسكرية متجانسة تتمتع بالفعالية اللازمة) ، وأعقب ذلك إضافة قوية فى مجال التنسيق السياسى والدبلوماسى[١٠] .

ولئن خلا النظام الأساسى لمجلس التعاون مما يشير إلى أهداف أبعد من دائرة الدول الست الأعضاء ، كما خلا من أى ذكر لمبادئ معينة يسير عليها فى سعيه لتحقيق أهدافه ، أسوة بما قررته مواثيق المنظمات الإقليمية الأخرى - فإن ذلك لا يغض من تمتع المجلس بصفة المنظمة الإقليمية فى النطاق العالمى ؛ لأن التركيز على أهداف مرتبطة بدول المجلس ومسيرته أمر اقتضاه التركيز على الملموس دون الانشغال بأهداف هى فى صلب انتماء هذه الدول إقليميًا وعالميًا ، ثم إن انتماء هذه الدول إلى الميثاق العربى والعالمى وعضويتها فى حركة عدم الانحياز قد أغناها عن تكرار المبادئ التى صارت جزءًا ثابتًا من قواعد القانون الدولى العام المعاصر . وقد كان فى ظروف صياغة المواثيق العربية والإفريقية ما يتطلب تأكيد هذه المبادئ ، وأهمها المساواة فى السيادة واحترام إرادات الدول الأخرى وعدم التدخل فى شئونها ، والامتناع عن

٧ - وهو ماتؤكد عليه باستمرار قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى : انظر إبراهيم الصبحى "مجلس التعاون فى المنظور الإقليمى " مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، أبريل ١٩٨٦ ص ١٨٨ - ١٩٠ .

٨ - المرجع نفسه ص ١٩٣ - ١٩٥ .

٩ - انظر الأهداف فى المادة الرابعة من النظام الأساسى للمجلس .

١٠ - انظر تفصيل ذلك فى دراستنا "العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، يناير ١٩٨٤ ، ودراستنا حول "السلوك المقارن لأعضاء مجلس التعاون فى الأمم المتحدة " ، مجلة التعاون ، يوليو ١٩٨٦ وانظر أيضاً إبراهيم الصبحى ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

استخدام القوة أو التهديد بها . بل إن طبيعة العلاقات بين هذه الدول الست بالمعايير العربية الخليجية ، واستهدافها بتجربتها أن تكون أداة ووسيلة نحو الوحدة بينها – جعل تكرار مثل هذه المبادئ مما يرتفع فى نبرته كثيراً عما يجمع هذه الدول ، ويضفى وضعاً رسمياً لا ينسجم مع الرابطة الحميمة بينها .

ونحن نرى أن صياغة أهداف المجلس فى نظامه الأساسى تستوعب كل الإضافات الأمنية والسياسية والدبلوماسية ، مادام المجلس قد وضع الوحدة مناط مسيرته ومنهى مسعاه .

ويتضح مما تقدم أن المجلس ليس حلفاً عسكرياً ، أو تنظيماً اقتصادياً محضاً أو كتلة سياسية ، وإنما هو منظمة إقليمية تستشرف آفاق الوحدة وتثب نحو الهدف المأمول ضمن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة [١١] .

وتتمتع المنظمات الإقليمية لدى الأمم المتحدة بوضع المراقب وهذه المنظمات هى: منظمة الدول الأمريكية – الجامعة العربية – منظمة الوحدة الإفريقية – منظمة المؤتمر الإسلامى – السوق الأوروبية المشتركة . وبوسع مجلس التعاون أن يتقدم أسوة بهذه المنظمات للتمتع بمركز المراقب فى الأمم المتحدة ، وكانت جامعة الدول العربية قد واجهت مصاعب كبيرة عندما طلبت أن يكون لها مركز المراقب عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ بسبب اعتراض إسرائيل وأصدقائها على هذا الطلب[١٢] .

وقد يعتقد البعض[١٣] أن مجلس التعاون اتحاد كونفيدرالى -Confedera

١١ – راجع فى توفر معايير وخصائص الإقليمية الخليجية كتابنا " الإطار القانونى" المبحث الرابع من الفصل الخامس.

١٢ – ولم تعترف الأمم المتحدة للجامعة العربية بمركز المراقب لديها إلا بعد إبرام اتفاقية الدفاع العربى المشترك عام ١٩٥٠ . وهذا مصداق لما ذكرنا فى المرجع السابق مباشرة .

١٣ – د.محمد اليسارى : مجلس التعاون كمنظمة إقليمية ... ، التعاون يوليو ١٩٨٦ ، ص ١٣٠ .

tion يسعى إلى مزيد من الاندماج فى دولة موحدة أو متحدة Unitary of United States" وهما درجتان من الاندماج أعلاهما الدولة الموحدة Unitary أو البسيطة التى تصبح الدول الأعضاء فيها مجرد وحدات داخلية للحكم المحلى لا علاقة لها بالسلطة المركزية فى العاصمة .

والعلاقة بين الكونفيدرالية والتنظيم الإقليمى علاقة عكسية إذا كانت الكونفيدرالية تضم بعض أعضاء التنظيم الإقليمى ، وهو ليس كذلك فى حالة المجلس ، وإذا كانت الكونفيدرالية والمنظمات الدولية تقتضى تنازل الدول عن بعض خصائص سيادتها لصالح الاتحاد أو المنظمة الإقليمية ، وذلك بشكل اختيارى Auto Limitation مقابل منافع تحصل عليها من هذا الانضمام - فإن الخلاف بينهما هو خلاف ليس فى الدرجة فقط ، وإنما هو خلاف جوهرى من حيث إنه فى المنظمات الدولية تظل الدول الأعضاء إلى جانب المنظمات متمتعة بكامل استقلالها وسيادتها ، بل يكون من وظائف المنظمات صيانة هذا الاستقلال ، في حين ينتقص الاتحاد الكونفيدرالى كثيراً من خصائص الشخصية الدولية لأعضائه ، ولا يمكن أن يكون الاتحاد وأطرافه أقوياء على الدرجة نفسها ولابد أن يقوى طرف على حساب الآخر .

غير أن جانبًا من الفقه يرى أن المنظمات الإقليمية هى فى الواقع تطبيق للفيدرالية أو الكونفيدرالية الوظيفية Functional Federalism بخلاف الوضع فى حالة الفيدرالية السياسية(١٤) . وربما تأثر بهذا الاتجاه واضعو ميثاق الجامعة العربية إذ تأرجحوا بين التأكيد االظاهر على سيادة الأعضاء واستقلالهم وبين إقامة شكل من أشكال الكونفيدرالية .

---

١٤ - انظر فى ذلك شوارزنبرجر A manual of International Law, Vol. 1, 4th ed. P. 344 ومن أنصار هذا الاتجاه أيضا بول رويتر فى كتابه Institutions Internationales الطبعة السابعة ١٩٧٢ نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٨ مترجما بمراجعة د.الأشعل .

المبحث الثاني

مجلس التعاون في النطاق الإقليمي
نظرة مقارنة

تختلف قابلية الدول فى القارات المختلفة للاندماج وفق ظروف وعوامل متعددة ؛ فقد تكثر المنظمات والتجمعات السياسية بين دول قارة أو مجموعة أو منطقة معينة ، وقد يغلب عليها الطابع الاقتصادى أو الإنسانى أو العسكرى[١٥] . ويختلف الكتاب فى تصنيف هذه المنظمات وفق عدد من المعايير[١٦] . ففى أوروبا الشرقية ظهر حلف وارسو، ومنظمة الكوميكون (السوق المشتركة الشيوعية) ، أما فى أوروبا الغربية فقد ظهر حلف الأطلنطى ، ومجلس دول الشمال ، والاتحاد الأوروبى ، ومنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ، ومنطقة التجارة الحرة ، ومجلس أوروبا ، والبنيلوكس ، ومنظمات السوق الأوروبية المشتركة بعد دمجها بموجب اتفاق Merger Agreement

١٥ – للحصول على معلومات موجزة عن هذه المنظمات راجع Philip Taylor, Non-State actors in international politics, Westview Press, Boulder and London, 1984 . ولم يتضمن الكتاب – شأنه شأن سائر المؤلفات فى المنظمات الدولية – شيئًا عن مجلس التعاون ، كما كانت معالجاته سطحية تكتنفها أخطاء علمية عن منظمة المؤتمر الاسلامى – راجع على سبيل المثال ص ١٩٥ حيث يقول إن العراق هو الدولة الإسلامية الوحيدة التى ليست عضواً فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، وهذا ليس صحيحاً بالطبع . وراجع فى الجوانب القانونية لسائر صور الاندماج الاقتصادى محاضرات, Rideau, les aspects juridiques de l'integration economique, RC 1971, PP. 620.

١٦ – انظر على سبيل المثال تصنيف شوارزنبرجر للمنظمات الإقليمية الوظيفية إلى منظمات متعددة الأغراض multi-purpose وأخرى أحادية الغرض one purpose وثالثة فوق وطنية supra-national ويجعل منظمات السوق ضمن الفئة الأخيرة . راجع كتابه السالف الإشارة إليه ص ٣٢٩ – ٣٦٤ .

بروكسل ١٩٦٥ ، وكلها منظمات لا تضم جميع الدول الأوروبية فيما عدا مجلس أوروبا الذى يسهر على تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها بمساعدة المحكمة الأوروبية .

وفى إفريقيا نشأت بعض التجمعات الاقتصادية فى شمال القارة وشرقها وغربها إلى جانب منظمة الوحدة الإفريقية . وفى أمريكا اللاتينية ، إلى جانب منظمة الدول الأمريكية توجد مجموعة من التجمعات الاقتصادية بين دول الكاريبى بوجه خاص (لجنة التعاون والتنمية - السوق المشتركة للكاريبى وغيرها) بالإضافة إلى مجموعة الأنديان Anden Group ، ومجموعة حوض نهر البلات River Plate Basin ثم منظمة التعاون بين دول الأمازون .

ولعل القارة الآسيوية هى أفقر قارات العالم فى عدد المنظمات والترتيبات[١٧] الإقليمية ، فلم يتعد الأمر إنشاء بنك التنمية الآسيوى (الأكثر قربًا من الولايات المتحدة) ومحاولات لإنشاء تجمعات سياسية فى جنوب آسيا ، ومنظمة الباسفيك ، فضلاً عن حلف الأنزوس الذى يترنح حاليًا وحلفى جنوب شرقى آسيا (السيتو) والحلف المركزى (السنتو) الذين انتهى عهدهما . أما المنظمة الآسيوية القائمة حاليًا فهى رابطة جنوب شرقى آسيا Asean Association of South East Asian Nations هذا إلى جانب بعض الترتيبات والمنظمات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى بين الهند ومصر ويوغوسلافيا سابقًا ، وغيرها .

مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية :

إذا كانت المنظمات الإقليمية الشهيرة فى مفهوم الميثاق هى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية - فليس معنى ذلك أن تلك هى كل

---

١٧ - مثال ذلك منظمة التعاون الإقليمى للتنمية

المنظمات الإقليمية ، صحيح أن المنظمات الثلاثة قديمة وتشمل الإقليم كله "الإقليم العربى" بالنسبة للجامعة ، والإقليم الإفريقى بالنسبة للمنظمة الإفريقية، وإقليم أمريكا اللاتينية بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية ، إلا أن بقية المنظمات يمكن أن تكون إقليمية إذا توفرت فيها معايير الميثاق وأهمها الانسجام مع أهدافه وقدرتها وسعيها لخدمة السلم والأمن الدوليين ٠

وإذا ألقينا نظرة مقارنة على أوضاع مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية الأخرى لاتضح لنا أن منظمة الدول الأمريكية نشأت واتخذت فى مؤتمر سان فرانسيسكو نموذجًا لأركان المنظمة الإقليمية وصورة المنظمة الشاملة ، أما الجامعة العربية فقد شعرت أن اتفاقية التعاون الاقتصادى والدفاع العربى المشترك تكمل ميثاقها ، وتجعلها أقرب إلى الصورة الكاملة للمنظمة الإقليمية ٠



العلاقات الدبلوماسية لدول المجلس ومواقفها من الأنشطة الإعلامية والثقافية للبعثات الأجنبية فيها

المبحث الأول

العلاقات الدبلوماسية لأعضاء المجلس

تمهيـــــد :

من المفيد أن تبحث دول المجلس فى طرق استخدام مجمل بعثاتها التمثيلية فى الخارج ، والاستفادة من تمثيل الدول الأخرى لديها ، ومن قدراتها الدبلوماسية والسياسية، وأن تحاول خلق عقيدة دبلوماسية خليجية مشتركة ، وتخريج كوادر وفق هذه القصيدة الشاملة ، تبدأ برسم القرار السياسى ، وطرق تنفيذه سياسيًا ودبلوماسيًا وإعلاميًا، ثم النظر فى شكل من أشكال التنسيق أو دمج البعثات ، وقد يصل الأمر إلى توحيد وزارات الخارجية وتوحيد تشريعات الخدمة الدبلوماسية ، وبالطبع توحيد التشريعات الخاصة بالتعامل مع البعثات الأجنبية لدى هذه الدول ٠

وقد أقامت دول المجلس الستة علاقات دبلوماسية كاملة مع معظم دول العالم، وإن كان تبادل التمثيل قد تم مع عدد قليل من الدول لاعتبارات تتعلق بحجم مصالح الطرفين السياسية والاقتصادية والتجارية ، فأصبح لدول المجلس بعثات (مقيمة وغير مقيمة) فى بعض الدول العربية والإفريقية والأوروبية والقليل من أمريكا اللاتينية وآسيا فللكويت وعمان والإمارات بعثات فى الشرق والغرب على السواء ، في حين أن لقطر والبحرين بعثات أقل٠

وللسعودية دائرة واسعة من العلاقات الدبلوماسية وشبكة واسعة من التمثيل الدبلوماسى والقنصلى أكبر من دول مجلس التعاون الأخرى.

ولايفترق لدينا – لأغراض هذه الدراسة – نوعا التمثيل المقيم وغير المقيم ؛ فقد تجد دول الشمال مثلا أن تقيم باسم إحداها كالنرويج أو الدانمارك بعثة فى السعودية

تغطى مصالح دول الشمال جميعًا ، ثم تكون لفنلندا بعثة فى منطقة أخرى تغطى مصالح هذه الدول ، مثلما تكلفت سفارة هولندا فى السعودية مثلاً بمنح تأشيرة صالحة لدول البنيلوكس جميعًا (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج) . وقد تجد دولة كالنرويج أن تقيم سفارة فى بلد واحد فى الخليج تغطى مصالحها فى بقية دول المنطقة، على أن يكون لها تمثيل غير مقيم فى تلك الدول . وهذا الوضع لا يستتبع تطبيق هذه الدول لمبدأ المعاملة بالمثل مع النرويج ، فكل دولة تزن الأمور فى ضوء مصالحها . وللدول الست حضور دبلوماسى ملحوظ فى المؤتمرات والمنظمات الدولية والعالمية والإقليمية ، وفى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وفى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، ومؤتمرات الحوار العربى الإفريقى ، والحوار العربى الأوروبى .

أما العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء فى مجلس التعاون ، فنلاحظ أنها تتبادل جميعًا التمثيل على مستوى السفارة ، وكانت السعودية قد سارعت إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الكويت فور استقلالها عام ١٩٦١، ثم لعبت السعودية والكويت دورًا مهمًا فى محاولات إنجاح تجربة اتحاد إمارات الخليج التسع (٦٨-١٩٧١) وبعد استقلال البحرين وقطر ، ثم استقلال الإمارات السبع فى إطار الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، كانت الكويت والسعودية أسبق إلى الاعتراف بهذه الدول وإقامة العلاقات معها وإرسال البعثات الدبلوماسية إليها ، وقد تأخرت إقامة العلاقات بعض الوقت بين قطر والبحرين بسبب الخلافات حول جزر حوار وفيشت الديبل والزبارة ، ولكن الخلاف بين السعودية والإمارات حول واحة البوريمى لم يمنع السعودية من المسارعة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة ومساندتها عند احتلال إيران لثلاث من الجزر التابعة لها بالقرب من مدخل الخليج ، ولكن العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وعمان تأخرت بعض الوقت لأسباب زالت ، وأبرزها الخلاف بينهما فى البوريمى[1] .

---

١ - انظر للتفاصيل د. عبدالله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهره ١٩٨٨، ص ١٩٥ هامش ٢.

المطلب الأول

العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن وموسكو وبكين

الفرع الأول :

علاقات دول المجلس مع واشنطن

تتبادل دول المجلس العلاقات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية مع الولايات المتحدة، ولم تقطع السعودية والكويت علاقاتها معها بعد اتهامها بالتورط في مؤامرة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وقد أعيدت العلاقات العربية الأمريكية بعد نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ (أعاد العراق علاقاته مع واشنطن عام ١٩٨٤). ولكن الكويت والسعودية وبقية دول المجلس هي التي لعبت الدور الأوفر في جبهة الحرب الاقتصادية ضد إسرائيل والمتعاملين معها عام ١٩٧٣ .

١) السعودية والولايات المتحدة :

عند قيام مملكة الحجاز وسلطنة نجد عام ١٩٢٦ ، بادرت دول كثيرة بالاعتراف بها وأقامت العلاقات معها وأنشأت لها بعثات في جدة ، وفي مقدمة هذه الدول الاتحاد السوفيتي في ١٩٢٦/٢/٦ ، وبريطانيا في مارس ١٩٢٦ ، ثم هولندا وتركيا في العام

نفسه وسويسرا عام ١٩٢٧ ، وألمانيا ١٩٢٨ ، وفارس (إيران حاليا) ١٩٢٩ وكذلك بولندا ١٩٢٩[٢] .

ولم تسارع واشنطن إلى الاعتراف بالسعودية ، وإنما تأخر اعترافها كثيراً ، كما تأخرت أكثر فى إنشاء بعثة مقيمة فى جدة ٠ ولما كان من مصلحة السعودية تأمين الاعتراف وإقامة العلاقات مع واشنطن ، فقد فاتحت السلطات السعودية الخارجية الأمريكية عام ١٩٢٨ فى الموضوع ، وكان رأى قسم الشرق الأدنى بالوزارة الذى ضمنه مذكرة فى هذا الشأن أن " الملك عبد العزيز قد أقام سلطة حازمة فى بلاده ، وأنه شخصية بارزة فى واحدة من أكبر الحركات الدينية العالمية" ، وأوصت المذكرة بالاعتراف بالسعودية[٣] ٠ ولكن الحكومة الأمريكية لم تتجاوب مع هذه التوصية ، إلا فى مايو ١٩٣١ حيث أسفرت المفاوضات السعودية الأمريكية عن الاعتراف بمملكة الحجاز وسلطنة نجد[٤] ٠

ولم تقم واشنطن بعثة لها فى جدة إلا بعد أحد عشر عامًا ، أى عام ١٩٤٢ ، رغم توصية ممثلى واشنطن فى القاهرة وبغداد بأهمية إقامة هذا التمثيل ، فقد رأى الوزير الأمريكى فى بغداد فى مذكرته للخارجية الأمريكية فى عام ١٩٣٥ أن هذا التمثيل " ربما يساعد على التخفيف من الاستياء العربى من المساعدات الأمريكية للصهيونية"[٥] .

ثم كان دخول الولايات المتحدة للحرب العالمية الثانية ، وتزايد أهمية السعودية السياسية والاقتصادية من وجهة نظر واشنطن - من العوامل التى ساعدت على إنشاء

---

٢ - الزركلى ، شبه الجزيرة العربية فى عهد الملك عبد العزيز ، ج ١ ، ط بيروت ، ص ٢٨٣ - ٢٨٦ ٠

٣ - د٠نجاة الجاسم ، التمثيل الدبلوماسى والقنصلى فى المملكة العربية السعودية (٢٦ - ١٩٤٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٩ ، ص ١٠٠ ٠

٤ - المرجع نفسه ٠

٥ - المرجع السابق ، ص ١٠٢ ٠

المفوضية الأمريكية فى مايو ١٩٤٢ ، بعد أن كانت العلاقات الدبلوماسية قد أقيمت رسمياً فى ٤ فبراير عام ١٩٤٠ [٦] . وكان أول ممثل أمريكى بدرجة قائم بالأعمال ، رُفِعَ إلى درجة وزير مقيم عام ١٩٤٣ لاعتبارات المصالح الأمريكية [٧] ، ثم أصبح رئيس البعثة سفيراً فى أواخر الأربعينيات .

٢) علاقات بقية دول المجلس بواشنطن :

لم تتأخر واشنطن فى الاعتراف بدول المجلس الأخرى وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها بعد استقلالها بعدة أشهر ، وتدرج مستوى رئيس بعثتها فى هذه الدول، كما تحول التمثيل فى معظمها من تمثيل غير مقيم إلى تمثيل مقيم على مستوى السفارة.

فقد اعترفت واشنطن بالكويت وأنشأت العلاقات معها فى ١٨/١٠/١٩٦١[٨] وأقامت علاقاتها مع عمان خلال عام ١٩٧٢ ، ومع البحرين فى ١٧/٢/١٩٧٢ ، ومع قطر فى ١٩/٣/١٩٧٢ ، ومع الإمارات فى ٢٠/٣/١٩٧٢ .

---

٦ – راجع ص ١٥٣ من الجداول التى ألحقها Plischke فى كتابه عن الدبلوماسية الأمريكية منذ نشأتها حتى عام ١٩٧٢ (منشور عام ١٩٨١) .

٧ – د.نجاة الجاسم ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ . وانظر تطور مستوى التمثيل الأمريكى فى السعودية
La politique etrangere de l'Arabie Saoudite, Soulie et Champenois, No. 6, 1977, P.611

٨ – بليشك ، ص ١٤٨ – ١٥٢ .

الفرع الثاني :

علاقات دول المجلس

مع الاتحاد السوفيتي ثم مع الاتحاد الروسي

كانت الكويت أسبق دول المجلس التى أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو، وكانت موسكو قد اعترضت فى مجلس الأمن على مشروع قرار لقبول الكويت فى الأمم المتحدة عام ١٩٦١ متذرعة بأن وضع الكويت ليس واضحًا ، وأن إبرام اتفاقية دفاعية بين الكويت وبريطانيا يعوق استقلال الكويت رغم انسحاب القوات البريطانية ، فلما اقترحت الكويت فى مارس ١٩٦٣ إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو ، سعيًا من الكويت لدعم استقلالها وانفتاحها ، تحمست موسكو فى مايو ١٩٦٣ لتأييد قبول الكويت فى الأمم المتحدة [٩] .

أما الإمارات وعمان : فقد أقامتا علاقاتهما الدبلوماسية مع موسكو فى الثلث الأخير من عام ١٩٨٥ وقد عالجنا تطورات هذا الموضوع بالتفصيل فى دراسة سابقة[١٠] .

---

٩ – الأشعل ، الإطار القانونى والسياسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

١٠ – راجع فى تطور العلاقات العمانية والسوفيتية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ – ٢٠٣ ، وعن تطور العلاقات بين موسكو والإمارات ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ – ٢٠٦ .

وقد أقامت قطر علاقات دبلوماسية مع موسكو في أغسطس من عام ١٩٨٨، وتم فتح بعثتين لكل من البلدين في نوفمبر ١٩٨٨.

وبالنسبة للعلاقات السعودية السوفيتية : فقد كانت موسكو هى أول من اعترف بالسعودية وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها ، وأنشأت بعثة سوفيتية فيها عام ١٩٢٦ وانتهت هذه العلاقات عام ١٩٣٨ . ثم بذلت موسكو مساعيها الحثيثة ومحاولاتها المستمرة التى لا تكل لاختراق جدار الرفض والإعراض السعودى ، وإقامة العلاقات مع الرياض ، وبالفعل بدأ الموقف السعودى يتجاوب منذ ١٩٨٤ على الأخص ، وسجل المراقبون ظواهر كثيرة للتقارب ، أهمها زيارات كبار المسئولين السعوديين لموسكو ، وتغير لهجة التصريحات السعودية تجاهها ، وزيارة مسئول سوفيتى كبير للرياض فى فبراير ١٩٨٨ ، بحيث توقع الكثيرون إقامة العلاقات بين موسكو والسعودية فور استكمال انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان تنفيذاً لمبادرة جورباتشوف فى هذا الشأن[١١] ، وسعت موسكو أيضًا إلى استكمال حلقة العلاقات الدبلوماسية مع البحرين[١٢] ، وقطر أيضًا حتى لا تنفرد واشنطن بالعلاقات مع دول المجلس جميعًا .

علاقات دول المجلس مع موسكو الروسية :

تأثرت العلاقات الروسية الخليجية بحادثين حاسمين ، الأول هو غزو العراق للكويت والثانى هو انهيار الاتحاد السوفيتى وحرص روسيا الاتحادية على متابعة جوهر السياسة الروسية مجردة من العقيدة الشيوعية . وقد أدى غزو العراق للكويت إلى اهتزاز الشعور الخليجى بالأمن وخشيتهم من مساندة موسكو للعراق استمراراً

---

١١ – راجع فى تفاصيل تطور العلاقات العمانية السوفيتية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠٣ ، وعن تطور العلاقات بين موسكو والإمارات ،المرجع نفسه ص ٢٠٤ – ٢٠٦ .

١٢– انظر فى ظواهر التطور نحو العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والبحرين ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ – ٢١٨.

لرصيد العلاقات العراقية السوفيتية ؛ مما كان سيؤدى حتمًا إلى تمزق الدعم الدولى لدول الخليج وتعرض أمن هذه الدول فى هذه اللحظة الحرجة إلى مساومات تحكمها روح الحرب الباردة الجديدة، ولذلك ركزت المساعى الخليجية على ضمان توافق الموقف السوفيتى من جميع عناصر الأزمة وتطورها منذ الغزو وحتى التحرير مع الموقف الأمريكى والدولى الذى لم يسمح بالجدل حول مختلف هذه العناصر ، خشية تفتت الائتلاف السياسى والعسكرى الدولى الرافض للغزو والحازم فى العمل على إنهائه سلمًا أو حربًا ، طوعًا أو كرهًا .

وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية وتحرشات إيران خلالها بالدول الخليجية قد منحت موسكو السوفيتية فرصة التقدم خطوات نحو دول الخليج ورفع غير الضرورى من التحفظات على هذا التقارب - فإن موسكو فى تلك الظروف والضغوط الأمنية على دول الخليج كانت على وشك تطبيع علاقاتها مع كل أعضاء المجلس ، عدا السعودية التى أسقطت تحفظاتها على التطبيع واحتفظت بشرط واحد كان على وشك التحقيق عام ١٩٨٨ وهو إتمام الانسحاب السوفيتى من أفغانستان حتى تستثمر السعودية علاقاتها مع موسكو فى خدمة هذه القضية الإسلامية . فلما زال هذا القيد وقت الغزو لم يكن هناك مايمنع الرياض من الاستجابة لمساعى موسكو لتطبيع العلاقات ، خاصة إذا كان هذا التطبيع سيشجع موسكو على التجاوب مع المساعى الخليجية خلال مرحلة الغزو .

ولاشك أن موسكو التى حاولت إقناع العراق بالانسحاب طوعًا من الكويت كانت تأمل أن تحقق هدفين : الأول تحقيق هدف دول الخليج بشأن الانسحاب وتوقى مخاطر المواجهة العسكرية التى كان يمكن أن تورط موسكو أيضا ، والهدف الثانى ألا تنفرد واشنطن بتسوية الأزمة سلما أو حربا بما يعنى نهاية القطبية الثنائية التى كانت تتلاشى بالفعل منذ منتصف الثمانينيات على الأقل ، بانهيار المكانة السوفيتية فى القضايا الدولية المهمة . وعلى الجانب الآخر لم تكن دول الخليج تُعنَى بهذه الحسابات السوفيتية بقدر ماكان يهمها إزاحة كابوس الغزو وإزالة الخطر العراقى الماثل آنذاك .

ومن الواضح أنه بمجرد تحرير الكويت فى ١٩٩١/٢/٢٨ وقبيل عشرة أشهر من إعلان سقوط الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١/١٢/٣١ كان المناخ مهيئًا تمامًا لتعزيز العلاقات بين دول الخليج خاصة الكويت فى جميع المجالات وخاصة العسكرية ، وبين جميع الدول الرئيسية فى النظام الدولى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وكان هذا المناخ هو الذى سعت فيه موسكو لتوسيع علاقاتها مع هذه الدول حتى بعد ظهور روسيا الاتحادية خلفا للاتحاد السوفيتى وأملاً فى تأكيد السياسات الروسية التقليدية تجاه المنطقة ، ولكن هذه المرة دون التنافس الأيديولوجى مع الغرب مثلما كان الحال فى ظل الحرب الباردة ، وبدأ العهد الروسى الجديد فى الخليج بزيارة رئيس الوزراء الروسى تشيرنوميردين للسعودية والكويت والإمارات وعمان فى نوفمبر ١٩٩٤ .

وهكذا توصلت روسيا ودول الخليج إلى صيغة للتعاون تحقق أهداف الطرفين بعد أن ارتفعت الحواجز التى سببتها الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ، فلم يعد الخليج ساحة لصراع الحرب الباردة كما لم تعد دول الخليج مترددة بين المطامع السوفيتية والسياسات الغربية .

الفرع الثالث :

علاقات دول المجلس مع بكين
وقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة

تطورت العلاقات الدبلوماسية مع دول المجلس بالترتيب الزمنى نفسه تقريبًا الذى تطورت خلاله الأحداث لإقامة العلاقات بين هذه الدول وموسكو . والدول الثلاثة التى أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو هى نفسها التى أقامت العلاقات مع بكين .

فقد اعترفت **الكويت** بالصين الشعبية فى ١٩٧١/٣/٢٠ قبيل استعادة بكين لمقعد الصين فى الأمم المتحدة بشهور قليلة ، وأنهت علاقاتها مع فورموزا فى ١٩٧١/٣/٢٩ التى كانت قد أقامتها فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وهو الوقت نفسه تقريبا الذى أقامت فيه الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو [١٣] .

وكانت **عمان** هى الدولة الثانية من بين دول المجلس بعد الكويت التى تعترف بالصين الشعبية فى ٢٥ مايو ١٩٧٨ ، ولكن سفير عمان قدم أوراق اعتماده فى بكين فى يوليو ١٩٨٦[١٤] .

وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات العربية والصين الشعبية فى

---

١٣ – المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

١٤ – المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

١٩٨٤/١١/١ وتسلم السفير الصينى عمله فى أبو ظبى فى ١٩٨٥/٥/٥ في حين تسلم القائم بالأعمال الإماراتى عمله فى بكين فى مارس ١٩٨٧[١٥] .

وقد لوحظ أن هناك بعض بوادر الاتصال والتعامل بين السعودية والصين الشعبية، منها زيارة وزير الخارجية السعودى لبكين مرتين بوصفه عضواً فى اللجنة السباعية العربية حول الحرب العراقية الإيرانية ، واللجنة السباعية حول الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، وكذلك زيارة وفد رجال الأعمال السعوديين لبكين عام ١٩٨٧ ، وأخيراً استيراد السعودية لصواريخ صينية أرض–أرض بعيدة المدى ، أثارت أزمة فى العلاقات السعودية الأمريكية وضجة إسرائيلية وفى الأوساط الصهيونية فى الولايات المتحدة .

وكانت بكين خلال ١٩٨٧ قد أثارت غضب السعودية وبعثة دول المجلس بسبب موقفها فى الحرب العراقية الإيرانية الذى بدا مساندا لموقف إيران ، فهى التى زودتها بصواريخ Silk Warm (دودة القز) التى استخدمتها إيران ضد السفن فى الخليج ، وأنكرت بكين ذلك ، بل وأثارت المسألة أزمة حادة فى العلاقات الأمريكية الصينية حين رفضت واشنطن إمداد بكين بالتكنولوجيا المتقدمة ، إذا استمرت فى تزويد إيران بهذه الصواريخ ، كذلك أخذت دول المجلس على بكين معارضتها فى مجلس الأمن لجهود دفع المجلس إلى فرض حظر إرسال الأسلحة إلى طهران مادامت ترفض قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر ١٩٨٧/٧/٢٢ وفق مذكرة الأمين العام حول طريقة تنفيذ بنوده.

واستكمالاً لصورة العلاقات الصينية مع دول المجلس ، فقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على مواقف دول المجلس من قضية تمثيل الصين الشعبية فى الأمم المتحدة .

---

١٥ -المرجع نفسه ، ص ٢٠٦ .

دول المجلس وقضية تمثيل الصين فى الأمم المتحدة (١٩٤٩ - ١٩٧١) :

استقلت أربع دول أعضاء فى مجلس التعاون فى الوقت نفسه الذى كانت بكين على وشك الحلول محل الصين الوطنية فى تمثيل جمهورية الصين فى الأمم المتحدة وفى العلاقات الدولية عمومًا ، ولذلك لم يبق سوى السعودية والكويت اللتين عارضتا هذا الموضوع بالكامل ، وإن حضرت كل من البحرين وقطر وعمان الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١ ، التى تقرر فيها إحلال الصين الشعبية محل الصين الوطنية . أما الإمارات العربية فقد انضمت إلى الأمم المتحدة بعد ذلك بعدة أشهر ، فلم يكن لها أية علاقة بالموضوع بكامله .

وكانت السعودية فى الأمم المتحدة تمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات المقدمة والمدعومة من موسكو منذ عام ١٩٥٠ لإحلال الصين الشعبية محل الصين الوطنية فى الأمم المتحدة ، ثم بدأت منذ ١٩٦٨ تصوت ضد مثل هذه المشروعات[١٦].

وفى إطار الجامعة العربية ، قادت السعودية الاتجاه نفسه المعارض للصين الشعبية، حيث كانت السعودية هى التى أثارت الموضوع لأول مرة فى الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٥٣ بعد توقيع اتفاقية الهدنة فى كوريا ، وكان هذا الموقف العربى العام حينذاك الذى أسهمت فيه أيضًا سفارة الصين الوطنية فى القاهرة واتصالاتها بالجامعة العربية وأمينها العام والبعثات العربية فيها[١٧]، بالإضافة إلى نشاط السفارة الصينية فى السعودية .

وقد بدأ الموقف العربى من بكين يتغير منذ اعتراف مصر بها عام ١٩٥٦ ومعظم الدول العربية الأخرى ، ولما كان الموقف العربى غير مجمع على اتجاه واحد ، فقد

---

١٦ - راجع تفاصيل الموقف السعودى فى المرجع السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

١٧ - راجع للتفاصيل د.محمد الساكت ، موقف الدول العربية تجاه الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية ، وتمثيلها فى الأمم المتحدة ، مجلة البحوث والدراسات العربية العددان ١٣، ١٤ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

قررت اللجنة السياسية بالجامعة العربية خلال اجتماعها فى ١٩٦١/٩/١٧ لبحث عرض السعودية لطلب الصين الوطنية تأييد مجلس الجامعة لها فى الأمم المتحدة – قررت أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذى تراه أثناء عرض القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاحتج المندوب السعودى على قرار اللجنة السياسية ، مشيراً إلى أن ذلك لا يتفق مع الدعوة إلى تنسيق السياسة العربية [١٨] .

ومنذ عام ١٩٦٥ صارت بعض الدول العربية تشترك فى تقديم مشروعات القرارات الخاصة بتأييد تمثيل الصين الشعبية ، حتى بلغ عدد الدول العربية المشاركة فى تقديم مشروع القرار عام ١٩٦٩ ست دول عربية [١٩] . وحتى اللحظة الأخيرة بعث السفير الصينى فى السعودية رسالة للأمين العام للجامعة العربية فى ١٩٧١/٩/١١ لدعم موقف حكومته ، لكن مجلس الجامعة اكتفى بالاستماع إلى الرسالة ولم يصدر قراراً فى الموضوع ، واشتركت ثماني دول عربية ضمن ٢٣ دولة قدمت فى الدورة ٢٦ للجمعية العامة مشروع قرار استعادة بكين لمقعد الصين فى الأمم المتحدة ، وأيدت المشروع عند التصويت عليه معظم الدول العربية عدا السعودية التى عارضته ، في حين امتنعت كل من قطر والبحرين عن التصويت ، أما عمان فقد تغيبت عن الحضور [٢٠] .

وخلال الدورة ٢٦ لعام ١٩٧١ تمسك المندوب السعودى بحق تقرير المصير لشعب تايوان عن طريق الاستفتاء الشعبى لتحديد علاقته بالصين الشعبية ، وطالب بأن تحتفظ الصين الوطنية بمقعدها إلى حين إجراء هذا الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة [٢١] . و نشطت السعودية للدفاع عن الصين الوطنية فى هذه الموقعة الحاسمة فقدمت اقتراحاً لتأجيل الاقتراع على قرار قبول الصين الشعبية ، لكن هذا الاقتراح

---

١٨ – المرجع السابق ، ص ٢٨٨ – ٢٨٩ .

١٩ – المرجع نفسه، ٢٨٩ – ٢٩٠ .

٢٠ – المرجع نفسه، ، ص ٢٩٠ .

٢١ – – المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

هزم بأغلبيـة ٥٦ صـوتًـا ، في حين أيد الاقـتـراح ٥٣ صـوتًا ، وامـتنعت ١٩ دولة عن التـصـويت ٠ وأخـيرًا اقـتـرحت السـعـودية تعـديلات على مشـروع قـرار الدول الثـلاث والعشرين ، رفض معظمـها بأغلبية ساحقة تصل إلى شبه الإجماع ، ووافقت الجمعية العامة على ذلك المشروع بأغلبية ٧٦ صوتًا مقابل ٣٥ وامتناع ١٧ عضوًا عن التصويت وبذلك صدر القرار ٢٦/٢٧٥٨ لعام ١٩٧١[٢٢] ٠

أما موقف الكويت ، فقد سبقت الإشارة إلى أنها كانت تعترف بفورموزا حتى ١٩٧١/٣/٢٩ ، وأنـها اعترفت بالصين الشـعبـية فى ١٩٧١/٣/٢٠ ، ومـعنى هذا أن الكويت كانت من الدول التى عارضت طوال الستينيات إحلال بكين محل فورموزا فى الأمم المتحدة ، ولكنها انضمت فى الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى الدول العربية المؤيدة لبكين منذ أوائل ١٩٧١ ، وأيدت قرار الجمعية العامة فى أكتوبر ١٩٧١ بإحلال الصين الشعبية محل الصين الوطنية ، وبذلك كانت السعودية هى الوحيدة بين الدول الأعضاء فى المجلس التى ظلت على تأييدها لتايوان حتى النهاية ٠

٢٢ - - راجع التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ٠

المطلب الثاني

العضوية والتمثيل الخليجي

في المنظمات الدولية

أ - فى الأمم المتحدة :

كانت السعودية من الدول المؤسسة للأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، ولها صلات تعاون متنوعة مع كل وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها[٢٣] ، ولها بعثة دائمة منذ نشأة نظام البعثات الدائمة عام ١٩٤٩ . وقد انضمت الكويت وبقية دول الخليج بعد استقلالها عن بريطانيا إلى الأمم المتحدة ، ولهذه الدول علاقات وبعثات دائمة فى نيويورك ، ومع كل الوكالات المتخصصة .

٢ - فى الجامعة العربية :

أسهمت السعودية فى إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥/٤٤ ، أما الكويت فقد انضمت للجامعة فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ رغم معارضة العراق ، كما انضمت الدول الأربع الأخرى بعد استقلالها عام ١٩٧١ ، رغم معارضة العراق واليمن الجنوبى

---

٢٣ - راجع بصفة عامة حول علاقة السعودية بالأمم المتحدة : د.سعود القباع ، السعودية والمنظمات الدولية ، الرياض ١٩٨٠ .

السابق لانضمام دولة الإمارات العربية بسبب الخلاف حول موقفها من احتلال إيران للجزر العربية الثلاثة أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى(٢٤) .

وكان لأعضاء المجلس بعثات دبلوماسية في تونس تمثلها لديها ولدى مقر الجامعة العربية المؤقت فيها خلال وجود مقر الجامعة فيها من ٧٩ – ١٩٨٩ .

وغنى عن البيان أن لأعضاء المجلس علاقات دبلوماسية وأنشطة دبلوماسية وسياسية واضحة في الإطار الخليجي والعربي ، إذ تلعب دوراً نشطاً ومؤثراً في مجالات التنمية الاقتصادية العربية من خلال صناديقها المالية والاستثمارية ، وفي دعم القضايا العربية جميعاً ، وفي تنقية الأجواء بين بعض أعضاء المجلس (قطر والبحرين) أو بين عضو ودولة عربية أخرى (عمان واليمن الجنوبي سابقاً) ، أو بين عضو عربي ودولة غير عربية (التوسط في الحرب العراقية الإيرانية) ، أو بين دول عربية (مصر ، ليبيا ، المغرب – الجزائر) (فصائل المقاومة الفلسطينية ، علاقات المقاومة بسوريا والأردن، سوريا والعراق) .

٣ – في منظمة المؤتمر الإسلامي :

كانت السعودية والكويت من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، ثم انضمت الدول الأربع الأخرى عام ١٩٧٢ بعد استقلالها ، وتسهم الدول الست في أنشطة المنظمة ودعم أجهزتها ، و بنسبة تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من ميزانياتها الفعلية، كما أن السعودية مقر للأمانة العامة وعدد آخر من المنظمات الإسلامية ، وقد جرى العمل على أن يمثل الدول الإسلامية في المنظمة سفراؤها لدى السعودية بوصفهم مندوبين دائمين لدولهم.

---

٢٤ – د.الأشعل، الإطار القانوني والسياسي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ هامش ٢ ، ص ١١٤ من كتاب الأجواني . المشار إليه في هامش ١ من ص ١٩٥ .

المبحث الثاني

حدود الأنشطة الإعلامية
للبعثات الدبلوماسية في دول المجلس

من المقرر وفقًا لقواعد القانون الدولى الدبلوماسى والقنصلى أن من وظائف البعثة الدبلوماسية والقنصلية تمثيل الدولة المرسلة لدى الدولة المضيفة ، ورعاية مصالح الدولة المرسلة ومصالح مواطنيها ، وذلك دون إخلال بواجبات الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية ، وتجنب انتهاك النظم والقوانين المعمول بها فى الدولة المضيفة ، ولما كانت دول المجلس قد اتجهت إلى درجة كبيرة من التنسيق السياسى والدبلوماسى ، فقد يكون من المفيد إلقاء نظرة على موقف هذه الدول من الأنشطة الإعلامية للبعثات الأجنبية فيها : –

(أولاً) مجالات أنشطة البعثات الأجنبية :

تمارس البعثات الدبلوماسية الأجنبية مهامها من خلال عدد من الأنشطة الثقافية والفنية والإعلامية والقنصلية وتشمل : [٢٥]

١ – الأنشطة الثقافية والفنية :

---

٢٥ – المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية - انظر فى الوظائف القنصلية مفصلًا O'connell, International Law, 2nd ed., vol. 2, 1970, PP. 914-916.

وتشتمل على تنظيم المحاضرات والندوات بإحدى دور البعثة بمعرفة القسم الثقافى، كما تشمل هذه الأنشطة عرض الأفلام ، وتعليم اللغات ، وإقامة المعارض الثقافية وتقديم الخدمات العلمية والمكتبية Academic & Liberian Services ، كذلك تقوم بعض البعثات بإصدار نشرات ثقافية إخبارية وتوثيقية على نحو ماتفعل عادة البعثات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، التى توزع هذه النشرات على البعثات المناظرة والهيئات المحلية المعنية .

٢ - الأنشطة القنصلية والتجارية :

و تشمل طبع وتوزيع معلومات قنصلية بنظم التأشيرات ، ونظم الإقامة والعمل والهجرة فى الدولة المرسلة ، أو التشريعات الخاصة بالجمارك والاستثمار والنظم المالية والتجارية والنقدية ، مما يكون مفيداً وضرورياً لكل من مواطنى البعثة أو المقيمين فى الدولة المضيفة ، وقد تتخذ الأنشطة صوراً متعددة ، منها إقامة المعارض والعروض التجارية ، وكذلك إصدار نشرات تتضمن هذه المعلومات .

٣ - الأنشطة الإعلامية :

والتى تتصل فى جزء منها بالأنشطة الثقافية ، فتتضمن تنظيم المحاضرات للتعريف بأوجه الحياة وجوانب السياسات المختلفة والقضايا القومية التى تهم بعثة البلد المرسل ، واللقاءات الصحفية مع الصحف حول هذه القضايا ، وقد تتضمن إصدار مطبوعات لها طابع دعائى وسياسى لدعم موقفها فى مثل تلك القضايا ، كى توزع على أبناء جالية الدولة المرسلة ، وعلى المؤسسات الإعلامية والسياسية (الأحزاب) والثقافية والعلمية فيها .

وقد تتصادم الأنشطة الإعلامية للبعثة الأجنبية فى بعض القضايا مع الدولة المضيفة ، أو مع بعثة أخرى تنتمى لدولة تكون على خلاف حول هذه القضايا مع دولة تلك البعثة . ومثال ذلك أنشطة كل من البعثات التركية والقبرصية ، أو البعثات العربية

والإسرائيلية حول القضية الفلسطينية ، أو البعثات المغربية والجزائرية حول قضية الصحراء ٠

فما حدود البعثات الأجنبية فى دول مجلس التعاون فى ممارسة الأنشطة الإعلامية ، وبشكل خاص القدر المسموح به لممارسة هذه الأنشطة من خلال إصدار وتداول مطبوعات أو نشرات ؟

(ثانيًا) مصادر الضبط القانونى للنشاط الإعلامى للبعثات الأجنبية :

تمارس البعثات الأجنبية الأنشطة السالف الإشارة إلى بعضها ضمن القانون الدولى والقانون المحلى :

(أ) القانون الدولى العرفى والاتفاقى :

وأهم أدواته ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات فيينا الثلاثة الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ ، والقنصلية ١٩٦٣ ، والبعثات الخاصة ١٩٦٩ ٠ وفى حدود هذا المصدر نجد ضمن اختصاصات البعثة الدبلوماسية وفقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية – تمثيل الدولة المرسلة وحماية مصالحها ومصالح رعاياها فى الحدود التى يسمح بها القانون الدولى ، وتطوير العلاقات الودية مع الدولة المستقبلة فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، وهذا هو الإطار العام لكل الأنشطة السابق الإشارة إليها ٠ ولما كان هذا الإطار واسعًا مرنًا ، فقد أفسحت اتفاقية العلاقات الدبلوماسية المجال لركنين آخرين يكملان هذا الإطار ، وهما ضرورة احترام البعثة للقوانين والأوضاع الداخلية ، والعمل وفق وظائفها الدبلوماسية المقررة [٢٦] ، والمعاملة بالمثل مشفوعة بحقوق واسعة للدولة المستقبلة لتتأكد من احترام

---

٢٦ – راجع على سبيل المثال أساس الحصانات فى الديباجة ، والالتزامات الواقعة على المبعوثين ومقر البعثة فى المادتين ٤١ ، ٤٢ من الاتفاقية ٠

البعثة لوظائفها وأوضاعها[٢٧] مقابل التزاماتها المقررة فى الاتفاقية[٢٨] .

وتتفرع الوظيفة التمثيلية للبعثة الدبلوماسية إلى عدة مهام من بينها : الوظيفة الإعلامية mission d'information ، وهى ذات وجهين : من ناحية إعلام الدولة المرسلة بما يجرى فى الدولة المستقبلة ، وإعلام الدولة المستقبلة بمواقف ومجريات الأمور فى الدولة التي تمثلها ، والتأثير على الرأى العام لصالح تلك المواقف ، بطرق مشروعة . وقد يتم الخلط بين المشروع وغير المشروع من هذه الطرق مما يعقد الأمور فى علاقات البلدين [٢٩] .

وقد وقعت حوادث كثيرة اختلط فيها العمل التجسسى بالعمل الدبلوماسى ، وأسفرت عن توترات فى علاقات البلدين خاصة بين الشرق والغرب ، وأصبح من الصعب التوفيق بين حق المبعوثين الأجانب فى حرية الحركة وممارسة مهامهم ، والتزام الدولة المضيفة بتأمين وصول رعاياها إلى مقر البعثة الأجنبية .

ويدخل النشاط الإعلامى للبعثات الأجنبية ضمن حق الاتصال الذى تكفله اتفاقية فيينا [٣٠] حيث تتكفل الدولة المضيفة بالسماح للبعثة بالاتصال الحر ، كما تتكفل بحماية هذا الاتصال Communication ولكن هذا السماح والحماية يكونان للأغراض الرسمية للبعثة .

١ - ففى البحرين :

تضمن المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المطبوعات والنشر قيوداً

---

٢٧ - راجع سلطات الدولة المستقبلة ابتداء من الموافقة فى المواد ٤، ٦، ٧، ١١ والطرد فى المادة ٩ ، والأخطار فى المادة ١٠ ، وراجع أيضا المادة ١٢ .

٢٨ - راجع هذه الالتزامات فى المواد من ٢٠ إلى ٢٩ ، والمادتين ٤٤ ، ٤٥ من الاتفاقية .

٢٩ - راجع إيضاحات وأمثلة فى Charles Rousseau, Le Droit International Public, Vol IV, Paris, 1980, P. 185.

٣٠ - - المادة (٢٧/١) من اتفاقية فيينا .

على تداول المطبوعات الصادرة فى الداخل أو الخارج ، محافظة على عدد من القيم أشار إليها المرسوم ، أهمها النظام العام والآداب وحرمة الأديان والصالح العام[٣١] .

ولكن المرسوم أجاز [٣٢] للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية المعتمدة لدى البحرين إصدار مطبوعات دورية وتوزيعها على أساس المعاملة بالمثل ، وبشرط إيداع خمس نسخ من كل مطبوع لدى كل من وزارة الإعلام ووزارة الخارجية قبل توزيعه ، ولوزير الإعلام بالاتفاق مع وزير الخارجية إلغاء التراخيص عند مخالفة ذلك ، أو إذا نشرت مايعد تدخلاً فى شئون البحرين الداخلية أو نقداً لنظمها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، أو نشرت مايحظر نشره طبقًا للقانون ، وهى المسائل التى فصلها الفصل السادس من المرسوم .

ومؤدى هذا النص مايلى :

أ - أن الحق مقصور على إصدار المطبوعات الدورية وتوزيعها ، والمطبوعات فى تعريف المرسوم هي (كل الكتابات أو الرسوم أو المؤلفات الغنائية أو الصور أو غير ذلك من صور التعبير) [٣٣] .

ب - إن شرط المعاملة بالمثل شرط موضوعى شامل يمتد إلى المسألة كلها ، مثل إصدار وتوزيع المطبوعات ، ومضمون المطبوعات وشكل التصرف فيها ، والجهات التى توزع عليها ، مثل المواطنين التابعين للبعثة وغير ذلك .

ج - إن إيداع النسخ العشر لدى الإعلام والخارجية هو من قبيل الرقابة السابقة على التوزيع ، لكن لا يتوقف التوزيع حتى تظهر نتيجة فحص هذه النسخ ، بيد أن عدم

---

٣١ - انظر المادتين (١٢٦،١٥) والفصل السادس حول محظورات النشر من المرسوم البحرينى لعام ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر .

٣٢ - المادة ٣٣ من المرسوم البحريني.

٣٣ - المادة (٢/أ) من المرسوم .

الإيداع قد يؤدى إلى إلغاء الترخيص .

د - أما الموجبات الموضوعية لإلغاء الترخيص ، بخلاف عدم الإيداع، وهو عمل إجرائى، فهى واسعة ومتروكة للسلطات المحلية ، وتشمل التدخل فى الشئون الداخلية أو نقداً لنظم البحرين ، أو عيباً فى حق ملك أو رئيس دولة عربية أو إسلامية ، أو أية دولة أخرى تتبادل مع دولة البحرين التمثيل الدبلوماسى ، أو إذا تضمنت النشرة إهانة أو تحقير لأى مجلس تشريعى أو المحاكم أو غيرها من الهيئات النظامية ، مما يعد أيضا تدخلاً فى الشئون الداخلية ومساساً بالنظم البحرينية ، كما يلغى الترخيص إذا تضمنت النشرة نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة مسندة بسوء نية إلى الغير متى كان من شأن هذا النشر تكدير الأمن العام أو إلحاق ضرر بمصلحة عامة ، أو نشر أنباء عن الاتصالات الرسمية السرية أو بيانات عسكرية أو بيانات محظور نشرها [٣٤] .

ومعنى ذلك أن المطبوعات الدورية المصرح للبعثات الأجنبية بإصدارها لابد أن تكون موضوعية للغاية فى عرض قضاياها ، وأن تمارس البعثة بها مهمتها الإعلامية والاتصالية دون أن تقع تحت طائلة القانون . ومما يذكر أن نشر مايحظر نشره وفق القانون فى المطبوعات الدورية للبعثات الأجنبية يؤدى إلى إلغاء ترخيص تلك المطبوعات، ولكن العقوبة بالنسبة للمطبوعات الأخرى سوى تلك التى تصدرها البعثات الأجنبية هو الحبس والغرامة .

وقد لاتقتصر العقوبة على وقف إصدار المطبوعات الدورية التابعة للبعثة الأجنبية، إذ قد تؤثر على البعثة أو حتى على العلاقات بين البلدين .

والواقع أن العقوبة المقررة فى القانون للدوريات المخالفة التى تصدرها البعثات

---

٣٤ - راجع تفصيل ذلك فى المادة ٤٢ من المرسوم .

الأجنبية تشبه العقوبة المقررة للمراسلين الأجانب فى ذات المرسوم [٣٥] .

هـ - لم يفرق القانون بين حق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى حالة وجود علاقات دبلوماسية ، وبين حق بعثات رعاية المصالح بعد قطع العلاقات .

و - قد يتضمن الترخيص عرض الأفلام الأجنبية داخل مبانى البعثة مع مراعاة ممنوعات النشر المشار إليها فى القانون .

٢ - فى الكويت :

ينظم إصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية بالقرار الوزارى رقم ١٩٧٦/٣٧ ، والذى حل محل القرار الوزارى رقم ٦٨/١٤ فى ١٩٦٨/١٢/٢٩ حول ذات الموضوع .

ويجوز للبعثات الأجنبية إصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات بنوعين من الشروط:

النوع الأول : الشروط الإجرائية وهى [٣٦] :

أ - موافقة وزارة الخارجية وتصريح وزارة الإعلام .

ب - المعاملة بالمثل .

ج - إيداع خمس نسخ لدى كل من وزارتى الخارجية والإعلام .

د - موافقة وزارة الإعلام مسبقًا وكتابة على التوزيع عن طريق وزارة الخارجية.

---

٣٥ - انظر المادة ٦٤ من المرسوم .

٣٦ - المادتان الأولى والثانية من القرار الوزارى الكويتى لعام ١٩٧٦ .

النوع الثانى : الشروط الموضوعية وهى [٣٧] :

أ – اقتصار محتوى النشرة أو المطبوع على الموضوعات التى تهدف إلى التعريف بالأحوال الاقتصادية أو الثقافية أو الإنشائية لبلد البعثة ، وتصريحات المسئولين فيها والبيانات الرسمية الصادرة عنها ٠

ب – عدم التدخل فى شئون الكويت الداخلية ، أو التعرض لنظام الحكم القائم فيها أو المساس بسلامة البلاد وأمنها ٠

ج – عدم التعرض أو المساس بسياسة الكويت الخارجية ، ووجهة النظر والمصلحة العربية العليا ٠

د – عدم استخدام النشرة أو المطبوع أداة للتهجم السياسى أو العقائدى على أية دولة عربية أو صديقة ، مهما تكن المبررات ٠

هـ – خلو خطب وتصريحات المسئولين فى بلد البعثة أو الهيئة ، أو البيانات الرسمية الصادرة عنها ، والمراد نشرها وتوزيعها – مما أشير إليه آنفا ٠

ولم يضع القرار قيداً على التوزيع التجارى لهذه المطبوعات ، ولا على الجهات التى توزع عليها ، ويترتب على مخالفة أى من هذه الشروط الإجرائية أو الموضوعية قيام وزارة الإعلام – بعد موافقة وزارة الخارجية – بسحب ترخيص إصدار المطبوعات أو توزيعها ٠

وقد أعفى القرار المذكور البعثات الأجنبية من الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى وغيرها من المصنفات الفنية ، إذا كان الغرض منها هو

---

٣٧ – المادة الثالثة من القرار ٠

العرض فى مقارها الرسمية ولموظفيها فقط ، وعلى أساس المعاملة بالمثل ، ولكنها تخضع للرقابة لإجازة عرضها إذا كانت مخصصة للعرض على غير موظفى البعثات أو فى غير مقارها الرسمية [٣٨] ويترتب على ذلك أن الأفلام والمواد الثقافية التى تعرضها المراكز الثقافية الأجنبية فى الكويت وتحضرها جنسيات مختلفة تتطلب إجازتها من الرقابة .

٣ - فى قطر :

لا يتضمن قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ أية أحكام تنظم إصدار البعثات الأجنبية للمطبوعات وتوزيعها ، ولكن أحد أحكامه [٣٩] يحظر على المطبوعات الصحفية الصادرة فى قطر نشر أى إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزارة الإعلام ، ويستثنى من ذلك الإعلانات التجارية التى تنشر وفقاً لتعريفة الإعلانات المعتمدة من المطبوعة الصحفية .

ورغبة فى إبعاد أى تأثير للبعثات أو الدول الأجنبية على المسئولين عن النشر فى قطر ، فقد حظر القانون على صاحب دار النشر أو مديرها المسئول أو الصحفى أن يكون مرتبطاً بالعمل مع أى دولة أجنبية [٤٠] ، كذلك تضمن القانون حظراً على نشر طائفة من الأعمال التى تقع تحت جرائم النشر ، ومن بينها " كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين قطر والبلاد العربية والصديقة" [٤١] . ويعد هذا النص قيداً على النشاط الإعلامى للبعثات الأجنبية حتى لو تيسر لها ممارسة هذا النشاط فى قطر من خلال المطبوعات والصحف الصادرة داخلها ، ولا يصبح النص قيداً إذا ما انسجم ذلك النشاط مع الخط السياسى لقطر فى قضية أو قضايا معينة .

---

٣٨ - المادة الرابعة من القرار .

٣٩ - المادة ٢٢ من قانون المطبوعات والنشر القطرى .

٤٠ - المادتان ١٧ و ٤٤ من القانون القطرى .

٤١ - انظر الفصل الرابع من القانون حول المسائل المحظور نشرها وخاصة المادة ٤٧/هـ من القانون القطرى .

وقد يفسر سكوت القانون عن تنظيم إصدار البعثات الأجنبية للمطبوعات فى قطر على أنه حظر على إصدارها ، ولكن القانون لا يمنع هذه البعثات من الحقوق المقررة لغيرها من الهيئات كحقوق الرد والإيضاح ونحوها ، إذا تضمنت المطبوعات شيئًا يتطلب من البعثة الإيضاح ، وهنا يختلط العمل الدبلوماسى بالعمل الإعلامى ، حيث تكون وزارة الخارجية دائمًا طرفًا فيه لتنظيمه ٠

ويجوز للبعثة أيضا أن تحتج لدى الخارجية القطرية بأن مانشر يمس دولتها ويعكر صفو العلاقات بينها وبين قطر ، وفى هذه الحالة تنطبق الأحكام والعقوبات المقررة فى قانون المطبوعات (٤٢) ووفق الأوضاع الواردة فيه (٤٣) ٠

وفى ضوء هذا النقص فى قانون المطبوعات حول ضبط النشاط الصحفى والثقافي للبعثات الأجنبية فى قطر – صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم إصدار وتوزيع المطبوعات والنشرات من قبل البعثات والهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى قطر ٠

وقد أجاز القرار للبعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة قطر أن تصدر أو توزع المطبوعات والنشرات **إذا توفرت أربعة شروط إجرائية** (٤٤) :

الشرط الأول : توصية وزارة الخارجية القطرية بالسماح بذلك لوزارة الإعلام٠

الشرط الثاني: صدور موافقة كتابية سابقة على الطبع والتوزيع ، من إدارة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام ٠

الشرط الثالث : المعاملة بالمثل ٠ والمفهوم أن توفر هذا الشرط تقرره وزارة

٤٢ – انظر المواد ٨١، ٨٤، ٨٥ من قانون المطبوعات ٠

٤٣٠ – انظر الفصل الثامن من القانون ٠

٤٤ – انظر المادتين الأولى والثانية من القرار ٠

الخارجية ضمن دراستها لقرار الموافقة على السماح لهذه البعثات إصدار المطبوعات وتوزيعها . لكن ذلك لا يمنع جهات أخرى كوزارة الإعلام أو غيرها من تقرير توفر هذا الشرط .

وأخيراً **الشرط الرابع** : حيث يتعين على البعثة الأجنبية أن تقدم طلباً كتابياً إلى وزارة الخارجية ، مرفقاً به عشر نسخ من كل مطبوع أو نشرة قبل الإصدار أو التوزيع ، وتودع وزارة الخارجية خمس نسخ بإدارة المطبوعات والنشر من الطلب المذكور ومرفقاته أيضا ، مشفوعة بتوصياتها حول قبول الطلب أو رفضه.

ومعنى هذا أنه لا يجوز لوزارة الخارجية أن تنفرد بقرار الموافقة أو الرفض ، بل لابد من رفع الأمر لوزارة الإعلام مشفوعًا برأى وزارة الخارجية ، مما يؤدى إلى منح سلطة مستقلة ونهائية لوزارة الإعلام ، ويظل رأى وزارة الخارجية مجرد عنصر من عناصر حكم وزارة الإعلام على طلب البعثة الأجنبية ، وقد تتخذ وزارة الإعلام موقفًا نهائيًا مناقضًا لموقف وزارة الخارجية . وفى كل الأحوال وأيًا كان قرار وزارة الإعلام فإن وزارة الخارجية هى التى تبلغه للبعثة الأجنبية رسميًا وكتابة [٤٥] .

ويتطلب القرار عدة شروط تتعلق بمحتوى المطبوعة أو النشرة ، وأهم هذه الشروط[٤٦] : اقتصار محتوى المطبوع أو النشرة على الموضوعات ذات الصبغة الحضارية والاقتصادية والثقافية والعلمية المتعلقة بالدولة التابعة لها البعثة ، وتصريحات المسئولين فيها والبيانات الرسمية الصادرة عنها ، وعدم استخدام المطبوع أو النشرة أداة للتهجم السياسى أو العقائدى أو الاجتماعى على أية دولة عربية أو صديقة لأى سبب من الأسباب ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لقطر أو التعرض لنظامها السياسى أو المساس بسلامتها وأمنها ، أو الإخلال بالنظام العام فيها ، وأن يحرص المطبوع على احترام عادات قطر وتقاليدها .

---

٤٥ – المادة الثانية من القرار .

٤٦ – المادة الثالثة من القرار .

وقد احترز القرار مما قد تتضمنه تصريحات المسئولين وبيانات الحكومة التابعة لها البعثة مما اشترط القرار حرص المطبوع على تجنبه من أمور ، فاشترط القرار أيضا خلو هذه التصريحات والبيانات مما يتعارض مع شروطه المذكورة [٤٧] .

وفيما يتعلق بالأشرطة السينمائية وغيرها من المصنفات الفنية ، أجاز القرار عرضها دون ترخيص إذا عرضت فى مقر البعثة الرسمية ولأعضائها الدبلوماسيين والإداريين دون سواهم ، وبشرط المعاملة بالمثل [٤٨] .

فإذا لم يتوفر الشرطان الأول والثانى تعين الحصول على تصريح من لجنة الرقابة المشار إليها فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ ، ويقدم طلب التصريح مرفقًا به نسختان من المصنف المطلوب عرضه إلى وزارة الخارجية لتتولى إحالته إلى الجهة المختصة مشفوعًا بتوصيتها بشأن إجابة الطلب أو رفضه ، وغنى عن البيان أن شرط المعاملة بالمثل قد يجعل الحديث عن الشرطين الأول والثانى أمرًا غير وارد .

فإذا خالفت البعثة الأجنبية شروط إصدار المطبوع أو عرض المصنف الفنى " جاز لإدارة المطبوعات والنشر بعد استطلاع رأى وزارة الخارجية وقف إصدار أو توزيع النشرة أو المطبوع ، أو إلغاء تصريح عرض المصنف الفنى "[٤٩] .

والمفهوم أن مخالفة البعثة لشروط إصدار المطبوع تعنى أنه بعد حصولها على الموافقة على المطبوع المقدم نماذج منه لفحصه والموافقة عليه ، تقوم البعثة بتضمين المطبوع شيئًا محظورًا لم يكن فيه أصلاً عند عرضه على السطات المعنية فى قطر . ولذلك قد يكون من الأنسب فى الصياغة القول بإلغاء التصريح بإصدار المطبوع أو النشرة ، ومصادرتهما ، وقد يقترن ذلك بعقوبة أشد فى الحالات الخطيرة ، كأن يتم

---

٤٧ – المادة ٣/٥ من القرار .

٤٨ – المادة ٤ من القرار .

٤٩ – المادة الخامسة من القرار .

إبعاد عضو البعثة المتسبب فى هذا التلاعب ، أو اتخاذ إجراءات إدارية بتعطيل إصدار النشرات أو المطبوعات بعض الوقت إذا كانت منتظمة ، وغير ذلك من الإجراءات .

٤ - فى دولة الإمارات العربية المتحدة :

يتضمن قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٨٠ عدداً من الأحكام ، تنظم إصدار البعثات الأجنبية للمطبوعات وتداولها .

فيجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية فى الإمارات إصدار مطبوعات بقصد التداول [٥٠] . ويقصد بالمطبوعات "كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير بأى مادة كانت ، سواء كان ذلك مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً ، إذا كان قابلاً للتداول " [٥١] ، ويعنى التداول البيع أو العرض للبيع أو التوزيع أو الإلصاق أو العرض على واجهات المحلات للبيع أو الإعلان أو التسويق أو الزينة [٥٢] .

ويشترط لكى تصدر البعثات المطبوعات أن تقدم طلباً بالطرق الدبلوماسية مرفقاً به مسودة المطبوع المراد إصداره ، فإذا حصلت على الترخيص وجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بوزارة الإعلام قبل توزيعه [٥٣] ، وبذلك تكون وزارة الإعلام هى سلطة البت فى توفر شروط الترخيص للإصدار والتداول ، ومدى مطابقة المطبوعة لهذه الشروط ، ولدي الوزارة فرص متعددة لمراجعة هذه المطبوعات وشروط إصدارها [٥٤] فبوسعها أن تحجب الترخيص المطلوب للإصدار عند طلبه ، وأن

---

٥٠ - المادة ٢٢ من قانون المطبوعات فى الإمارات .

٥١ - المادة الأولى من قانون المطبوعات فى الإمارات .

٥٢ - المادة الأولى من قانون المطبوعات .

٥٣ - الفصل السابع من القانون .

٥٤ - المادة ٧٦ من القانون .

تمنع تداوله إذا وجدت فى المطبوعة مايبرر المنع ، وهذا المبرر هو فى مخالفة محظورات النشر الواردة فى القانون [٥٥] خاصة نشر ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدولة والدول الأخرى .

ولا يجوز للبعثات الدبلوماسية والهيئات القتصلية أن تعرض الأفلام السينمائية أو أى مصنف على غير منتسبيها ، أو فى غير مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية [٥٦] .

ولوزير الإعلام سلطة عامة فى منع تداول أى مطبوع يتضمن أمرًا من الأمور المحظور نشرها وفق قانون المطبوعات أو غيره ، وتنشر قراراته فى الجريدة الرسمية[٥٧] ولكن يبدو لنا أن هذا النص لا ينطبق على البعثات الأجنبية ، أى لاينشر قرار منع التداول أو الإصدار فى الجريدة الرسمية حرصًا على الطبيعة الحساسة للعلاقات الدبلوماسية وتوفير التوقير الواجب للبعثات الأجنبية ، كما أنه لا محل لتطبيق عقوبات المخالفات الواردة فى القانون [٥٨] ، لأن عقوبة مخالفة المطبوعة الصادرة عن البعثة هو منع الإصدار أو التداول ، أما إذا عمدت البعثة إلى إصدار المطبوعة وتداولها دون استيفاء شروط الحصول على الترخيص ، فقد أجاز القانون حجزها وعرض الأمر على القضاء للنظر فى مصادرتها [٥٩]

كذلك إذا عمدت البعثة إلى عرض الأفلام أو المصنفات الأخرى بالمخالفة لشروط وأوضاع العرض السالف إيضاحها ، فقد نص القانون على عقوبة بالحبس والغرامة ، أو بأحدهما ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى – فضلا عن هذه العقوبة – بتعطيل

---

٥٥ – المادة ٧٧ من القانون .

٥٦ – انظر المادة ٥٨ ولتشكيل لجنة الأفلام السينمائية واختصاصاتها المادة ٥٩ ومابعدها .

٥٧ – المادة العشرون من قانون المطبوعات .

٥٨ – راجع الفصل الثامن (العقوبات) .

٥٩ – المادة ٩٠ من القانون .

الصحيفة أو إغلاق دار العرض لمدة لاتتجاوز شهرا [٦٠] ، ويكون مالك الصحيفة ورئيس التحرير والمحررون المسئولون والطابع والناشرهم موضع المساءلة والعقوبة [٦١] ، ويكون المالك مسئولا بالتضامن مع رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن الوفاء بالتعويضات أو الغرامات المالية [٦٢] .

فإذا امتدت عقوبة مخالفة إصدار البعثة الأجنبية لشروط الإصدار والتداول حدود المصادرة إلى السجن والغرامة ، فإن الأمر ينطوى على تقصير يتصل بتحديد المسئول عن هذا الخطأ داخل البعثة ، كما يصطدم تنفيذه بالحصانات التى يتمتع بها أعضاء البعثة الدبلوماسية أو القنصلية ؛ لذلك نعتقد أن هذه الأحكام الخاصة بالعقوبات فى حالة البعثات يجب تعديلها لتتفق مع وضع البعثات وحصاناتهم القضائية ، وأن يتقرر نظام آخر بالتنسيق مع وزارة الخارجية التي يجب أن يكون لها دور بارز فى هذا القانون.

٥ - سلطنة عمان :

تضمن قانون المطبوعات والنشر العمانى رقم ١٩٨٤/٤٩ ولائحته التنفيذية رقم ١٩٨٤/٢٥ أحكامًا تهدف إلى تجنيب العمل الصحفى أى مؤثرات خارجية ، فاشترط - شأنه شأن التشريعات الخليجية الأخرى - ألا يكون الصحفى العمانى مستخدمًا لدى أى دولة أجنبية [٦٣] ، وشدد على شروط عمل المراسلين الأجانب [٦٤] ، وحظر على الصحفى العمانى العمل فى وسائل الإعلام الأجنبية داخل أو خارج السلطنة إلا بتصريح[٦٥] . وقرر القانون العمانى خضوع النشرات والكتيبات وسائر المطبوعات

---

٦٠ - المادة ٨٦ من قانون المطبوعات .

٦١ - المادة ٨٨ من القانون .

٦٢ - المادة ٩٧ من القانون .

٦٣ - المادة ٦١/٥ من القانون العمانى .

٦٤ - انظر المادة ٦٣ من القانون العمانى .

٦٥ - المادة ٦٤ من القانون العمانى .

الأخرى التى توزعها أو تصدرها الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية الأجنبية المعتمدة لدى السلطنة – لكل القواعد العامة الواردة فى القانون ولائحته التنفيذية [٦٦] . ولم يقرر القانون أى استثناء للهيئات الدبلوماسية من حيث طريقة طلب الترخيص مسبقًا من الجهات المختصة ، ولم يحدد دورًا لوزارة الخارجية فى ذلك ، وأجاز حظر تداولها بقرار من وزير الإعلام أو من يفوضه فى ذلك [٦٧] ، إذا تعارضت مع النظام العام ، أو خالفت الآداب العامة ، والأخلاق أو المبادئ الإسلامية ، أو التقاليد والقواعد المرعية[٦٨] .

فإذا كان التصريح المسبق بإصدار وتداول نشرات الهيئات الدبلوماسية واجبًا ، فإن الإصدار والتداول بغير تصريح مسبق أو رغم رفض طلب التصريح يجيز للجهة المختصة بوزارة الإعلام أن تضبط وتصادر إداريًا المطبوعات [٦٩] ، ويعرض للمعاقبة بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما[٧٠] . والواقع أن معاملة البعثات الأجنبية وفقًا للقواعد العامة يغفل وضع موظفيها وحصاناتهم القضائية ، ويجعل التعارض قائمًا بين هذه الأحكام وبين ذلك الوضع . وهذا التنظيم – على أية حال – يفضل السكوت عن تناول هذه المسألة ، كما فى القانون القطرى ، لكنه أغفل كالقانون الإماراتى الوضع القانونى للبعثات الأجنبية وأعضائها .

---

٦٦ – المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقاون العمانى .

٦٧ – المادة ٢١ من القانون .

٦٨ – المادة ٢٢ من القانون .

٦٩ – المادة ٢٣ من القانون .

٧٠ – المادة ٢٤ من القانون .

٦ - المملكة العربية السعودية :

يضع القانون السعودى قيوداً على الصحف والمطبوعات ضمن محظورات النشر[٧١] فحظر كل مايمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول [٧٢] . كذلك حرص القانون السعودى علِى إبعاد تأثير الهيئات الأجنبية عن المؤسسات الصحفية ، فحظر على أية مطبوعة وعلى العاملين فيها قبول أية منفعة أو معونة مادية مباشرة أو غير مباشرة من الجهات الأجنبية من داخل المملكة أو خارجها [٧٣] ، كما حظر نشر الإعلانات الإعلامية للدول والمؤسسات الحكومية الأجنبية إلا بعد موافقة وزارة الإعلام [٧٤] ، وهذا هو الموقف العام فى دول الخليج [٧٥] في حين نجد بعض التشريعات العربية الأخرى

---

٧١ - وانظر فى محظورات النشر فى دول الخليج الأخرى : د.إحسان هندى : قوانين المطبوعات والنشر فى دول الخليج العربية "دار الكتاب العربى بيروت ١٩٨٥ ، ومقالته: المسائل المحظور نشرها فى الصحف بموجب قوانين المطبوعات والنشر فى إطار مجلس التعاون" مجلة التعاون ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١١١ ومابعدها .

٧٢ - تتضمن كل التشريعات العربية نصوصًا مماثلة ، وإن اختلفت الصيغ ، فتفرق هذه التشريعات بين نقد رؤساء الدول والممثلين وبين المساس بكرامتهم . راجع عن التشريع المغربى : سيدى على المأمونى :"قانون الصحافة" الرباط ١٩٨٦ ، ص ٨٢٠ وقارن د.إحسان هندى حول التشريعات الخليجية التى تحظر العيب والتعرض والمساس / مقالته :ط المسائل المحظور نشرها ..." ص ١١٧ - ١١٨ ، وهو يعتقد أن التشريعات الخليجية قد تراجعت عن ذلك ، وأن ذلك جاء سهوا عن غير قصد .المرجع نفسه ص ١١٨ - ١١٩ .

٧٣ - المادة ١/٣٥ من قانون المطبوعات ، راجع نصا مماثلا فى المادة ٩٤ من قانون تنظيم الصحافة اليمنى لعام ١٩٨٢ والمادة ٢٧/ج من قانون المطبوعات الأردنى لعام ١٩٨٣ .

٧٤ - المادة ٣٥/ب من قانون المطبوعات السعودى .

٧٥ - انظر الأحكام المماثلة فى قوانين دول مجلس التعاون الأخرى . انظر د.إحسان هندى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ . وهو يرى أنه حتى لو لم ينص على منع الدعاية لدولة أجنبية ، فهذا مستفاد من النص على "عدم الإضرار بالمصالح العليا للدولة" المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

تعكس درجات من المرونة فى هذا الشأن (٧٦) .

وفى ضوء ماتقدم يبدو أن القانون السعودى لا يجيز للبعثات الأجنبية القيام بأى نشاط إعلامى أو ثقافى سواء بإصدار وتداول المطبوعات والمنشورات أو بنشر البيانات السياسية والإيضاحات والتصحيحات فى المطبوعات السعودية .

النشاط الإعلامى للمنظمات الدولية فى دول المجلس :

يختلف النشاط الإعلامى للمنظمات الدولية عن ذلك الذى تقوم به البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى أن تلك البعثات تعبر عن سياسات دولها ومواقفها مما قد يصطدم بمواقف غيرها من البعثات المعتمدة فى دول المجلس ، ويسبب حرجا لهذه الدول خاصة إذا كان لها موقف معين ومعلن من تلك القضايا . أما المنظمات الدولية فهى غالبا منظمات تشترك دول المجلس فى عضويتها مثل مكاتب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، أو المنظمات الخليجية مثل مجلس التعاون والوكالات المتخصصة المرتبطة به وغيره من المنظمات الخليجية مثل هيئة تلفزيون الخليج ، ومكتب

---

٧٦ - يجيز القاون اليمنى على سبيل المثال نشر الإعلانات السياسية بمعرفة الهيئات الأجنبية أو إصدار ملحق بالصحيفة يسجل إنجازات الدولة الأجنبية أو سياساتها بشرط أن يوضح أنها إعلانات وليست من المواد التحريرية التى تعبر عن رأى الصحيفة (المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٢ لعام ١٩٨٢ بشأن تنظيم الصحافة) . أما القانون الأردنى رقم ٣٣ لعام ١٩٧٣ بشأن المطبوعات والنشر ، فإنه يحظر على صاحب أى مطبوعة أن ينشر البيانات السياسية التي تصدرها الممثيات الأجنبية المعتمدة فى المملكة إلا إذا أجيز نشرها من مدير عام دائرة المطبوعات والنشر . (المادة ٣٨/ج من القانون ٧٨) وهذا هو التقليد نفسه الذى اتبعه المغرب ، إذ يتم الترخيص للمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الايسيسكو) فى إصدار دوريتها الثقافية نصف السنوية (الإسلام اليوم) تطبيقًا للأحكام العامة للقانون المغربى الذى يعد المجلة أجنبية إذا كان مديرها أجنبيًا ، أو أموالها أجنبية . وفى حالة الأسيسكو التى يرأسها السيد عبد الهادى بو طالب وهو مغربى ، تعد أموالها أجنبية ، ولذلك تطلب إصدارها الحصول على إذن بموجب مرسوم . انظر مرسوم ١٩٨٣/٨/٢ فى سيدى على المأمونى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

التربية لدول الخليج ومنظمة حماية البيئة البحرية للخليج من التلوث ومنظمة المؤتمر الإسلامى التى تتخذ مقرها الرئيسى لأمانتها ومعظم المنظمات الإسلامية الأخرى فى جدة بالسعودية ٠

والمنظمات الدولية فى ممارستها للنشاط الإعلامى إنما تعبر عن الموقف العام لأعضائها وهو أمر مفيد لكافة الدول الأعضاء ومحقق لوظائف هذه المنظمات ٠

ولذلك نعتقد أن للمنظمات الدولية أو فروعها ومكاتبها فى دول مجلس التعاون ماليس للبعثات الأجنبية فى مجال النشاط الإعلامى ، فإذا كان سكوت بعض تشريعات دول المجلس عن تنظيم نشاط هذه البعثات يفسر على أنه حظر لذلك النشاط ، فإن هذا السكوت لا يمنع - فى تقديرنا - المنظمات الدولية من ممارسة ذلك النشاط بالنظر إلى اختلاف طبيعته ومضمونه وقيوده عن نشاط البعثات ، ومع ذلك فإنه يتعين على المنظمات الدولية التى تتخذ مقارها لدى دول المجلس ، وتكون هذه الدول أعضاء فيها ، أن تمتثل لضوابط إصدار المطبوعات التى تتضمنها التشريعات الوطنية ٠

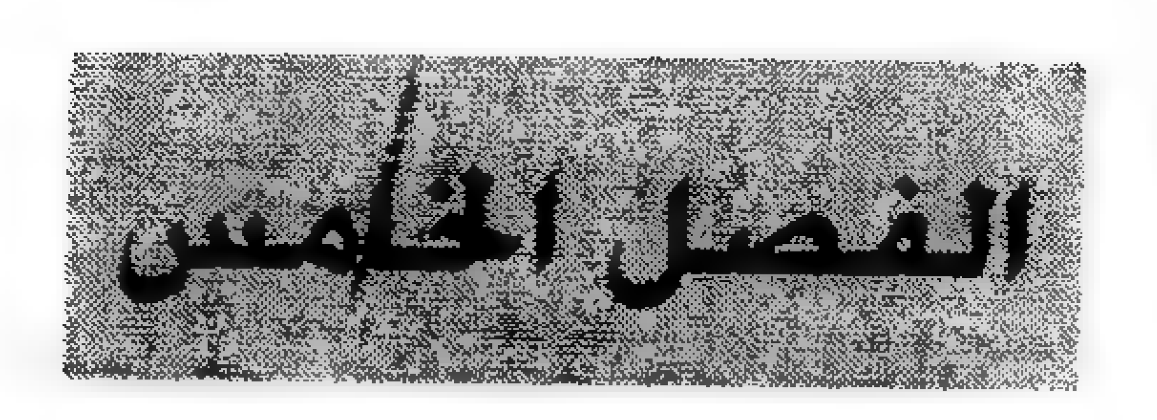
أما وضع مكاتب المنظمات التى ليست دول المجلس أعضاء فيها ، فتعامل معاملة البعثات الأجنبية فى نظر تشريعاتها وطبقًا للقواعد التى سلف إيضاحها ٠

الخلاصة :

ممارسة البعثات الدبلوماسية للنشاط الإعلامى يعد من وظائف العمل الدبلوماسى التى قد تكون ذات فائدة للدول المرسلة والمستقبلة للبعثات ، ولذلك يكون من المصلحة تنظيم ممارسة هذا النشاط ، ولا يستند مثل هذا التنظيم إلى أى قاعدة دولية ملزمة ، ولا يزال الأمر محكومًا باعتبارات المعاملة بالمثل وقواعد المجاملة ، واستشعار المنفعة فى مجمل العلاقات السياسية بين الدول ، ولذلك لا يترتب على إغفال

تنظيم هذا النشاط ، أو حتى حظره أو جوازه بقيود قلت أو كثرت ، أى مفاجأة للقانون الدولى ، ولكن الدول فى ممارستها المعاصرة تحرص على وضع ضوابط لهذا النشاط يكفل تحقيق أهدافه المشروعة مع عدم المساس بمصالحها وقيم مجتمعاتها وحقها فى السيادة والاستقلال بتنظيم أمورها الداخلية ٠

وتجدر الإشارة إلى أن تنسيق أو توحيد التمثيل الدبلوماسى فى مجلس التعاون سواء بالنسبة للبعثات التى تمثل دوله فى الخارج ، أو البعثات الأجنبية التى تمثل دولها أو مجموعات منها لدى دول مجلس التعاون ككل – قد يقتضى النظر فى مواقف الدول الأعضاء من النشاط الإعلامى للبعثات الأجنبية فيها ، ومتطلبات العمل الإعلامى لبعثاتها هى فى تلك الدول الأجنبية ٠ ٠



السلوك المقارن
لأعضاء المجلس في الأمم المتحدة

إذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قصد به أن يكون إطاراً لضبط إيقاع التكامل والتنسيق والتعاون فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها ، فإن مسيرة التعاون الخليجى كانت سابقة على قيام المجلس ، حيث عرفت تجارب وحدوية مهمة[١] كما شهدت مرحلة السبعينيات قيام عدد من الأجهزة والمنظمات المشتركة[٢] رسخت جسور التعاون ، وتقاربت فى ظلها شعوب الدول الأعضاء، وفرض المناخ السياسى العام إقليمياً وعالمياً إحساساً مشتركاً بالمخاطر ، وفهماً موحداً لمصادره ، ومفهوماً عاماً لأمن المنطقة وشعوبها[٣].

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل السلوك الدولى لأعضاء مجلس التعاون الستة من خلال مواقفهم من قضايا لها دلالات معينة ، اعتماداً على سجل التصويت فى الجمعية العامة فى الأمم المتحدة ، وذلك للتعرف على ماإذا كان هذا السلوك قد اختلف بقيام المجلس ، أم أن المجلس لم يصل تأثيره بعد إلى تحقيق موقف موحد من القضايا موضع الدراسة، وبعبارة أخرى دراسة أثر قيام مجلس التعاون - بما يستهدفه من تنسيق المواقف بل وتوحيدها - على مواقف أعضائه من قضايا بعينها .

وقد سجلت الدراسة فى مرحلتين ، الأولى من ٧٨ - ٨٣ ، والثانية من ٩٠-١٩٩٨- تفاوتاً فى درجة التنسيق والمواقف من ذات القضايا على النحو الذى نفصله فيما يلى :

---

١ - راجع الفصل الثانى من كتابنا :" الإطار القانونى" ط ١، الرياض ١٩٨٣ ، "تجارب الوحدة الخليجية " ص ٣٣ ومابعدها .

٢ - انظر المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٨ ولمزيد من الاطلاع على أنماط التعاون الفنى انظر : Tim Niblock, The prospects for integration in the Arab Gulf, PP. 187-209 in T. Niblock (ed) Social and Economic development in the Arab Gulf, Groom Helm, London, 1976 .

٣ - الأشعل ،" الإطار القانونى ، ط ١ ، الفصل الثالث "مجلس التعاون وتحديات الأمن فى الخليج " ص ٥١ ومابعدها.

الحدود الموضوعية والزمنية للدراسة :

وقد اخترنا للمرحلة الأولى الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٧٧ و١٩٨٣ ، وهى ست سنوات فى مجملها ، ثلاثة منها سابقة على قيام المجلس ، وثلاثة أخرى لاحقة على قيامه، وإن كنا نذكر أن مثل هذه الدراسة لهذا الموضوع بالذات ما تزال مبكرة ، حيث لم تتعد ممارسات المجلس ذات الإتجاه الموحد فترة قصيرة في عمر التجارب من هذا النوع(٤) ، إلا أننا نجدها كافية لأغراض هذه الدراسة الاستطلاعية exploratory ولتكون أساساً لدراسات أعمق فى الاتجاه نفسه .

ولاشك أن دراسة السلوك الدولى لأعضاء المجلس فى الأمم المتحدة واختيار عدد من القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة وتقديم عرض موجز لها ، ثم تحديد موقف الدول أعضاء المجلس عند التصويت على هذه القضايا مع تحليل لموقفها السياسى إلى جانب سلوكها التصويتى Voting Behaviour ، وبالطبع تم استبعاد القضايا المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى ، حيث إن موقف دول المجلس تجاهها أمر مفروغ منه ، كما تم استبعاد القضايا التى كان فيها لدول المجلس موقف مشابه ، أو التى لابد أن يتوافق فيها موقفها مثل إعلان المحيط الهندى منطقة سلام ، أو التى بدأت وانتهت قبل قيام مجلس التعاون مثل مشكلة روديسيا . وقد تم اختيار ثلاث من القضايا التى عرضت على الأمم المتحدة قبل قيام مجلس التعاون ، ولاتزال مستمرة بعد قيامه ، كما أنها قضايا خلافية فى السلوك التصويتى . وهذه القضايا الثلاثة هى: المشكلة القبرصية ، ومشكلة الصحراء الغربية ، ومشكلة تيمور الشرقية ، ومن حسن الحظ ، ظل اتخاذ قرار فى هذه المشكلات بعد عام ١٩٨٢ يتأجل حتى أمكن للأمم المتحدة أن تتولى الوساطة والبحث الجدى عن حل للمشاكل الثلاثة .

---

٤ - انظر فكرة عامة عن بلورة هذا الاتجاه فى بعض القضايا في دراستنا "العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٧ السنة العاشرة يناير ١٩٨٤ ، ص ٦١ - ٩٠ .

أما المرحلة الثانية ١٩٩٠-١٩٩٧ فقد وسعنا إطار القضايا موضع النظر وأغفلنا تقريبا القضايا الثلاث الأولى التى لم تعد محل اهتمام أو خلاف فى الأمم المتحدة ، بعد أن استحدثت قضايا جديدة ٠

تطور مسيرة المجلس بين التنسيق والوحدة :

الواقع أن التنسيق بين المواقف السياسية فى القضايا العالمية بين أعضاء المجلس، ثم تخطى ذلك التنسيق إلى مرحلة وحدة جهاز السياسة الخارجية ، ووحدة بعثات تنفيذها سوف يقتضى وحدة المنطلقات وأنماط التفكير السياسى فى أجهزة اتخاذ القرار فى تلك الدول ، وعندما يتحقق ذلك نكون بإزاء دولة مركبة ذات طابع اتحادى ، وهو أمل لم يخف الأمين العام للمجلس أنهم يسعون إلى تحقيقه (٥) ، وقد أشرنا فى دراسة سابقة (٦) إلى أن الطريق ليس صعبًا للمضى فى ذلك ، ولكنه تأثر بشكل واضح بتطور الحرب العراقية الإيرانية ، خاصة منذ مايو ١٩٨٤ وضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية ، وبالتالي فقد مر بمرحلة وسط أدنى من الهدف النهائى المنشود ، وأبعد شوطًا فى مضمار التنسيق ، وهى مرحلة الموقف الموحد المعبر عنه بشكل صريح نحو إدانة إيران وتشجيع موقف العراق الداعى لوقف الحرب سلميًا ، على الأقل منذ الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى بغداد فى مارس ١٩٨٤(٧)٠ ثم دخلت دول المجلس مرحلة جديدة بعد غزو الكويت وتحريرها٠

---

٥ – أشار السيد عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الأسبق فى أكثر من مناسبة إلى أن التوجه العام لمجلس التعاون هو تحقيق اتحاد كونفيدرالى ، راجع على سبيل المثال تصريحاته فى ١٩٨٣/٥/٢٥ فى "الخليج أمل ومستقبل" الذى أصدرته أمانة المجلس عام ١٩٨٤ ، ص ٢١ ٠

٦– دراستنا حول "العلاقات الدولية فى إطار المجلس" ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ومابعدها ٠

٧ – سبق الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب اجتماع لوزراء التعاون فى الرياض ، ذهبوا منه إلى بغداد بتصور موحد أبرز ما فيه الإشادة بتجاوب العراق وإدانة التشدد الإيرانى ، وقد قرر مؤتمر وزراء الخارجية العرب تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ قراراته تضم السعودية والكويت ومنظمة التحرير والأردن والمغرب ٠ انظر مجلة المستقبل العدد ٣٦٩ فى ١٩٨٤/٣/١٧، ص ٣٠ ٠

ومن أهم الأمثلة التى تصور بوضوح معالم المرحلة الأولى، تحرك دول المجلس بشكل جماعى على أثر ضرب الناقلات السعودية والكويتية فى مايو ١٩٨٤ [٨] ، سواء بصدد طلب انعقاد مجلس الأمن الذى قدمته الدول الست جماعة وفرادى إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن ، أو بصدد عرضهم للقضية فى مناقشات المجلس ، وأخيرا بصدد الجهد الدبلوماسى المكثف الذى نجح فى استصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة العمل الإيرانى ٠

غير أن هذه الأمثلة تتخطى باهتمامها الحرب العراقية الإيرانية ، وتبدى اهتماماً بكل القضايا العربية المحورية ، من ذلك اجتماع وزراء خارجية المجلس الست بوزير الخارجية الأمريكى خلال وجودهم سنوياً فى نيويورك لحضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد أنابوا عنهم عام ١٩٨٤ لأول مرة وزير خارجية الكويت فى التحدث باسمهم مع الوزير الأمريكى حول تصورهم واهتماماتهم التى اتفقوا عليها[٩] ويمكن القول إن عدداً من القضايا المهمة كان يتم التنسيق بشأنها بين الأعضاء وإن كان الإعلان عن مواقفهم منها يتم بشكل فردى ، ومن أمثلة ذلك التعليق المتشابه للدول الأعضاء (عدا عمان) على قرار الأردن بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، حيث أكدت هذه الدول فى ١٩٨٤/٩/٣٠ على أهمية دور مصر وسياستها العربية مثلما أكدت أهمية تقرير هذا الموضوع فى إطار عربى جماعى ٠

وقد يكون من المفيد أن نقدم شيئًا عن دول مجلس التعاون والأمم المتحدة ، ثم نقدم تحليلاً للمواقف المقارنة لدول المجلس فى القضايا الثلاثة السالف الإشارة إليها ،

---

٨ – كان ضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية يستهدف الضغط على الدولتين لوقف مساندتهما للعراق كما كان ردا على إدانة مجلس التعاون المباشرة لإيران رغم مـاأبدته دول المجلس من مرونة لاستمرار باب الوساطة مفتوحاً مع إيران· وكانت طهران قد أبدت غضبها الشديد لعقد المؤتمر العربى فى بغداد إذ أعلنت أن من يشترك فيه بمثابة من يعلن الحرب على إيران ، باعتباره جار الدولة التي هى فى حالة حرب مع إيران ٠ انظر مجلة الدستور ١٩٨٤/٣/١٧، ص ١٨ ٠

٩ – لمزيد من التفاصيل انظر مجلة "التضامن" العدد ٧٩ فى ١٩٨٤/١٠/١٢ ، ص ٢٢ ٠

وخلال الفترة الزمنية السالف تحديدها ، وذلك فى أربعة مباحث متتالية ، نضيف إليها بحثًا خامسًا يتناول موقف دول المجلس من القضية الأفغانية ببعض الإيضاح[١٠] ، وهى على أية حال ليست قضية خلافية من الوجهة التصويتية والسياسية معًا .

١٠ - راجع القضية فى منظمة المؤتمر الأسلامى بكتابنا :" أصول التنظيم الإسلامى الدولى " ، مرجع سابق .

المبحث الأول

أعضاء مجلس التعاون والأمم المتحدة

السعودية هى العضو الوحيد فى المجلس الذى كان مستقلاً وقت إنشاء الأمم المتحدة ، واشترك فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة الدولية فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ .

واستقلت الكويت عام ١٩٦١ ، ولكنها لم تتمكن من الانضمام إلى الأمم المتحدة إلا فى ٢٤ مايو ١٩٦٣ ، بعد تولى حزب البعث الحكم فى بغداد وانتهاء مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق ، وتخلى الاتحاد السوفيتى عن معارضته لطلب الانضمام الكويتى [١١].

أما الإمارات العربية الأخرى بما فى ذلك عمان فقد انضمت إلى الأمم المتحدة عقب استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٧١ [١٢] .

ومما يذكر أن الدول الست قد أعلنت فى مناسبات مختلفة ، وخاصة خلال جلسات الجمعية العامة تمسكها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها لمبادئه ، وعزمها على دعم المنظمة العالمية شأنها فى ذلك شأن بقية دول العالم الثالث .

---

١١ – د.عبد الله الأشعل ، الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى / القاهرة ١٩٨٨ – ص ١٩٧ .

١٢ – انضمت إمارات الخليج الأربع الأخرى للأمم المتحدة فى التواريخ التالية : البحرين وقطر في ٢١ سبتمبر ، عمان في ٧ أكتوبر ، أما الإمارات العربية المتحدة فقد انضمت للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

بالإضافة إلى مشاركة دول الخليج العالم الثالث بالاهتمام بالأمم المتحدة [١٣] ، فإن المنظمة العالمية قد عنيت بقضايا هذه الدول على وجه الخصوص ، ونذكر منها توسط الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٦١ فى النزاع حول البوريمى بين السعودية وبريطانيا ، وقضية البحرين حين جددت إيران دعواها عليها منذ إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج فى ١٦ يناير ١٩٦٨ ، حيث كان لبعثة تقصى الحقائق الدولية التى أرسلتها الأمم المتحدة دور مهم فى إعلان استقلال البحرين ودعم حقها فى تقرير مصيرها . والدول الست أعضاء فى كل الوكالات المتخصصة ، وتبدى حماساً ظاهراً لأنشطة هذه الوكالات .

وتبلغ نسبة مساهمات الدول الأعضاء فى مجلس التعاون فى ميزانية الأمم المتحدة للأعوام ٨٣/٨٥ مثلاً ، ١.٣٢٪ [١٤] ، وهى النسبة نفسها التى كانت تساهم بها جمهورية أوكرانيا السوفيتية [١٥] ، والمعروف أن نسبة مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق بخلاف أوكرنيا هى ١٠.٥٤ ٪ . وقد انتخبت بعض الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لعضوية بعض الأجهزة الرئيسية فى الأمم المتحدة ، حيث كانت الكويت عضواً فى مجلس الأمن لمدة عامين من ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ [١٦] وعضواً فى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة عامين ١٩٨١/٧٩ [١٧] ، وكانت دولة الإمارات عضواً بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى

---

١٣ انظر بشكل عام د.حسن على الإبراهيم: الدول الصغيرة والنظام الدولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٢ وقد صدر الكتاب نفسه باللغة الانجليزية فى لندن من دار نشر كروم هيلم ١٩٨٣ .

١٤ - UN Press Release GA 6787 Jan. 1983, PP.467 -469. وتقدر نسبة مساهمات الدول الأعضاء فى مجلس التعاون كما يلى : السعودية ٠.٨٦ ٪ - الإمارات ٠.١٦ ٪ - قطر ٠.٠٣٪ - ٠.٠١٪ حصة كل من عمان والبحرين - الكويت ٠.٢٥ ٪ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ٤٦٩ .

١٦ - UN Press Release GA 5942, Feb. 1979, P.488

١٧ - المرجع السابق ، ص ٤٩٣ .

لمدة عـامين من ١٩٧٩/١/١ حـتى ١٩٨٠/١٢/٣١ [١٨] ، وعـضـواً لمدة عـامين (١٩٨٢/٨٠) فى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كذلك انتخبت السعودية فى المجلس نفسه وللمدة نفسها [١٩] . وقد انتخبت عمان والبحرين لمقعد نائب رئيس الجمعية العامة فى الدورة الخامسة والثلاثين . وفى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العـامـة للأمم المتـحـدة انتـخـبت قطر لرئاسـة اللجنة الرابعـة (الخـاصـة بتـصـفـيـة الاستعمار)[٢٠] ، كما انتخبت قطر لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمدة ثلاث سنوات (من يناير ٨٢ حتى ديسمبر ١٩٨٤) ، وفى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة انتخبت كل من الكويت وقطر لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة ، كما تولى أحد أعضاء الوفد الكويتى منصب نائب رئيس اللجنة الثالثة (الخاصة بالمسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية) [٢١] . وفى الدورة نفسها انتخبت السعودية عضواً فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمدة ثلاث سنوات من أول يناير ١٩٨٣ [٢٢] ، كما أعيد انتخاب السعودية عضواً لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة لمدة أخرى (٣ سنوات تبدأ فى ١٩٨٣/١/١) في حين انتهت مدة دولة الإمارات ولم يجدد انتخابها [٢٣] . أما فى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة فلم يحصل سوى الوفد السعودى على مقعد مقرر اللجنة السادسة (القانونية) ، وتم انتخاب الكويت عضواً لأحد المقاعد التسعة عشرة بمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة ثلاث سنوات من أول يناير ١٩٨٤ [٢٤] .

ومما يذكر أن الإمارات العربية كانت قد انتخبت عضواً بمجلس الغد العالمى

---

١٨ – المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

١٩ – UN Press Release GA 6161, Jan. 7. 1980, P. 471

٢٠ – UN Press Release GA 6375, Jan. 21. 1981

٢١ – قرارات الدورة السابعة والثلاثين ، مرجع سابق .

٢٢ – المرجع السابق ، ص ٥٤٣ .

٢٣ – المرجع نفسه ، ص ٥٤٥ .

٢٤ UN Press Release GA 6935, Jan. 13. 1984, P. 540

لمدة ثلاث سنوات حتى ١٩٨٥/١٢/٣١، وانتخبت البحرين عضواً في مجلس الأمن كممثلة للمجموعة العربية لعامي ٩٨ / ١٩٩٩ .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المساهمات المالية لدول مجلس التعاون عن العام ١٩٩٥-١٩٩٦ فى ميزانية الأمم المتحدة بلغت ٢٩ .١٪ على التفصيل التالى : الإمارات ١٩ .٠٪ ، البحرين ٠٢ .٠٪ ، قطر وعمان ٠٤ .٠٪ ، الكويت ٢٠ .٠٪ ، السعودية ٨٠ .٠٪ .

المبحث الثاني

المشكلة القبرصية
ومواقف مجلس التعاون في الأمم المتحدة

بدأت المشكلة القبرصية منذ استقلال قبرص عام ١٩٦٠ ، أى قبل استقلال معظم الدول الأعضاء فى مجلس التعاون ، حيث ثار الشقاق والصراع الطائفى بين القبارصة الأتراك الذين يشكلون حوالى خمس العدد الإجمالى للسكان ، وبين القبارصة الأتراك . وقد مرت المشكلة القبرصية بمراحل ثلاث :

الأولى من ٦٣ حتى ١٩٧٤ فى هذه المرحلة كانت الجزيرة جمهورية مستقلة غير منحازة ضد تيار يطالب بضم الجزيرة إلى اليونان فى اتحاد ، وأطلق على هذا التيار حركة ENOSIS التى تزعمها الجنرال جريفاس .

وكانت الأمم المتحدة قد أرسلت قوات لحفظ السلام فى الجزيرة على أثر الاضطرابات الطائفية عام ١٩٦٣ ، ولاتزال القوات والمشكلة فى إطار الأمم المتحدة حتى الآن .

وبدأت **المرحلة الثانية** عام ١٩٧٤ عندما تحركت تركيا إثر قيام انقلاب ضد الأسقف ماكاريوس فى قبرص بترتيب مع العسكريين الذين استولوا على الحكم فى أثينا عام ١٩٦٧ ، واحتلت جزءاً من جزيرة قبرص ، فدخلت بالمشكلة إلى آفاق جديدة معقدة حيث بذلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة جهودها لتسوية هذه المشكلة على أساس الحوار بين الطائفتين التركية واليونانية ، بحيث يؤدى هذا الحوار إلى صيغة تتعايش فى إطارها الطائفتان فى الجزيرة .

وقد أدت هذه المشكلة إلى توترات حادة فى العلاقات التركية اليونانية ، مثلما أدت إلى توترات مماثلة فى العلاقات بين كل من تركيا واليونان من ناحية ، والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، كما ظلت المشكلة حتى الآن من مصادر العنف والقلق فى الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى [٢٥] .

ثم دخلت المشكلة مرحلة جديدة عام ١٩٧٦ عندما بدأت جهود التسوية تتجه إلى طريق مسدود ، إذ أصرت الطائفة التركية على أنها ليست أقلية وإنما هى شريك مساو مع الطائفة اليونانية ، وأن التسوية لابد أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار ، ومن ثم أعلنت الطائفة التركية عزمها على الاستقلال من طرف واحد، غير أنه فى عام ١٩٨٣ أعلنت الطائفة التركية بزعامة السيد رؤوف دنكتاش قيام جمهورية قبرص الإسلامية الفيدرالية فى الجزء الشمالى من الجزيرة ، وأعقب ذلك اعتراف تركيا الفورى بالدولة الجديدة وتبادل السفراء معها ، ولكن هذه الخطوة ووجهت بمعارضة شديدة واستنكار واضح من جانب الأمم المتحدة ، ودول العالم الأخرى [٢٦] .

---

٢٥ - انظر فى تفصيل ذلك دراستنا المنشورة فى مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير سنة ١٩٨١ حول العلاقات المتعددة الأبعاد بين اليونان وحلف الأطلنطى .

٢٦ - فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ أعلن "قيام الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" كدولة مستقلة ثم أرسل السيد دنكتاش بهذا الإعلان إلى أمين عام الأمم المتحدة الذى وزعه كوثيقة رسمية لمجلس الأمن بناء على طلب تركيا . وقد طلبت بريطانيا وقبرص عقد جلسة لمجلس الأمن للنظر فى هذه التطورات وقدمت مشروع القرار رقم ٤٥١ الذى أكد على قراراته السابقة التى لا تعترف سوى بتسوية عن طريق المحادثات الطائفية . وطلب القرار الجديد إلى جميع الدول احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وعدم الاعتراف بأية دولة قبرصية غير جمهورية قبرص واعتبر القرار أن الإجراء القبرصى التركى باطل ودعا إلى إلغائه . انظر الوقائع مجلة الأمم المتحدة ١٩٨٤ ، ص ٧٦ ومابعدها ، ومما يذكر أن مجلس الأمن قد أدان فى قرار له فى مارس ١٩٧٥ الإجراء الذى اتخذه السيد دنكتاش فى ١٣ فبراير ١٩٧٥ والذى أعلن بموجبه أن المنطقة الواقعة تحت الاحتلال العسكرى التركى فى جزيرة قبرص ستصبح دولة تركية اتحادية لأن هذا الإجراء يناقض مبادئ التسوية التى أقرتها الأمم المتحدة وأهمها رفض تجزئة الجزيرة ، والمحافظة على وحدتها الإقليمية والسياسية . وقد اتخذت حركة عدم الانحياز موقفًا مماثلاً لموقف الأمم المتحدة هاجمه دنكتاش فى تصريحاته لمجلة "التضامن" فى يونيو ١٩٨٤ ، انظر العدد ٦٠ من المجلة الصادر فى ١٩٨٤/٦/٢ ، ص ٢٧ .

وتتضح أهمية هذا التطور لموضوع دراستنا فى أن تركيا قد طرحت الموضوع فى الإطار الإسلامى على أساس أنه قضية إسلامية وحصلت على موقف مُرْضٍ ، وإن لم يكن حاسمًا من منظمة المؤتمر الإسلامى فى هذا الصدد [٢٧] ، فى وقت ركزت فيه تركيا فى توجهاتها الخارجية على المجال الإسلامى لاعتبارات مختلفة بعضها داخلى وبعضها متعلق بمصالح تركيا الخارجية، الاقتصادية والسياسية .

وهكذا دخلت تركيا واليونان فى تنافس دبلوماسى شديد فى العالم الإسلامى والعربى بصدد المشكلة القبرصية ، حيث تهدف تركيا إلى كسب الاعتراف الإسلامى بالدولة الجديدة أو على الأقل توجيه التأييد الإسلامى لمطلب الطائفة التركية الإسلامية ليكون ورقة مهمة فى جهود التسوية لصالح هذه الطائفة ، أما اليونان فإنها تأمل أن تستثمر موقفها المؤيد للقضايا العربية فى إقناع العالم الإسلامى والعربى بمعطيات القضية من وجهة نظر الطائفة اليونانية .

وفى ضوء هذا العرض لمراحل المشكلة القبرصية نتناول فيما يلى السلوك التصويتى لأعضاء مجلس التعاون إزاء عرض المشكلة وفق مراحلها المختلفة على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ ، آخذين فى الاعتبار أن التطور الأخير قد عالجه مجلس الأمن فى حينه على نحو ماسبقت الإشارة إليه فى الهوامش ، وإن كان الموضوع لا يزال قيد اهتمام الأمم المتحدة حتى هذه اللحظة .

(أ) – المشكلة القبرصية أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة فى الفترة من ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ حتى ٢٩ يناير ١٩٧٩ :

اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢/١٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٩ فى الاجتماع

---

٢٧ – سنشير فيما بعد للمشكلة القبرصية بإيجاز فى منظمة المؤتمر الإسلامى ويلاحظ أن دنكتاش يعتقد أن المنظمة – بسبب وجود أغلب أعضائها فى حركة عدم الانحياز– لم تشأ أن تتجاوز حدود مساعدة الطائفة التركية فى قبرص فى نطاق الدولة القبرصيةالواحدة ، ولعدم فهم هذه الدول لحقيقة المشكلة ، راجع تصريحات دنكتاش في المرجع السابق .

رقم ٤٩ وصدر القرار بأغلبية ١١٠ أصوات ضد أربعة أصوات وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت [٢٨] ، ويؤكد القرار على موقف الأمم المتحدة من المشكلة منذ الاحتلال التركى لها عام ١٩٧٤ ، ويكرر هذا الموقف ضرورة سحب القوات الأجنبية من الجزيرة ، وتشجيع المحادثات الطائفية ، واعتبار استمرار الوضع فى قبرص تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، والتأكيد على سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وسياستها غير المنحازة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . وقد أشار القرار بشكل خاص إلى موقف الأمم المتحدة من إعلان الطائفة التركية عن عزمها على الاستقلال من جانب واحد لتغيير التركيب السكانى للجزيرة ، ويكلف القرار الأمين العام بالاستمرار فى مساعيه الحميدة لدعم المحادثات الطائفية ويطالب الأطراف المعنية بالامتناع عن أى عمل منفرد من شأنه أن يؤتى تأثيراً معاكساً لاحتمالات التسوية الدائمة والعادلة للمشكلة بالطرق السلمية ، والتعاون مع الأمين العام فى مهمته ويوصى مجلس الأمن بالنظر خلال مدة معينة فى تنفيذ القرارات الخاصة بالمشكلة واتخاذ مايلزم من إجراءات لكفالة التنفيذ .

وقد لوحظ عند التصويت على هذا القرار أن الدول الأربعة التى عارضته ، رغم أنه لم ينص على تركيا بالاسم ، دول إسلامية وهى باكستان وإيران والسعودية بالإضافة إلى تركيا . ومن الواضح أن تصويت هذه الدول المعارض للقرار لابد أن يفسر فى إطار اسلامى وسياسى فى وقت واحد ، وإن كان الاعتبار الاسلامى أوضح من الاعتبار السياسى فى حالة السعودية وباكستان . وهكذا انقسم موقف الدول الست التى شكلت فيما بعد مجلس التعاون مع التصويت على هذا القرار ، فقد امتنعت قطر عن التصويت ضمن ٢٢ دولة ممتنعة ، في حين تغيبت عن حضور الجلسة التى تم فيها التصويت كل من الكويت والبحرين ، أما عمان ودولة الإمارات المتحدة فقد أيدت القرار [٢٩] . ومما لاشك فيه أن موقف تركيا واليونان من عناصر القضية

---

٢٨ - UN Press Release GA 5942, 5 feb. 1979, PP. 4 - 5.

٢٩ - المرجع السابق ص ٦ .

العربية كان يحسب أيضا ضمن الاعتبارات السياسية التى تكيف موقف الدول العربية الإسلامية من المشكلة القبرصية . وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تركيا قد وافقت عام ١٩٧٨ على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أنقرة ، في حين كانت المحاولات لاتزال تبذل لإقناع اليونان باتخاذ خطوة مماثلة فى ظل حكومة حزب الديمقراطية الجديدة بزعامة قسطنطين كرامليس . كذلك جاء التصويت على هذا القرار فى وقت كانت مصر قد وقعت فيه لتوها على اتفاقيتى كامب ديفيد ، ولابد أن حساب مواقف الدول العربية والإسلامية من الاتفاقية كانت من عوامل تأييد طرفى المشكلة القبرصية من هذا التطور، وقد تفيد الإشارة فى هذا الصدد إلى تطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية والإسلامية بين كل من اليونان وتركيا .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الاتجاه الغالب فى المنظمة الدولية يؤيد الموقف اليونانى لَعَلِمْنَا مغزى الموقف الذى تتخذه الدولة المعارضة للقرار ، إذ هو موقف ديناميكى فرضته اعتبارات قوية حتى يقف ضد الاتجاه العام ، وذلك لصالح تركيا رغم أن هذا الموقف بذاته لن يؤثر على صدور القرار الذى يحظى بالفعل بالأغلبية المطلوبة.

ولذلك يمكننا تفسير مواقف الامتناع عن التصويت وكذلك التغيب عن حضور جلسة التصويت على أنه موقف محايد أقرب إلى تأييد الموقف التركى ، أو على الأقل عدم إغضاب تركيا .

(ب) – المشكلة القبرصية أمام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الفترة من ١٨ سبتمبر ١٩٧٩ حتى ٧ يناير ١٩٨٠ :

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٠/٣٤ فى ١٩٧٩/١١/٢٠ فى الاجتماع رقم ٧٤ ، بأغلبية ٩٩ صوتًا ضد خمسة أصوات وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت [٣٠] . ويتضمن القرار التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة ، ويجدد

٣٠- UNPress Release GA6161 , 7 Jan, 1980 , PP. 10 - 12 .

الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى حول المشكلة القبرصية ويرحب بالاتفاق ذى النقاط العشرة الذي توصلت إليه الطائفتان فى ١٩ مايو ١٩٧٩ ، كما يكرر الموقف التقليدى للمنظمة الدولية من المشكلة بصدد عدم تنفيذ قراراتها واستمرار المشكلة الذى يهدد الأمن والسلم الدوليين ، ورفضها للأعمال المنفردة التى تؤدى إلى تغيير الطابع الديموغرافى لقبرص ، ثم تأكيده على الحاجة إلى تسوية المشكلة بالطرق السلمية ووفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة فى هذا الشأن ، ومؤكدًا على سيادة قبرص وسلامتها إقليميًا واستقلالها ، ويطالب بسحب القوات الأجنبية والوجود العسكرى الأجنبى من قبرص فورًا ، واحترام حقوق الإنسان وعودة الفارين واستئناف المحادثات الطائفية تحت إشراف الأمين العام ، ثم يرحب القرار باقتراح يقضى بنزع السلاح فى قبرص نزعًا تامًا .

كذلك يرخص القرار لرئيس الجمعية العامة بأن يعين لجنة مؤقتة لا يتجاوز أعضاؤها سبع دول ، إذا قرر الأمين العام الإخفاق فى إنجاز المحادثات الطائفية لأى تقدم. وتقوم هذه اللجنة المؤقتة بالتنسيق مع الأمين العام والتوصية بخطوات دفع عملية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول قبرص ، ويلاحظ على هذا القرار أنه يؤيد عددًا من المقترحات الجديدة أهمها عقد مؤتمر دولى لتسوية المشكلة ، وهو أمر خلافى بين أطرافها والأطراف الفاعلة الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ويذكر أن هذا الاقتراح كانت تطالب به اليونان وقبرص ويؤيده الاتحاد السوفيتى، في حين تعارضه تركيا والولايات المتحدة .

والنقطة الثانية هى نزع سلاح قبرص ، وهى نقطة خلافية أيضا، وأما النقطة الثالثة الخلافية فهى فكرة إنشاء لجنة مؤقتة لمتابعة المحادثات الطائفية، والقرار فى إجماله يعكس اهتمامًا متزايدًا لتسوية المشكلة القبرصية فضلاً عن تأكيده على نقاط لصالح قبرص واليونان ، مثل انسحاب القوات الأجنبية وعدم اتخاذ إجراءات انفرادية لتغيير الطابع الديموغرافى للجزيرة إشارة إلى الإجراء الخاص بإعلان الاستقلال من طرف واحد .

لهذه الأسباب مجتمعة صار الاختلاف شديداً بين مصلحة اليونان ومصلحة تركيا فى هذا القرار ؛ ولذلك اختلفت مواقف دول مجلس التعاون إزاءه كما أن نتيجة التصويت العامة قد عكست نسبة عالية من التشتت بين مواقف الدول الأعضاء ، إذ بلغ عدد الممتنعين عن التصويت ٣٥ دولة ٠ وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف فى موقف دول مجلس التعاون كان فى إطار الاتفاق على عدم تأييد القرار ، ومن ثم تفاوتت درجات عدم التأييد، فعلى حين عارضته السعودية صراحة ضمن خمس دول [٣١] اعترضت على هذا القرار ، امتنعت عن التصويت كل من عمان وقطر ودولة الإمارات العربية ، أما البحرين والكويت فقد تغيبتا عن جلسة التصويت ٠ كذلك تجدر الإشارة إلى أن موقف دول مجلس التعاون جميعًا من الناحية الفعلية بشأن قبرص يلتقى فى الواقع مع قرارات الجمعية العامة ، ولكن يبدو أن موقفها التصويتى أمر تحكمه اعتبارات المجاملة تجاه تركيا أكثر من كونه معارضة لمضمون القرار ذاته ، فنلاحظ أنه عند التصويت على القرار ٣٣/١٧٢ فى ٢٠/١٢/ ١٩٧٨ الذى اتخذته الجمعية فى الاجتماع رقم ٩٠ [٣٢] تفرقت مواقف الدول بشدة حيث بلغ عدد الموافقين ٦٩ فى مقابل ٥٥ دولة ممتنعة عن التصويت واعتراض ست دول على القرار الذى يعالج مشكلة الأشخاص المفقودين فى قبرص ، ويحث على إنشاء جهاز للبحث عنهم يرأسه ممثل الأمين العام بالتعاون مع الصليب الأحمر ، فقد عارضت السعودية هذا القرار ، في حين امتنعت كل من قطر وعمان عن التصويت، ولكن البحرين والكويت لم يشتركا فى التصويت، فى الوقت الذى وافقت دولة الإمارات العربية وحدها على هذا القرار، فكأن دول المجلس قد غطت مواقفها أنماط التصويت الأربعة المطروحة وهى الموافقة والمعارضة والامتناع عن التصويت والتغيب ، ولايمكن القول إن أحداً يعارض هذا القرار الإنسانى فى جوهره رغم مابدا من تشتت واضح فى أنماط التصويت على هذا القرار ٠

---

٣١ - كانت جيبوتى فى البداية ضمن الدول المعارضة للقرار ولكنها أبلغت الأمانة العامة بعد التصويت أنها كانت تنوى الامتناع عن التصويت ، أما بقية الدول المعارضة فهى بنجلاديش وباكستان والسعودية وتركيا ٠

٣٢ - انظر قرارات الدورة ٣٣ لعام ١٩٧٨ ، مرجع سابق ص ٣٢١ ٠

ولم تعرض المشكلة القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دوراتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ، حيث كان الأمين العام يكتفى بإحاطة الجمعية بمحاولات تسوية المشكلة وتطوراتها .

غير أن إعلان الجالية التركية استقلالها من طرف واحد عام ١٩٧٥ ثم إعلانها عام ١٩٨٣ إقامة جمهورية قبرصية إسلامية فى شمال قبرص واعتراف تركيا وحدها بها ، وتبادل البعثات الدبلوماسية معها - قد آثار غالبية أعضاء الأمم المتحدة، فعمدت بريطانيا، مؤيدة من بقية أعضاء مجلس الأمن، إلى عرض الموضوع على المجلس الذى أدان هذه الخطوة فى قراره فى نوفمبر ١٩٨٣ واعتبر هذا الإجراء غير قانونى على نحو ماسبقت الإشارة إليه (٣٣) .

٣٣ - انظر قرارات الدورة ٣٣ ، مرجع سابق ص ٣٥٠ - ٣٥٣ . وكان مجلس الأمن قد أدان الخطوة التركية عام ١٩٧٥ بقراره رقم ١٩٧٥/٣٦٧ ، ثم ندد بقراره رقم ٥٤١ فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣ بإعلان الاستقلال من جانب واحد للطائفة التركية ، وحصل القرار على ١٣ صوتًا ضد صوت واحد هو باكستان وامتناع عضو واحد (الولايات المتحدة) عن التصويت . وقد أكد مندوب باكستان تأييد بلاده لوحدة قبرص وسلامتها الإقليمية والسياسية وضرورة تشجيع المحادثات الطائفية ، ولذلك امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المقدم من بريطانيا لأنه "ليس متوازنا" من وجهة نظرها . راجع مجلة الأمم المتحدة ، السنة الخامسة . العدد الأول ، ص ٨٣ - ٨٤.

المبحث الثالث

مشكلة الصحراء الغربية

كانت منطقة الصحراء الغربية وهى تضم الساقية ووادى الذهب وتقع بين كل من المغرب وموريتانيا والجزائر - تقع منذ القرن التاسع عشر تحت الاحتلال الإسبانى ٠ وفى نوفمبر عام ١٩٧٥ وقَّعت كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد التى تقرر بموجبها إنهاء الاحتلال الإسبانى من منطقة الصحراء التى كانت تعرف فى السابق بالصحراء الإسبانية ، وأتبع ذلك اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا ، وتمسكت المغرب بأن الصحراء أرض مغربية تحررت من الاستعمار الإسبانى وعادت إلى الوطن الأم، وقد حاولت المغرب أن تستصدر بهذا المعنى رأياً استشاريا من محكمة العدل الدولية ، ولكن هذا الرأى جاء مرنا بحيث لم يكن متعارضاً مع قرارات الجمعية العامة التى اعتبرت الصحراء قضية من قضايا تصفية الاستعمار ، وأكدت على صور التصفية الثلاثة الواردة فى قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ مؤكدة على حق تقرير المصير كمنطلق لتسوية المشكلة ٠

ومنذ ذلك الوقت والمشكلة تحدث تمزقًا فى منظمة الوحدة الإفريقية ، كما أنها تحدث حرجًا بالنسبة للعالم العربى، وانعكس هذا بطبيعة الحال عند معالجة الأمم المتحدة كل عام لهذه المشكلة ، خاصة بعد أن أصبحت مشكلة محصورة بين الجزائر وموريتانيا وجبهة تحرير الصحراء (البوليساريو) من جهة ، وبين المغرب من جهة أخرى مع انعكاس ظلال التنافس الأمريكى السوفيتى وسياسات المغرب العربى

المتناقضة على هذه القضية الخطيرة، ولذلك تتحدد مواقف دول مجلس التعاون عند التصويت على هذه المشكلة بالنظر إلى اعتبارها مشكلة عربية فى المقام الأول ، رغم أنها عرفت طريقها منذ البداية إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، ومايقتضيه هذا الطرح من الحذر حرصًا على الصفوف العربية ، كما أن مواقف هذه الدول تجاه أطراف المشكلة يعد محددًا مهمًا فى فهم السلوك التصويتى لهذه الدول .

(أ) – مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٧٨ إلى ٢٩ يناير عام ١٩٧٩ :

أصدرت الجمعية العامة فى الدورة ٣٣ القرار رقم ٣١/٣٣ فى ١٩٧٨/١١/١٣ فى اجتماعها رقم ٨١ بشأن الصحراء الغربية وينقسم القرار إلى جزأين :

أما الجزء الأول : فيؤكد على قرار الجمعية العامة الخاص بتصفية الاستعمار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ ، وعلى الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية وخاصة تركيزه على مبدأ حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره ، ويشجع العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية فى هذه الشأن ، كما يؤكد بشكل واضح على الحق الثابت لشعب الصحراء فى الاستقلال وتقرير المصير ، وعلى مسئولية الأمم المتحدة عن تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقًا للميثاق ولإعلان عام ١٩٦٠ سالف الإشارة إليه .

وواضح أن هذا الجزء (أ) من القرار يتمشى مع موقف الجزائر ويتعارض مع موقف المغرب وموريتانيا (حين ذاك) ، خاصة وأن القرار استظهر موقف منظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن وهو موقف مريح للمغرب ؛ ولذلك ارتفعت نسبة التشتت عند التصويت على هذا الجزء من القرار ، حيث كان عدد الذين وافقوا أو عارضوا عشر دول، في حين امتنع عن التصويت ٣٩ دولة .

ويبدو أن الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون ، وبالنظر إلى الاعتبارات

السالف إيضاحها والمتصلة بهذه القضية الشائكة، قد آثرت أن تتخذ موقف الحياد الذى عبر عنه موقفها التصويتى بين الامتناع عن التصويت بصفة رئيسية (البحرين ، الكويت، قطر ، السعودية) ، والتغيب عن التصويت مثلما فعلت دولة الإمارات العربية.

أما الجزء الثانى : من القرار (ب) فيستظهر بدوره موقف منظمة الوحدة الإفريقية من المشكلة ، وخاصة قرار القمة الإفريقية المنعقدة فى الخرطوم فى يوليو عام ١٩٧٨ بشأن تشكيل لجنة مؤقتة من رؤساء الدول لمعالجة هذه القضية، وحث القرار منظمة الوحدة الإفريقية على العمل لإيجاد تسوية عادلة ومنصفة لهذه المشكلة ، كما ناشد جميع الدول فى المنظمة بأن تمتنع عن اتخاذ أى عمل قد يعرقل جهود منظمة الوحدة الإفريقية فى سبيل تسويتها للمشكلة ، كما طلب من الأمين العام لمنظمة لوحدة الإفريقية أن يحيط نظيره فى الأمم المتحدة بنتائج أعمال اللجنة المؤقتة . ومن الواضح أن عدم تركيز هذا الجزء من القرار على حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، وتركيزه بدلاً من ذلك على جهود تسوية المشكلة بطريقة سياسية ، قد أرضى إلى حد كبير الدبلوماسية المغربية وجاء بفضل جهودها . ولذلك جاء هذا الجزء من القرار أكثر تشتتًا فى مواقف الدول منه من الجزء الأول ، حيث وافقت عليه ٦٦ دولة وعارضته ٣٠ دولة وامتنعت ٤٠ دولة عن التصويت. ولهذا السبب ذاته وافقت الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس التعاون عليه وهى : البحرين وقطر وعمان والسعودية ، في حين آثرت الكويت موقف الحياد وامتنعت عن التوصيت ، كما أن دولة الإمارات العربية حبذت الاتجاه نفسه فتغيبت عن جلسة التصويت ، وبسبب إغفال هذا الجزء من النص صراحة على حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، فقد عارضته معظم الدول الإفريقية.

ب - مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٤ للجمعية العامة من ١٩٧٩/٩/٣٨ حتى ٧ يناير ١٩٨٠ :

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٤/٣٧ فى ١٩٧٩/١١/٢١ فى الاجتماع

٧٥ بأغلبية ٨٥ دولة ضد ٦ دول وامتناع ٤١ دولة عن التصويت [٣٤] . ولأول مرة يسمح لممثلى جبهة البوليساريو بحضور اجتماعات الجمعية العامة ، وأن يشار إلى هذه الجبهة Frente Polisario [٣٥] فى قرار الجمعية العامة ، مما عُدَّ انتصاراً للجزائر ومدعاة لغضب المغرب ، وقد أشار القرار إلى اهتمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول غير المنحازة بتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، وبحق شعب الإقليم فى تقرير مصيره بنفسه ، وعن القلق إزاء استمرار احتلال الإقليم والتوسع فى هذا الاحتلال، وهذه إشارة واضحة إلى عدم الاعتداد بالإجراءات المغربية ورفض لدعوى المغرب ، فضلاً عن المطالبة بإنهاء الاحتلال المغربى للإقليم . ومما جعل لهذا القرار وقعًا سيئًا على المغرب أنه صدر بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاقية فى الجزائر فى ١٩٧٩/٨/١٠ بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تقضى بانسحاب موريتانيا من المشكلة وتنازلها عن الجزء المخول لها من الصحراء بموجب اتفاقها السابق مع المغرب وهذا التطور أحدث خللاً سياسيًا وعسكريًا كبيرًا ضد مصلحة المغرب . ولم يترك هذا القرار لبسًا حول تأكيده لحق شعب الصحراء فى تقرير مصيره ، وتأييد موقف الدول غير المنحازة ومنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن، وترحيبه بالاتفاق الموريتانى مع البوليساريو والإعراب عن القلق من الاحتلال المغربى للإقليم ، ويحث القرار المغرب على إنهاء هذا الاحتلال والانضمام إلى عملية السلام ويوصى بأن تشترك جبهة البوليساريو "الممثل الشرعى لشعب الصحراء" فى أى جهود للبحث عن حل عادل ودائم ومحدد للمشكلة ويطلب القرار من لجنة تصفية الاستعمار الاستمرار فى معالجة الموقف فى الصحراء .

ويتضح من نتيجة التصويت معامل التشتت فى مواقف الدول من القرار ، إذ حصل بصعوبة على الأغلبية اللازمة ، وصار عدد الممتنعين عن التوصيت نصف عدد

---

٣٤ - قرارات الدورة ٣٤ لعام ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧١ .

٣٥ - والاسم الكامل بالإسبانية هو Frente Popular Para la Liberacion de el Hamra de Rio de Ore Saguia.

المؤيدين للقرار تقريبًا ، ولم يعارضه سوى ست دول من بينها المغرب [٣٦] ، وثلاث دول إفريقية صديقة لها ، ولذلك نجد تشتتًا مماثلاً فى موقف أعضاء مجلس التعاون ، إذ عارضت السعودية القرار نظرًا لأهمية هذا الموقف للمغرب ، وفى ضوء العلاقات السعودية المغربية خاصة وأن عناصر جديدة دخلتها وتفاقمت معها المشكلة وصارت تحظى بأولوية مطلقة لدى المغرب فى سياستها الداخلية والخارجية، وصوتت معظم الدول الإفريقية تقريبًا لصالح القرار [٣٧] . أما بقية أعضاء مجلس التعاون فقد توزع موقفهم بين الامتناع (البحرين والإمارات) والتغيب (الكويت وعمان) ، ويمكن القول إن دول مجلس التعاون يجمع بينها عدم تأييد القرار بدرجات مختلفة تراوحت بين المعارضة للقرار والامتناع والتغيب ، وهذا الموقف العام يحسب لصالح المغرب وهو ليس ضد الجزائر ، مادام القرار قد ضمن نصابه الضرورى .

ج - مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ [٣٨]

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٥/١٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠ فى الاجتماع ٥٦ ، وذلك بأغلبية ٨٨ دولة ضد ٨ دول وامتناع ٤٣ دولة عن التصويت ، ويؤكد القرار على ماأسلفه القرار الصادر عام ١٩٧٩ ، مشيرًا إلى أن تسوية المشكلة تكمن فى ممارسة شعب الصحراء لحقوقه الأكيدة ، بما فيها حقه فى الاستقلال وتقرير المصير، ومؤكدًا حرص المنظمة العالمية على التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق ذلك .

---

٣٦ - والدول الأخرى المعارضة هى السعودية وإفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية والجابون وجواتيمالا ، والراجح أن تصويت جواتيمالا تم بإيعاز من الولايات المتحدة التى امتنعت عن التوصيت ، وقد أشارت زائير إلى أنها كانت تنوى التصويت ضد القرار ولذلك كان مستغربا فى ضوء الصداقة القوية بين زائير والمغرب ودور المغرب فى أحداث شابا ١٩٧٧/١٩٧٨ أن تمتنع زائير عن التصويت فى وقت تبحث فيه المغرب عن الحليف ، انظر قرارات الدورة ٣٤ ص ٣٧٠ وكذلك أبلغت السنغال عن موقف مماثل .

٣٧ - لم تعترض من الدول الإفريقية فعليا سوى ثلاث دول ، وقليل منها امتنع عن التوصيت أو تغيب بل إن بعضًا ممن تغيب أبلغ بنيته فى تأييد القرار.

٣٨ - UN Press Release GA 6375, 21 Jan 1981, PP.362-363.

ولعل الجديد فى هذا القرار- فضلاً عن تكرار مطالبته للمغرب بالانضمام لعملية السلام - هو حثها على الدخول فى مفاوضات مباشرة مع البوليساريو لتحقيق تسوية للمشكلة. ولعل هذا النص فى القرار هو السبب فى زيادة تشتت مواقف الدول عند التصويت على القرار ، ولم يختلف موقف أعضاء مجلس التعاون عما حدث فى الدورة السابقة .

د - مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٦ للجمعية العامة عام ١٩٨١ من ٩/١٥ حتى ١٩٨١/١٢/١٨ (٣٩)

انعقدت هذه الدورة فى العام نفسه الذى شهد فى بدايته قيام مجلس التعاون وأصدرت الجمعية العامة بصدد مشكلة الصحراء قرارها رقم ٣٦/٤٦ فى ١٩٨١/١١/٢٤ فى الاجتماع رقم ٧٠ بأغلبية حرجة بلغت ٧٦ صوتا مقابل امتناع ٥٧ دولة عن التصويت ومعارضة ٩ دول ، مما عكس توترًا واستقطابًا واضحين بين الأنصار والمؤيدين لأطراف المشكلة .

وتجدر الإشارة إلى أنه فى يونيو ١٩٨١ قررت لجنة التنفيذ المكلفة بمعالجة مشكلة الصحراء خلال اجتماعها على مستوى القمة فى نيروبى إجراء استفتاء عام وحر فى الصحراء لتقرير مصير الإقليم ؛ ولذلك رحب قرار الأمم المتحدة بالقرار الإفريقى وناشد المغرب والبوليساريو وقف القتال وفقًا لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية ، والدخول فى مفاوضات وعقد اتفاق للسلام يسمح بإجراء استفتاء عام ، حر وعادل ، مؤكدًا عزم الأمم المتحدة على التعاون الكامل مع منظمة الوحدة الإفريقية لضمان نزاهة هذا الاستفتاء ، وطالبًا من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لاشتراك المنظمة العالمية فى تنظيم وإدارة الاستفتاء وإبلاغ الجمعية والمجلس .

---

٣٩ - UN Press Release GA 6787, 4 Jan 1982, PP. 368 - 7

ويمكن تفسير نتيجة التصويت فى ضوء اقتراب القرار بشكل حثيث من مطالب الجزائر والبوليساريو فيما يتعلق بإجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الإفريقية، وحث المغرب والبوليساريو على التفاوض المباشر الذى يسفر عن اتفاقية سلام تضمن وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء ، بحيث يقرر شعب الصحراء بذلك مستقبله. ولاشك أن هذه التطورات قد وضعت المغرب فى مأزق كبير تحتاج فيه إلى أكبر قدر من الأصوات المعارضة للقرار ، مما حدا بالولايات المتحدة وزائير والسنغال إلى الاستجابة لطلب المغرب .

أما أعضاء مجلس التعاون، الذى كان قائما حينذاك، وفى أول تجربة لتنسيق المواقف فى إطاره ، فقد كان متوقعًا أن تساند المغرب إلا أنها مالت أكثر نحو الحياد، وإن اختلفت صور الحياد فى سلوكها التصويتى إذ امتنعت أغلبية دول المجلس عن التصويت وهى البحرين وعمان والسعودية وقطر، وقد يبدو ذلك غريبًا من السعودية بالذات، ولكن موقفها يمكن فهمه فى ضوء اتجاهها العام إلى الحياد التام فى التوسط فى الخلافات العربية ووضوح دورها فى الوساطة فى نزاع الصحراء وتطور علاقاتها مع الجزائر التى بدأت هى الأخرى تلعب دور الوسيط فى الصراع الإيرانى العراقى وهو أمر شجعته السعودية بحرارة ، أما الكويت ودولة الإمارات فقد تغيبتا عن جلسة التصويت ، ويمكن أن يوصف موقف أعضاء مجلس التعاون بأنه على وجه العموم كان حياداً أميل إلى المغرب دون أن يعادى الجزائر أو يناوئها، وهو موقف أكثر انسجامًا من الدورة السابقة، ومن المعتقد أن أعضاء مجلس التعاون قد تشاوروا عند التصويت ، وكانوا يدركون أن عضويتهم فى المجلس مدعاة للتنسيق وإن لم يقتض منهم موقفًا واحدًا فى هذه المرحلة المبكرة .

٥ - مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٧ للجمعية العامة (من ٩ حتى ١٩٨٢/١٢/٢١)

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٧/٢٨ فى ١٩٨٢/١١/٢٣ في الاجتماع

رقم ٧٧ بأغلبية ٧٨ ومعارضة ١٥ دولة وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت [٤٠] . في هذا القرار ارتفع عدد المعارضين عن سابقه بانتقال عدد من الدول من موقف الامتناع إلى موقف المعارضة والتأييد، ولا يختلف مضمون هذا القرار عن سابقه في شيء سوى تأكيده بشكل أكبر على إن التفاوض بين المغرب والبوليساريو هو الطريق الوحيد لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الاستفتاء، ولذلك يمكن القول إن ارتفاع عدد المعارضين للقرار من ٩ دول عام ١٩٨١ إلى ١٥ دولة عام ١٩٨٢ يعزى إلى نشاط الدبلوماسية المغربية ، حيث قدم الملك الحسن مبادرة فى اجتماع لجنة التنفيذ فى نيروبى عام ١٩٨٢ بقبوله الاستفتاء مع استمرار رفضه للتفاوض مع البوليساريو ، فضلاً عن أن بعض التحسن فى العلاقات الجزائرية- المغربية قد لاح فى الأفق فى أواخر ١٩٨٢ واستمر حتى أمكن ترتيب لقاء قمة بينهما فى أوائل ١٩٨٣ ، كذلك حدث خلال عام ١٩٨٢ تطور مهم آخر وهو إقدام الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آدم كودجو على عوة ممثلى البوليساريو إلى الاجتماع الوزارى للمنظمة رقم ٣١ فى مارس ١٩٨٢ فى أديس أبابا لتكون العضو رقم ٥٠ فى المنظمة ، مما أثار ضجة كبرى حول "المؤامرة" التى دبرها الأمين العام ، والمخرج القانونى من هذا المأزق [٤١] وقد يكون هذا الإجراء سبباً فى دفع عدد من الدول الإفريقية المؤيدة للمغرب إلى صفوف معارضة القرار بدلاً من مواقفها السلبية السابقة ، وأصبح واضحاً أن الدول المؤيدة للمغرب توزعت بين المعارضة والامتناع والتغيب ، في حين أن الدول المؤيدة للبوليساريو أيدت القرار ، ورغم عدم اختلاف مضمون القرار عن سابقه فإن أعضاء مجلس التعاون - وإن اتفقوا على عدم معارضة القرار أو تأييده - فقد توزع موقفهم بالتساوى بين الامتناع والتغيب، فظلت عمان وقطر والبحرين على موقفها السابق الممتنع عن التصويت ، في حين انضمت السعودية إلى الكويت والإمارات فى التغيب عن جلسة التصويت بعد أن كانت السعودية فى العام الماضى فى قائمة الممتنعين ، وهذا التغير فى موقف

---

٤٠ - UN Press Release GA 6787, 4 Jan 1983, PP. 438 - 40.

٤١ - دافع د٠البيجاوى عن موقف الجزائر مثلما دافع د٠بنونة عن موقف المغرب ٠ انظر مقاليهما فى هذا الشأن فى الحولية الفرنسية للقانون الدولى ١٩٨٥/٨٤ ٠

السعودية قد يفسر على أنه انتقال إلى مزيد من الحياد للاعتبارات نفسها التى حاولنا بها تفسير موقفها من القرار السابق ، وهكذا لم تؤدِ عضوية الدول الست فى المجلس بذاتها للعام الثانى إلى اتخاذ موقف موحد ، واستمر موقف كل دولة يخضع لتقديرها للموضوع ، مع إدراكها من خلال التشاور لمواقف بقية الأعضاء ٠ وبعبارة أخرى صار أعضاء مجلس التعاون متقاربين فى موقفهم التصويتي الذى يغلب عليه الحياد ، إذ لا يوجد فرق عملى بين الامتناع عن التصويت والتغيب عن التصويت ، وبالإضافة إلى الاعتبارات التى أثرت على السلوك التصويتى للدول الأعضاء يمكن أن نأخذ فى الاعتبار عند تنسيق هذا السلوك ، ماأدى إليه قيام المجلس من تشاور أعضائه بغية تنسيق مواقفهم فى مثل هذه المناسبات ٠

و - مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٨ للجمعية العامة من ٩/٢٠ إلى ١٩٨٣/١٢/٢٠ [٤٢] :

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها ٣٨ القرار رقم ٣٨/٤٠ فى ١٩٨٣/١٢/٧ بغير تصويت ، أى إن الإجماع على القرار أو التوافق حوله كان كافيًا وبديلاً عن التصويت، ويرجع ذلك إلى أن القرار لا يضيف جديداً ، إذ يتضمن حث الأطراف على التفاوض لوقف إطلاق النار ، وتنفيذ تعهد الملك الحسن بإجراء الاستفتاء فى الصحراء وفقًا للترتيبات التى تضعها لجنة التنفيذ ، بمافى ذلك استقدام قوات تابعة للأمم المتحدة للمحافظة على السلام والأمن من خلال إجراء الاستفتاء ٠

---

٤٢ - راجع قرارات الدورة ٣٨ فى UN Press Release GA 6935, Jan 1984, PP. 431 - 2.

المبحث الرابع

مشكلة تيمور الشرقية

نشأة النزاع وأبعاده :

كانت تيمور الشرقية إحدى المستعمرات البرتغالية منذ القرن السادس عشر ، ولكن بعد خلاف طويل بين هولندا والبرتغال اتفق الطرفان عام ١٨٩٣ على تقسيم الجزيرة بحيث صار الجزء الشرقي تحت سيطرة هولندا ، في حين صار الجزء الغربى تحت سيادة البرتغال (٤٣) ، وتقع الجزيرة على مسافة ٦٠٠ كم شمال غرب أستراليا ، ومساحتها ١٤.٩٢٥ كم٢ ويزيد سكانها على ستمائة ألف نسمة بقليل ، وقد أصبح الجزء الغربى من الجزيرة جزءًا من أندونيسيا منذ عام ١٩٤٧ ، واستقلت أندونيسيا عام ١٩٤٩ بمافى ذلك تيمور الغربية من الاستعمار الهولندى .

حاول سكان تيمور الشرقية التخلص من الاستعمار البرتغالى منذ عام ١٩٥٩ ، ولكن الثورة فى البرتغال عام ١٩٧٤ هى التى فتحت الباب أما حركات التحرر فى الإقليم ، إذ عدَّلت الحكومة فى لشبونة دستور الإقليم ، بحيث اعترف بحق سكانه فى تقرير مصيرهم ، أما حركات التحرر الرئيسية فى الإقليم فكانت على خلاف بينها ، فحركة فريتلين FRETILIN (٤٤) التى تشكلت عام ١٩٧٠ كحركة سرية يسارية كانت

٤٣ -- Paul D. Eliott ,The East Timor Dipute ,The International and Comparatove Law Quarterly, Vol .27 , jan 1978 , PP.258-259 , Jean, francois Guilhaudis,La Question de Timor, Annuaire Francais de Droit International,Vol XXIII,1977 , PP. 307-324.

٤٤ - Fente Revolucionaria Leste.

تطالب بالاستقلال الكامل للإقليم ، أما حركة الاتحاد الديمقراطي ويرمز لها UDT (٤٥) والتي تشكلت في ١١ مايو ١٩٧٤ فقد طالبت بشكل من أشكال الفيدرالية مع البرتغال ينتهي تدريجيًا بالاستقلال ، وأما حركة الاتحاد الشعبي الديموقراطي (٤٦) فقد طالبت بدمج الإقليم مع أندونيسيا (٤٧) . وإلى جانب هذه الحركات الثلاثة ظهرت حركات أخرى مثل KOTA التي تريد الإبقاء على سيطرة شيوخ القبائل ، وحركة TRABALHISTA، وحزب العمل ويطالبان بالاستقلال في إطار نظام الكومنولث . وقد تحالفت فريتلين مع الاتحاد الشعبي الديموقراطي ضد مقترحات دمج الإقليم في أندونيسيا التي روجت لها حركة الاتحاد الشعبي الديموقراطي ضد مقترحات دمج الإقليم في أندونيسيا ، التي روجت لها حركة الاتحاد الشعبي الديموقراطي ، ولكن هذا التحالف تعثر في وقت لم تعلن فيه أندونيسيا عن رغبتها في ضم الإقليم ، في حين أعلنت البرتغال في يونيو ١٩٧٥ عن تشكيل حكومة انتقالية تشرف على إجراء انتخابات عامة في أكتوبر ١٩٧٦ تسفر عن حكومة تنتقل إليها السلطة ، وفي صباح ١١ أغسطس ١٩٧٥ قامت حركة الاتحاد الشعبي الديموقراطي بانقلاب في العاصمة ديلي DILI ، معلنة أن الانقلاب وقائي ضد انقلاب خططت له حركة فريتلين، فنشبت حركة أهلية بين الحركتين كانت الغلبة فيها لحركة فريتلين في وقت فشلت فيه الإدارة البرتغالية في وضع حد للصراع ، ولذلك أعلنت حركة فريتلين الاستقلال من جانب واحد وشكلت حكومة الجمهورية الديموقراطية لتيمور الشرقية . أما الحركات الأخرى فقد ردت على ذلك باستنكار هذا الإعلان وأعلنت في المقابل استقلال تيمور واندماجها مع أندونيسيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥ . غير أنه في ٧ ديسمبر ١٩٧٥ شكلت القوى المتحالفة ضد فريتلين حكومة انتقالية في الإقليم ، كما تشكلت جمعية شعبية للإقليم في ٣١ مايو ١٩٧٦ وطلبت من أندونيسيا رسميا أن تقبل طلب

---

٤٥ - Timorence Democratica Unias .

٤٦ - Timor de Democratica Popular Associacas .

٤٧ - انظر خلفية هذه الحركات على سبيل المثال في مقال اليوت ، المرجع السابق ص ٢٢٨ ومابعدها .

الاندماج ، وصدر بالفعل مرسوم بالاندماج من البرلمان الأندونيسى فى ١٧ يوليو ١٩٧٦ ، الأمر الذى قاومته واستنكرته حركة فريتلين .

النزاع أمام الأمم المتحدة :

عرض النزاع أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ ديسمبر ١٩٧٥ ، وأصدرت الجمعية العامة فى ١٢/١٢/١٩٧٥ القرار رقم ٣٤٧٥ الذى طالب جميع الدول باحترام الحق الأكيد لشعب تيمور البرتغالية فى تقرير المصير ، وأدان التدخل الأندونيسى وطالب بسحب القوات الأندونيسية ، كما طالب بتشكيل لجنة تقصى الحقائق فى الإقليم(٤٨) . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٧٥ أيضا أصدر مجلس الأمن أول قراراته فى النزاع رقم ٣٨٤ ، ثم قراره رقم ٣٨٩ فى ٢٢/٤/١٩٧٦ ، حيث أدان التدخل الأندونيسى وطالب بالانسحاب من الإقليم . وقد دافعت أندونيسيا (٤٩) عن شرعية تدخلها ودمجها للإقليم بأن ذلك تم برغبة سكانه ممثلا فى الجمعية الشعبية ، فضلاً عن أن فوضى الحرب الأهلية التي صاحبت الفراغ السياسى الذى أعقب عجز البرتغال عن حفظ النظام والأمن قد هددت مصالح أندونيسيا والمنطقة كلها ، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والعرقية والجغرافية وعجز الإقليم عن البقاء اقتصادياً وسكانياً (٥٠) .

وللمشكلة وضعية وحساسية خاصة لدى دول مجلس التعاون لثلاثة أسباب على الأقل هى :

السبب الأول : أن هذه المشكلة قريبة الشبه بمشكلة الصحراء الغربية وإن كانت لاتماثلها فى وضعها وأركانها .

---

٤٨ - مقال اليوت السابق ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

٤٩ - راجع تفاصيل ذلك فى المرجع السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

٥٠ - راجع نقضا للحجج الأندونيسية فى المقال السالف الإشارة إليه فى المرجع السابق ص ٢٤٢ ومابعدها .

السبب الثانى : أن المشكلة تبدو من ذيول تصفية الاستعمار، وتثير حق تقرير المصير بشكل يشبه ذلك الحق عند الشعب الفلسطينى ، ولذلك وجب الحذر فى تحديد المواقف ، خاصة وأن روابطها مع كل من البرتغال وأندونيسيا ، وعدد سكان الإقليم تظهر ملامح هذا الحق .

السبب الثالث : والأهم فهو أن أندونيسيا دولة إسلامية ، وأن النزاع يبدو كأنه بينها وبين البرتغال من ناحية ، كما أنه يبدو وكأن عدم تأييدها فيه ينطوى على جحود بالتضامن الإسلامى ، وقد يضاف إلى ذلك أن أندونيسيا تعلق أهمية بالغة على هذا الموضوع وتنكر أصلا أن هناك نزاعًا حوله .

فكيف كان موقف أعضاء مجلس التعاون فى هذه القضية الحرجة عند التصويت عليها فى الأمم المتحدة خلال فترة البحث (١٩٨٣/٧٨) .

أ - مسألة تيمور أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة [٥١] :

نظرًا لحساسية المشكلة كما ذكرنا، فقد أظهر التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ درجة عالية من التشتت بين التأييد والامتناع عن التصويت ، بحيث كاد المؤيدون يتساوون مع الممتنعين، إذ أيد القرار ٥٩ دولة وامتنع عن التصويت ٤٤ دولة ، كما أن المعارضين للقرار وعددهم ٣١ دولة يمثل حالة نادرة. ويشير القرار إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ويستذكر قرارات الجمعية العامة أعوام ١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٧٧ وكذلك قرارات مجلس الأمن عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ حول المشكلة. وأكد حق تيمور الشرقية الثابت فى الاستقلال وتقرير المصير ومشروعية نضالها فى سبيل ذلك.

ونلاحظ بالنظر إلى ظروف المشكلة ، أن البعد الإسلامى عالميًا لم يؤثر على

---

٥١ - راجع قرارات الجمعية العامة فى الدورة ٣٣ ، مرجع سابق ص ٣٧٣ - ٣٧٥ .

عملية التصويت ، وإنما اصطبغ التصويت أساساً بالطابع السياسى ، كما أن تشابه المشكلة مع مشكلة الصحراء دفع الجزائر إلى تأييد القرار ، في حين عارضه المغرب ، أما السلوك التصويتى لأعضاء مجلس التعاون فقد لوحظ انقسام الدول الست إلى مجموعتين متساويتين، الأولى امتنعت عن التصويت وتضم البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية بما يفسر على أنه نوع من الموافقة على القرار من الوجهة السياسية ، وهو موقف مناهض لأندونيسيا ، ولم يتأثر بالعامل الإسلامى ، ويتضح ذلك إذا علمنا أن أندونيسيا كانت بحاجة ماسة لزيادة عدد المعارضين وتغليبه على عدد المؤيدين حتى يمكنها إسقاط القرار ، لأن القرار قد صدر بالأغلبية البسيطة (٥٩ ضد ٤٤) وهو موقف بالغ الحرج . أما المجموعة الثانية فقد آزرت أندونيسيا من منظور إسلامى وهى السعودية وعمان وقطر ، ولعلنا نذكر أن موقف السعودية هذا يتوازى مع موقفها المؤيد للمغرب أو المدافع عن موقف المغرب فى قضية الصحراء فى تلك الفترة ، كذلك أظهر التصويت تضامن أعضاء الآسيان ASEAN مع أندونيسيا [٥٢] .

ب - مسألة تيمور الشرقية أمام الجمعية العامة فى الدورة الرابعة والثلاثين [٥٣] :

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والثلاثين فى ١٩٧٩/١١/٢١ القرار رقم ٣٤/٤٠ بأغلبية ٦٥ دولة وامتناع ٤٥ دولة ومعارضة ٣١ دولة . وأكدت الجمعية العامة فى هذا القرار على حق شعب تيمور الشرقية الثابت فى تقرير المصير والاستقلال وحقه فى أن يتمكن من تقرير مصيره ومستقبله بحرية تحت رعاية الأمم المتحدة، كما عبرت عن قلقها لمعاناة شعب تيمور الشرقية نتيجة الموقف فى الإقليم ، وقد عكس التصويت اعتدال هذا القرار لعدم ذكره أندونيسيا بالاسم أو مطالبته لها صراحة بالانسحاب ، وقد عارضته السعودية وقطر وعمان كسابق عهدها منذ عرض هذه المشكلة أمام الأمم المتحدة ، كما ظلت البحرين ودولة الإمارات العربية والكويت على موقفها السابق أيضا .

٥٢ - انظر جدول التصويت فى المرجع السابق ص ٣٧٥ .

٥٣ - راجع قرارات الجمعية العامة فى الدورة ٣٤ مرجع سابق ص٣٧٤ - ٣٧٥ .

ج - مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/١٦ حتى ١٩٨٠/١٢/١٧ :

خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة صدر القرار رقم ٣٥/٢٧ (٥٤) فى ١٩٨٠/١١/١١ بأغلبية ٥٨ صوتًا إزاء معارضة كبيرة بلغت ٤٦ دولة ، في حين امتنعت ٣٥ دولة عن التصويت ، وأشار القرار إلى تأكيد مؤتمرات القمة للدول غير المنحازة عامى ٧٦ ، ١٩٧٩ على حق شعب تيمور الشرقية فى تقرير المصير والاستقلال ، وإلى تأكيد الحق فى بيان لمجلس وزراء البرتغال فى ١٩٨٠/٩/١٢ باعتبار البرتغال هى الدولة القائمة بالإدارة ، كما رحب القرار بمبادرة البرتغال كخطوة فى سبيل ممارسة شعب تيمور هذا الحق ، ورغم الاعتدال النسبى لهذا القرار فمن الواضح أنه صدر بأغلبية بسيطة مع وجود معارضة كبيرة له ، وانقسمت دول مجلس التعاون كالأعوام السابقة إلى مجموعتين إحداهما معارضة للقرار (السعودية وعمان وقطر) والأخرى ممتنعة وتضم البحرين ودولة الإمارات العربية ، أما الكويت فقد انتقلت من صفوف الممتنعين عن التصويت إلى صفوف المتغيبين وهذا موقف أقل إحراجا من سابقه لكنه يتساوى معه فى المضمون العملى .

د - مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/١٥ حتى ١٩٨١/١٢/١٨ (٥٥)

أصدرت الجمعية العامة فى تلك الدورة فى اجتماعها رقم ٧٠ فى ١٩٨١/١١/٢٤ القرار رقم ٣٦/٥٠ بأغلبية ٥٤ دولة ضد ٤٢ دولة وامتناع ٤٦ دولة عن التصويت ، وهذه نتيجة حرجة انقسمت الجمعية العامة بموجبها إلى ثلاث مجموعات شبه متساوية ، قل فيها عدد المؤيدين فى القرار عن العام السابق ، في حين

---

٥٤ - راجع قرارات الجمعية العامة فى الدورة ٣٥ مرجع سابق ص ٣٧٤- ٣٧٥ .

٥٥ - راجع قرارات الجمعية العامة فى الدورة ٣٦ مرجع سابق ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

ارتفع عدد المحايدين وهم الدول التى امتنعت "عن التصويت" ، هذا رغم أنه لا جديد فى القرار سوى مناشدة كل الأطراف بما فيها أندونيسيا والبرتغال التعاون مع الأمم المتحدة لضمان تمتع شعب تيمور الشرقية بحق تقرير مصيره ، كما أعرب القرار عن القلق من المجاعة التى اجتاحت الإقليم .

ومن الواضح أن القرار صدر فى نوفمبر ١٩٨١ أى بعد عدة أشهر من قيام مجلس التعاون رسميًا ، ولذلك يفترض أنه حدث تنسيق فى موقف الدول الأعضاء تجاه هذه القضية الحساسة الأمر الذى بدا واضحًا من سلوكها التصويتى على هذا القرار، إذ لأول مرة تجتمع الدول الست الأعضاء فى المجلس على معارضة هذا القرار [٥٦] . ويبدو أن هذا الموقف الموحد لا يتصل بدرجة تشدد القرار أو ليونته من وجهة نظر أندونيسيا ، ولكنه يرجع إلى اقتناع الدول الأعضاء بمنطق السعودية وعمان وقطر فى ضرورة مساندة أندونيسيا على أية حال .

٥ - مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/٢١ حتى ١٩٨٢/١٢/٢١ [٥٧] :

فى هذه الدورة أصدرت الجمعية العامة القرار ٣٧/٣٠ فى ١٩٨٢/١١/٢٣ بأغلبية أضعف من العام السابق بلغت ٥٠ دولة مقابل ٤٦ دولة معارضة وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت، ومعنى هذا تناقض عدد المؤيدين للقرار وارتفاع عدد المحايدين ، فهذا العدد يحسب لصالح أندونيسيا ، وليس فى هذا القرار أى جديد سوى إشارته بصورة أوضح إلى أن البرتغال – "بوصفها الدولة القائمة بالإدارة" – ينبغي أن تمكن شعب تيمور الشرقية من حقه فى تقريرمصيره ، وفى تلك الدورة للمرة الثانية على التوالى بعد قيام مجلس التعاون صوتت دول المجلس جميعًا ضد القرار [٥٨] وكان

---

٥٦ – المرجع السابق ص ٣٩٣ .

٥٧ – قرارات الجمعية العامة فى الدورة ٣٧ مرجع سابق ص ٤٤١ – ٤٤٢ .

٥٨ – راجع قائمة التصويت فى المرجع السابق ص ٤٤٢ .

الموقف فى الدورة السابعة والثلاثين نذيراً بأفول نجم هذه المشكلة ، ولذلك لم تعرض أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة من ٢٠/٩ حتى ١٩٨٣/١٢/٢٠ [٥٩] .

القضايا الثلاث فى إطار منظمة المؤتمر الاسلامى :

لاحظنا غلبة الدافع الإسلامى فى السلوك العام لأعضاء مجلس التعاون عند التصويت على قضيتى قبرص وتيمور الشرقية فى الأمم المتحدة ، في حين غلبت الاعتبارات السياسية فى السلوك التصويتى لهذه الدول فى حالة مشكلة الصحراء الغربية وذلك فى ضوء دراستنا لأطراف كل من هذه القضايا الثلاثة .

وإذا كانت قضية الصحراء الغربية قد وجدت فى منظمة الوحدة الإفريقية مسرحها الرئيسى ، أخذا فى الاعتبار محاولة الوحدة بين المغرب وليبيا [٦٠] ، التى استهدفت دفع المشكلة إلى الإطار العربى ، فلم تحاول أطراف هذه المشكلة الاقتراب بها من منظمة المؤتمر الإسلامى ، حتى لايؤدى وضع المغرب المتميز فى هذه المنظمة إلى تمزيقها حول هذه القضية ، ولكن يلاحظ أن مؤتمر وزراء الخارجية السادس المنعقد فى جدة فى يوليو ١٩٧٥ قد عبر فى بيانه الختامى عن ارتياحه للتفاهم بين المغرب وموريتانيا ، وطالب أسبانيا بالامتناع عن اتخاذ إجراء انفرادى [٦١] وكانت هذه هى الإشارة الوحيدة لمشكلة الصحراء الغربية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى ، حيث احتدم الصراع حولها بعد قليل من إبرام اتفاقية مدريد فى نوفمبر ١٩٧٥ .

أما مشكلة قبرص فقد وجدت تركيا والطائفة التركية القبرصية فى منظمة المؤتمر الإسلامى الإطار الأمثل لمحاولة تقديم الطابع الإسلامى للمشكلة بما يكفل

---

٥٩ - راجع قرارات الجمعية العامة فى الدورة رقم ٣٨ مرجع سابق .

٦٠ - راجع نص اتفاقية وجيزة بين ليبيا والمغرب .

٦١ - راجع بيانات وقرارات مؤتمرات القمة والخارجية ٦٩ - ١٩٨١ الصادر عن منظمة المؤتمر الاسلامى ص ١١٦ ، وكذلك القرار رقم ٦/٤ - ص ١٣٨ .

الحصول على تأييد العالم الإسلامى لقضية هذه الطائفة ، غير أن مداولات أجهزة المؤتمر الإسلامى السياسية مغلقة وليس بها نظام للتصويت ، ولذلك يستحيل رصد السلوك التصويتى لأعضاء مجلس التعاون الخليجى فى هذه القضية على سبيل المقارنة بين موقفها فى هذه المنظمة وفى الأمم المتحدة من القضية نفسها ، علما بأن عرض القضية فى منظمة المؤتمر الإسلامى ميزة ينفرد بها الجانب التركى دون الجانب اليونانى ، ولذلك يفترض أن موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من القضية القبرصية يمثل الحد المقبول بشكل عام من الأعضاء ومن فيها من أعضاء مجلس التعاون ؛ ونظرا للتصادم بين الاعتبار الإسلامى الذى يتشبث به الجانب التركى والذى يقدمه كأساس بطلب المساندة للطائفة التركية ، وبين الاعتبارات السياسية المتمثلة فى مصالح العالم العربى فى الموقف اليونانى المؤيد للقضية العربية، فإنه من المفترض أن يكون التنسيق فى مواقف أعضاء مجلس التعاون تجاه هذه القضية أشد إلحاحًا عن أى إطار آخر .

ومعلوم أن الموقف الإجمالى لمنظمة المؤتمر الإسلامى من المشكلة القبرصية لم يستجب لمطالب الطائفة التركية ، حيث أكد على ضرورة وحدة الجزيرة واستقلالها وعدم انحيازها على أساس المساواة بين عنصرى الأمة : الأتراك واليونانيين ، وتسوية المشكلة على أساس مفاوضات طائفية ، مبديًا تعاطفًا كبيرًا فى التعامل مع الطائفة التركية ، ليس بوصفها أقلية ولكن بوصفها عنصرًا مكافئًا ومناظرًا للعنصر اليونانى[٦٢] .

ويبدو أن أعضاء مجلس التعاون لا يؤيدون تمامًا بعض المواقف المتطرفة فى صدد المشكلة القبرصية ، مثل عقد اجتماعات بعض الأجهزة المنبثقة عن منظمة المؤتمر

---

٦٢ - راجع مواقف اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامى على مستوى القمة والمستوى الوزارى ، وقد أثيرت المشكلة لأول مرة فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى أسطنبول من ١٢-١٥ مايو ١٩٧٦ ، حيث اتخذ المؤتمر القرار رقم ٧/١٦ س الذى أشار إلى الموقف العام الذى أوردناه فى المتن ، والذى سمح لزعيم الجالية التركية بحضور لقاء منظمة المؤتمر الإسلامى كضيف ، راجع بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية ٦٩ - ١٩٨١ الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامى ص ١٩٩ .

الإسلامى فى الجزء التركى من قبرص [٦٣] ، أو إشارة بعض اجتماعات المنظمة إلى أن المشكلة تعد صراعًا قوميًا ودينيًا [٦٤] ، وكذلك إشارة البيان الختامى لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى طرابلس الغرب فى مايو ١٩٧٧ إلى وصف العقيد القذافى للتدخل التركى فى قبرص بأنه مشروع تمامًا [٦٥] .

وأما مشكلة تيمور الشرقية فقد عرضت مرة واحدة أمام المنظمة ، عندما احتدم الجدل فى الأمم المتحدة حولها بعد ضم أندونيسيا لها ، وكان ذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى فى أسطنبول فى مايو ١٩٧٦ ، حيث أرادت أندونيسيا كسب تأييد المنظمة إلى جانبها فأشار البيان الختامى لذلك المؤتمر [٦٦] إلى أنه استمع بالتقدير لبيان وفد أندونيسيا بشأن المشكلة ، وأكد أن تسويتها تقع فى أيدى أبناء شعب الإقليم لأن هذا الحل يكفل لشعب الإقليم ممارسة حقه فى تقرير مصيره وفى صيانة السلام فى المنطقة ، ويبدو أن هذا الموقف لم يرق إلى آمال أندونيسيا ودافعها لعرض المشكلة فآثرت إبعادها عن المنظمة بعد ذلك ، وهذا فى الواقع هو الخط العام الذى اتخذته فى الأمم المتحدة ، حيث ترى أن الإقليم قد انضم بموجب رغبة سكانه ، ولم تعد هناك مشكلة .

---

٦٣ - فقد انعقدت اجتماعات الجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة فى الجزء التركى القبرصى عام ١٩٨٣ ، وأعلنت حكومتها عن إجراءات لمقاطعة إسرائيل وفقا لمطالب وقرارات الغرفة الإسلامية ، كما أن سلطات الإقليم المذكور قد أعلنت عن تبرعها لأنشطة بعض أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامى ، ورغم كل ذلك فإن هذا الإقليم ليس دولة فى نظر المنظمة وبالتالى ليس عضوًا فيها . فى حين أن قبرص التركية عضو فى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع .

٦٤ - راجع البيان الختامى لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثامن المنعقد فى طرابلس من ١٦-٢٢ مايو ١٩٧٧ ، وكذلك الفقرة الأخيرة من قرار المؤتمر نفسه رقم ٨/٦ سص ٢٠٤ من بيانات وقرارات القمة ووزراء الخارجية ، مرجع سابق .

٦٥ - البند ١٦ من البيان المشار إليه ، المرجع السابق ص ٢٣٦ .

٦٦ - البند ٣٠ من البيان ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

الخلاصة :

حاولنا فى هذه الدراسة أن نحدد أثر قيام مجلس التعاون الخليجى على السلوك التصويتى لأعضائه فى الأمم المتحدة ، وذلك برصد هذا السلوك حول ثلاث من القضايا التى تثير خلافًا وتتعدد بصددها اعتبارات تحديد المواقف ، مع الأخذ في الاعتبار الإطار العام الإسلامى فيما يتعلق بمشكلتى تيمور الشرقية وقبرص، وحساسية الاعتبارات العربية فى مشكلة الصحراء الغربية .

ولقد حددنا للدراسة إطاراً زمنيًا متوازيًا عبر ست سنوات يتوسطها تاريخ قيام المجلس (١٩٧٨-١٩٨٣) وأوضحت الدراسة أن المجلس قد نجح فى أن يكون إطاراً لتنسيق المواقف فى كثير من القضايا ، خاصة قضية الحرب العراقية الإيرانية حين مست تطوراتها بشكل مباشر دوائر الأمن العميقة لأعضائه بعد حوادث ضرب إيران للناقلات الكويتية والسعودية .

وإذا كان المجلس لم يتحول بعد إلى مؤسسة لصناعة السياسة الخارجية الموحدة، وإلى جهاز للإشراف على تنفيذ هذه السياسة فى الخارج من خلال توحيد التمثيل الدبلوماسى - فإنه كما يبدو يسير فى هذا الطريق ، خاصة وأن أعضاءه يزدادون تمسكًا به كأداة جماعية مهمة فى ظل تفكك الوضع العربى ، وفوضى النظام الدولى ، وتعاظم مصادر التهديد التى تتربص بالخليج .

ومؤدى هذا التطور فى الوظيفة الدبلوماسية لمجلس التعاون أن يتحول من واقعه الحالى كإطار وحدوى له سمات المنظمة الإقليمية - إلى شكل من أشكال الاتحاد بين أعضائه على أساس وظيفى .

موقف دول المجلس من تلك القضايا بعد عام ١٩٨٤ :

لم يتغير الموقف السياسى لدول المجلس من القضايا السالف معالجتها ، ولكن تغير موقفها التصويتي قليلاً ضمن دائرة موقفها العام ، علماً بأن قضية الصحراء هى التى ظلت وحدها تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة ويجرى التصويت فيها ، ففى عام ١٩٨٤ كانت الحرب العراقية الإيرانية قد بدأت تدخل اهتمامات أمنية جديدة لدول المجلس ، وتواكب ذلك مع استمرار تدهور الموقف العربى والفلسطينى فى الصراع العربى الصهيونى ، ومع تفاقم النزاع حول الصحراء رغم توفر عناصر تسويته سلمياً وصدر قرار الجمعية العامة رقم ٨٧ بأغلبية ٩٠ صوتًا بلا معارضة ، وامتناع ٤٢ عضواً عن التصويت .ويؤكد القرار على حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، وضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو لتهيئة ظروف إجراء الاستفتاء تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية ، والأمم المتحدة ، ودعم مساعى لجنة التنفيذ الإفريقية مع استمرار بحث المشكلة فى لجنة تصفية الاستعمار .

وقد استمر موقف دول المجلس خارج نطاق التأييد أو المعارضة ، ولكنه ظل موزعًا فى الهامش المحايد ، حيث امتنعت السعودية عن التصويت ، في حين تغيبت الدول الخمس الأخرى ، وهو موقف اتخذه المغرب نفسه .

وفى أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ لم تتغير قرارات الجمعية العامة في شيء سوى التركيز بشكل خاص على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب والبوليساريو لوقف القتال وإجراء الاستفتاء ، وعاصر ذلك اشتداد الصراع فى الصحراء ، واستمرار أزمة السياسة المغربية فى إفريقيا ومع الدول التى تعترف بجبهة البوليساريو وربما كان هذا الاتجاه فى قرارات الجمعية العامة هو الذى دفع عدداً من الدول فى مقدمتها المغرب وبعض مؤيديها إلى معارضة القرار .

أما بالنسبة لمواقف دول المجلس ، فقد ظلت كما هى، أى امتناع السعودية ،

وتغيب الدول الأخرى ، ويفسر هذا الموقف بالاعتبارات السابقة نفسها ، مع تغير بسيط هو انشغال دول المجلس فى قضية الصراع العراقى الإيرانى وامتداد آثاره إليها ، وسعيها الدبلوماسى الحثيث لدعم دبلوماسية موحدة (عالجناها فيما بعد) ، ومن خصائصها تشجيع الجزائر للوساطة ، مما جعلها تركز على مواقف الحياد وتبتعد عن المعارضة كما فعل بعضها فى السابق وفى الأوقات الحرجة للمغرب .

والواقع أن التنسيق فى السنوات المشار إليها قد بلغ أوجه فى مواقف دول المجلس، وإن كان التنسيق لم ينقلب إلى موقف موحد ، بسبب ظروف كل عضو ، وهذا لم يكن مطلوباً على أية حال فى هذه المرحلة .

المبحث الخامس

السلوك التصويتي لأعضاء مجلس التعاون في الأمم المتحدة في المرحلة الثانية

ظهرت فى المرحلة الثانية قضايا جديدة كما تطورت القضايا السابق دراستها فى المرحلة الأولى، فقد توقف بحث مشكلة تيمور ، وتراخى بحثها فى الجمعية العامة وإن استمرت البرتغال تناضل لإحراج أندونيسيا ، وآخر محاولاتها رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٥ احتجاجاً على اتفاق بين أندونيسيا وأستراليا للتعاون فى المجال الاقتصادى والتعدينى فى شرق تيمور ، وقد تفادت المحكمة التورط فى هذا النزاع السياسى . أما قضية قبرص فقد عرفت طريقها إلى محاولات التسوية عن طريق المبعوث الخاص دون عرضها على الجمعية العامة ، وهو الموقف نفسه تقريباً فى الصحراء الغربية . أما القضايا الجديدة التى صاحبت التحولات الدولية والإقليمية التى عالجناها فى الفصل الأول وهى أزمة الخليج واختفاء الاتحاد السوفيتى ، فأهمها قضايا حقوق الإنسان فى إيران والعراق والسودان، وسوف نعالج مواقف دول المجلس من هذه القضايا التى تكشف عن ظاهرة سبق تسجيلها وهى تشتت مواقف دول المجلس التى اتسمت بها المرحلة الثانية بسبب انقسام مواقفها وشيوع الخلافات بين بعضها ، وذلك على خلاف مرحلة التنسيق الوثيق فى المرحلة الأولى ، بحيث آذنت بصياغة موقف خليجى موحد .

ملاحظات على سلوك أعضاء المجلس إزاء القضايا الجديدة :

ظهرت فى مرحلة مابعد الحرب الباردة موضوعات جديدة ، أهمها حقوق الإنسان خاصة فى العراق وإيران والسودان وكوسوفو (الجزء المسلم فى يوغوسلافيا

من أصل ألبانى) ونيجيريا ، فضلاً عن المطالبة التقليدية برفع الحظر عن كوبا ، وكلها موضوعات حساسة لدول مجلس التعاون ، ولذلك قد يكون من المفيد دراسة تطور مواقف هذه الدول من هذه القضايا عند التصويت عليها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودلالة هذه المواقف في ضوء التطورات العالمية والإقليمية الجوهرية ، وأهمها من زاوية هذه الدراسة انهيار الاتحاد السوفيتى كأكبر حدث عالمى ، وأزمة الخليج كأهم حدث إقليمى حاسم فى المنطقة ، ودراسة مواقف دول المجلس من هذه القضايا تعكس أمرين واضحين : **الأمر الأول** أن مواقف دول المجلس كانت أقرب إلى التناسق والتوحد مع الموقف الأمريكى من هذه القضايا فى السنوات الأولى لتحرير الكويت رويداً رويداً كلما تباعد الزمن بهذا الحدث ، وهذا أمر طبيعى من حيث إن دول الخليج خاصة القريبة من العراق والتى استشعرت الخطورة الحقيقية والاحتمال الوارد لتعرضها للاعتداء قد شعرت أكثر من غيرها بأهمية العمل الأمريكى الدبلوماسى والعسكرى ، مهما قيل عن المصالح التى حققتها الولايات المتحدة مقابل هذه المساندة.

وتصوير ذلك أنه فى أعوام ٩١-٩٢-٩٣ اتخذت دول الخليج مواقف إن لم تكن مؤيدة للمشروعات المقدمة من الولايات المتحدة أو معارضة لمشروعات عكسية قدمتها دول أخرى - فإنها تقف على مقربة من الموقف الأمريكى فى وقت قد تنعدم فيه أو لا تظهر فيه أسباب أو عوامل أخرى تدفعها إلى اتخاذ مواقف مختلفة ، وبدأ التغيير عام ١٩٩٤ ، ففى ذلك العام قدم للجمعية مشروع قرار يطالب بإنهاء الحصار الاقتصادى والتجاري الأمريكى على كوبا ، وهى قضية على درجة مهمة للولايات المتحدة حتى الآن فأيد المشروع ١٠١ دولة وعارضته دولتان وامتنعت وتغيبت ٤٨ دولة من ضمنها دول المجلس ، فقد تغيبت عن التصويت كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والسعودية في حين امتنعت الكويت عن التصويت ، وفي مقابل هذه الحالة، عندما عرضت قضية جزيرة مايوت القمرية ، وهى تعرض عادة منذ استقلال جزر القمر عام ١٩٧٨ وتطالب الجمعية العامة بانسحاب فرنسا منها ، لم تجد دول المجلس جميعاً عدا قطر حرجا فى مساندة القرار والتصويت معه، وهو موقف ينسجم مع موقفها المماثل فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، ولا علاقة له بموقفها من فرنسا التى كانت عضواً فى التحالف

الدولى لتحرير الكويت ، أما تغيب قطر عن التصويت فربما يرجع إلى محاولتها تحقيق التوازن بين تقاربها التقليدى مع فرنسا خاصة فى مجال الأسلحة ، وبين الالتزام بمواقف بقية أعضاء مجلس التعاون ، حيث لا تلتزم قطر بمثل هذا التوافق حيث سعت قطر إلى الابتعاد بمسافة مناسبة عن مواقف هذه الدول خاصة إزاء إيران ، والعراق ثم إسرائيل فيما بعد ، وقد سبق أن حاولنا تفسير هذه السياسة القطرية التى حكمتها اعتبارات عديدة منها علاقتها بإيران ، وموقف قطر من العراق ، فنزاعها مع السعودية ونزاعها مع البحرين ، وانفرادها دون بقية دول المجلس بموقف من إسرائيل وتقاربها من العراق، وترشيحها لأمين عام لمجلس التعاون مناهضة بذلك المرشح السعودى الذى فاز فى النهاية بعد سحب قطر لمرشحها ٠ (صدر القرار رقم ٤٩/١٨ فى الجلسة ٦٩ فى ١٩٩٤/١١/٢٨ بأغلبية ٨٧ ضد عضوين وامتناع و تغيب ٣٨ من بينها قطر من دول المجلس – انظر المرجع السابق ، ص ٢٤ – ٢٥) ٠

أما عند التصويت على القرار ٤٩/١٩٠ فى ١٩٩٤/١٢/٢٣ فى الجلسة رقم ١٩٩٤ حول تعزيز دور الأمم المتحدة فى زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع عملية إقامة الديمقراطية – فقد أيد القرار ١٥٥ دولة منها خمس دول من أعضاء المجلس وامتناع وتغيب ١٢ دولة فقط منها السعودية وحدها من دول المجلس ولم تعارض القرار سوى إيران ٠

وفى ١٩٩٤/١٢/٢٣ صدر القرار ٤٩/٢٠٠ فى الجلسة نفسها بأغلبية بسيطة (٦٥ مؤيداً منها السعودية والكويت ، ٧٠ دولة بين ممتنع ومتغيب) حيث امتنعت البحرين، وتغيبت الإمارات وقطر وعمان ، وبذلك اقتربت السعودية والكويت من اتجاه التصويت الأمريكى، وابتعدت البحرين، واقتربت الدول المتغيبة من الامتناع، وكان موضوع القرار مهماً للولايات المتحدة وهو إدانة انتهاكات حقوق الإنسان فى كوبا ٠

أما إدانة الجمعية العامة لانتهاكات حقوق الإنسان فى إيران، فقد صدرت الإدانة بأغلبية ٧٤ دولة ضد ٢٥ دولة وامتناع ٥٥ دولة عن التصويت٠ واتخذت عمان

وقطر مجاملة لإيران ضد الولايات المتحدة موقف المعارض للقرار ، في حين فضلت الإمارات والكويت التغيب عن التصويت وامتنعت عن التصويت كل من السعودية والبحرين (القرار رقم ٤٩/٢٠٢) أما إدانة انتهاكات حقوق الانسان فى العراق فى القرار ٤٩/١٠٣ الصادر فى ١٩٩٤/١٢/٢٣ فقد أيدته ١١٤ دولة ضد ٣ دول وامتناع ٤٧ دولة ، وكان ضمن صور الإدانة وأسبابها احتجاز الكويتيين وقمع الأكراد ٠ ولذلك أيدته الكويت والسعودية والإمارات ، في حين فضلت البحرين الامتناع، وتغيبت قطر وعمان.

وعلى العكس فما كاد التصويت على القرار ٤٩/٢٠٤ يبدأ فى اليوم نفسه ، الذى يدين انتهاكات حقوق الإنسان فى كوسوفو ضد المسلمين حتى أجمعت الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون على إدانة هذه الانتهاكات ، ضمن ١١٤ دولة مؤيدة للقرار ولم يعارضه سوى الهند والاتحاد الروسى ٠ وسوف نقدم مزيداً من التحليل المفصل لمواقف دول مجلس التعاون وتطورها فى هذا السياق من الدراسة ٠

الصحراء الغربية : تتخذ القرارات بشأنها بدون تصويت منذ ١٩٨٩، وكانت آخر مرة يتم فيها التصويت عام ١٩٨٨ ، وذلك على القرار ٤٣/٣٣ فى ١٩٨٨/٨/٢٢ فى الاجتماع ٥٩ حيث أيد القرار ٨٦ دولة وامتنع ٥٣ دولة دون معارضة ، حيث أكدت فيه حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره وكلفت الأمين العام بمتابعة الموقف عن كثب ، والملاحظ أن دول المجلس انقسمت عند التصويت : فامتنعت دول المجلس جميعاً عدا الكويت التى تغيبت والامتناع نوع من عدم الرضا عن القرار مجاملة للمغرب ، وأما التغيب فهو تهرب من تحديد دلالة الموقف ٠ وظلت القرارات تصدر حتى الآن دون تصويت مؤكدة على الالتزام باتفاق ١٩٨٨/٨/٣٠ القائم على مقترحات الأمين العام بشأن إجراء استفتاء فى الصحراء تحت إشراف الأمم المتحدة ، ومما يذكر أن الأمين العام الجديد كوفى عنان قد عين منذ يناير ١٩٩٧ مبعوثا خاصا جديدا لقضية الصحراء هو وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جيمس بيكر ، ثم تم تأجيل اجراء الاستفتاء بناء على اقتراح الأمين العام لمدة عام لحين الإنتهاء من الترتيبات الضرورية

رغم إعتراض المغرب على التأجيل .

ثانيا : هناك قضايا جديدة عرفتها المرحلة الجديدة منذ ١٩٩١ وهى قضايا حقوق الإنسان فى دول ذات علاقة خاصة بدول المجلس فى قضية حساسة أصلاً ، وذلك فى العراق والسودان ١٩٩٢ وغيرها .

١ - حقوق الإنسان فى السودان :

بدأت الجمعية العامة منذ ١٩٩٢ فى اتهام حكومة الخرطوم بانتهاكات حقوق الأقليات الدينية ، والسماح بممارسة الرق والعبودية وانتهاك حقوق المواطنين ، ثم أضافت الإرهاب بعد حادث أديس أبابا فى ٢٥ يونيو ١٩٩٥ ، ورفض السودان تسليم المتهمين لأثيوبيا وهو الذى دفع مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على السودان منذ أواسط عام ١٩٩٦ ، والملاحظ أن إثارة قضايا حقوق الإنسان فى السودان منذ ١٩٩٢ وبعد أزمة الخليج نقطة مهمة فى دراسة موقف دول المجلس التى اتهمت السودان بالتواطؤ مع العراق فى غزوه للكويت عام ١٩٩٠ ، ففى عام ١٩٩٢ صدر القرار رقم ٤٧/١٤٢ فى ١٩٩٢/١٢/١٨ الذى يدين السودان بأغلبية ١٠٤ دولة ضد ٨ دول ، وامتناع ٣٣ دولة عن التصويت . ويدل تشتت الأصوات بين المؤيدين والمعارضين والممتنعين ، فيقل عدد المؤيدين ويرتفع عدد المعارضين - على اختلاف المواقف حول قضية جدلية إما بسبب صياغة لاتحظ بالإجماع أو أن الموضوعات التى أشار إليها القرار ليست محل اتفاق نسبى ، والمفاجأة أن السعودية وقطر أظهرتا ضمن الدول المعارضة للقرار ، في حين ظلت بقية الدول الأربع الأخرى على موقف الامتناع عن التصويت . ويبدو لنا أن مثل هذا الموقف الذى ينطوى على تغير جذرى من تأييد انتقاد حالة حقوق الإنسان إلى التعاطف مع السودان يصعب تفسيره .

٢ - حقوق الإنسان فى العراق :

لم يظهر العراق على قائمة الدول التى تنتقد فيها أوضاع حقوق الإنسان إلا عام

١٩٩١ بعد أحداث ١٩٩٠/١٩٩١ ، فقد صدر القرار رقم ١٣٤ فى ١٢/١/١٩٩١ أى بعد أشهر من تحرير الكويت وإنشاء مناطق آمنة للأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب ، وحظر الطيران العراقى جنوب خط عرض ٣٢ جنوبًا وشمال خط عرض ٣٦ درجة شمالا ، وأيد القرار ١٢٩ دولة وامتنع عن التوصيت ١٧ دولة وعارض العراق وحده وأدان القرار استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد المدنيين ، علما بأن الغرب بدأ ينتقد سياسات العراق بعد أن سكت طويلا عندما كان العراق فى حرب مع إيران ، وقد أيد هذا القرار أعضاء المجلس جميعًا ، أما عام ١٩٩٢ فقد صدر القرار رقم ٤٧/١٤٥ بأغلبية ١٢٦ دولة ضد ٢ وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت ، وهنا انقسمت دول المجلس إلى مجموعتين متساويتين الأولى أيدت القرار وهى الكويت ، الإمارات ، السعودية والثانية امتنعت عن التصويت وهى عمان وقطر والبحرين ، وفى عام ١٩٩٣ صدر القرار رقم ٤٨/١٤٤ فى ١٢/٢٠ بأغلبية أقل (١١٦دولة) وامتناع أوسع (٤٣ دولة) ضد دولتين هما العراق والسودان مثل العام السابق ٠

وكانت نتيجة تصويت دول المجلس كالعام السابق وهى الانقسام المتساوى بين مؤيد للقرار وممتنع عن التصويت ، أما فى عام ١٩٩٤ فقد قل عدد المؤيدين لقرار إدانة العراق ، ١١٤ دولة مقابل ١٢٩دولة عام ١٩٩١ ضد ٣ دول مقابل العراق وحدها عام ١٩٩١ وامتناع ٤٧ دولة عن التصويت مقابل ١٧ دولة فقط ، وقد صدر لهذا الغرض القرار رقم ٤٩/٢٠٣ ٠

وانحسر التأييد لقرار إدانة العراق إلى ١١١ صوتًا مقابل امتناع ٥٣ صوتًا ومعارضة ٣ أصوات ، وكان القرار من أشد القرارات صرامة وإدانة للتعذيب والإعدام والاغتيالات والاختفاء القسرى ومصادرة الحريات بعد خمس سنوات من بدء أزمة الخليج ، حيث أيدت القرارالكويت والسعودية لعلاقتهما المباشرة بأحداث غزو العراق وتهديداته ، في حين امتنع عن التصويت كل من الإمارات والبحرين وتغيبت عمان وقطر وهو انقسام ثلاثى متساوٍ بين التأييد والامتناع والتغيب ودلالته واضحة ، وهو أن المؤيدين للقرار لم تلن قناعتهم تجاه العراق ونسيان أحداث الغزو ، أما الإمارات

والبحرين فقد اتجهت مواقفهما نحو الاعتدال ، بل إن الإمارات تطالب منذ فترة بإعادة العراق للصف العربى ونسيان الماضى ، وأخيرا فإن تغيب عمان وقطر ينسجم مع خطهما المتوازن بين العراق وبقية دول المجلس ، بل إن قطر انفردت بمواقف تتضمن التقارب مع العراق .

٣ - حقوق الإنسان فى إيران :

درجت الجمعية العامة على إدانة سجل حقوق الانسان فى إيران ضد الأقليات والمعارضة وسلمان رشدى ، ومطالبتها بالتعاون مع مقرر حقوق الإنسان الخاص بإيران، ومن المفيد متابعة تعزيز مواقف دول مجلس التعاون التى تعكس مواقفهما المتغيرة من إيران ، ففى عام ١٩٨٨ وعقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مباشرة أدانت الجمعية العامة بقرارها رقم ٤٣/١٣٧ الموقف الإيرانى بأغلبية ٦١ دولة ضد ٢٥ دولة وامتناع ٤٤ دولة وكانت دول الخليج الخمس البحرين - الكويت - عمان - قطر - الإمارات ضمن الدول المعارضة للقرار والمؤيدة لإيران ، في حين امتنعت السعودية عن التصويت . وفى عام ١٩٨٩ اتخذ القرار دون تصويت .

وعندما صدر القرار ٤٧/١٤٦ فى ١٩٩٢/١٢/٢٨ بأغلبية ٨٦ دولة ضد ١٦ دولة وامتناع ٣٨ دولة انقسمت دول الخليج إلى فريقين متساويين : الممتنع عن التصويت : وضم السعودية وقطر وعمان ، أى انضمت قطر وعمان إلى السعودية بعد أن كانت ضمن المعارضين لقرار الإدانة عام ١٩٨٨ ، وهو يمثل موقفًا وسطًا بين قبول الإدانة ورفضها ، أما الفريق الثانى فقد نأى بنفسه تمامًا عن المشكلة وضم الكويت والإمارات والبحرين واختار موقف التغيب ، مع أن الإمارات كان يعتقد أنها ستتخذ موقفًا معاديًا لإيران حيث ثارت حينذاك قضية الجزر من جديد خاصة بعد أن قويت شوكة إيران فى أعقاب أزمة الخليج.

وفى عام ١٩٩٣ عادت عمان وقطر بعد توتر علاقاتهما مع الكثير من أعضاء

مجلس التعاون وتطور علاقاتهما بإسرائيل وإيران إلى معارضة قرار إدانة إيران رقم ٨/١٤٥ فى ١٩٩٣/١٢/٢٠ والذى أيدته ٧٤ دولة ضد ٢٣ دولة وامتناع ٥٤ دولة ، أما السعودية فقد ظلت على موقف الامتناع عن التصويت ومعها الإمارات ، وظلت البحرين والكويت على تغيبهما .

وفى عام ١٩٩٤ صدر القرار رقم ٤٩/٢٠٢ فى ١٩٩٤/١٢/٢٣ يدين الممارسات الإيرانية فى مجال حقوق الإنسان بأغلبية ٧٤ دولة ضد ٢٥ دولة وامتناع ٥٥ دولة . احتفظت عمان وقطر بموقف المعارض للقرار وانتقلت البحرين إلى الموقف السعودى الممتنع عن التصويت بعد أن تغيبت البحرين عام ١٩٩٣ ، أما الإمارات فقد غيرت موقفها من الامتناع إلى التغيب وهو موقف أقل التزامًا وأكثر حيدة .

أما عام ١٩٩٥ فقد أدانت الجمعية العامة إيران بقرارها رقم ٥٠/١٨٨ الصادر فى ١٩٩٥/١٢/٢٢ فأيدته ٧٨ دولة ضد ٢٧دولة وامتناع ٥٨ دولة عن التصويت ولم يعارضه من دول مجلس التعاون سوى قطر ، أما بقية أعضاء المجلس فقد امتنعت عن التصويت .

المبحث السادس

مجلس التعاون والقضية الأفغانية

مرت القضية الأفغانية من حيث موقف المجلس منها بمرحلتين ، الأولى : من الغزو حتى الانسحاب السوفيتى الكامل عام ١٩٩٠ ، والثانية من ١٩٩٠حتى١٩٩٧ وشهدت الصراع بين المجاهدين .

المرحلة الأولى : ١٩٨٠ - ١٩٨٩ :

عالجنا فى دراسة سابقة [٦٧] الانعكاسات السياسية والاستراتيجية لغزو أفغانستان على الخليج ، وانتهينا إلى أن هذا الغزو كان أحد دوافع قيام مجلس التعاون على أساس أن الغزو جعل موسكو تدخل الخليج ضمن دائرة مصالحها متحدية بذلك مفهوم الاحتكار السياسى الأمريكى ، والذى غذته واشنطن فى عقول أبناء الخليج ، بحيث حاولت إقناعهم بأن التكاتف لمعاداة موسكو أهم من الالتفات إلى مصادر "ثانوية" للتهديد مثل إسرائيل ، وهو الأمر الذى رفضه أبناء الخليج[٦٨] .

وقد تطورت القضية الأفغانية وتعددت أبعادها ، فاندلعت المقاومة الأفغامية المسلحة ضد القوات الغازية ، كما تزايد الرفض العالمى لهذا الغزو ، واشتد استنكاره لأساليب بطشه للمجاهدين الأفغان ، وأثار موجة حادة من الكراهية والعداء لموسكو

---

٦٧ - راجع القضية الأفغانية فى الإطار الإسلامى كتابنا "أصول التنظيم الإسلامى الدولى: القاهرة ١٩٨٨ ، الفصل السابع ، المبحث الثالث .

٦٨ - راجع التفاصيل بكتابنا " الإطار القانونى والسياسى ..." مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .

فى العالم الإسلامى ، والشعور بخيبة الأمل فى ربوع العالم الثالث ، وتلخصت القضية فى مطالبة موسكو بسحب قواتها ، والتعاطف مع اللاجئين الأفغان ومتابعة جهود الأمم المتحدة فى ترتيب المفاوضات غير المباشرة بين كابول وإسلام أباد فى جنيف ، في حين ترى المقاومة الأفغانية أن القضية تنحصر بين القوة الغازية وهى موسكو ، وبين الممثل الوحيد للشعب الأفغانى وهى المقاومة الأفغانية ، ولذلك فإن المفاوضات يجب أن تقوم بين موسكو والمقاومة وحدهما .

وإذا كان الغزو السوفيتي واستمراره قد ظل موضوعًا ساخنًا فى الحرب الباردة بين العملاقين ، فإن تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، وتطورات الصراع فى الشرق الأوسط ، قد خلقت موقفًا غريبًا تجاه موسكو فى الخليج ، ومؤدى هذا الموقف هو مضاعفة المكاسب السوفيتية فى الخليج وتزايد القبول الخليجى لموسكو بسبب السياسة السوفيتية التى يقدرها أعضاء مجلس التعاون من الحرب العراقية الإيرانية ومن الصراع العربى الصهيونى ، في حين لم تغفل هذه الدول وجود الغزو واستمراره ، ولكنها تقدر لواشنطن مساندتها للمجاهدين ومناهضتها لهذا الغزو ، وإن أخذت عليها انحيازها الواضح لإسرائيل [٦٩] .

والواقع أن واشنطن ظلت تؤكد أن الغزو السوفيتى قصد به - ضمن أهداف أخرى - الاقتراب من الخليج والسيطرة عليه ، في حين ظلت موسكو وأصدقاؤها فى المنطقة العربية تؤكد أن الغزو لا علاقة له ألبتة بالخليج ، بل قد يكون موجهًا أصلاً للولايات المتحدة ضمن صراع الحرب الباردة العالمية بينهما [٧٠] ، وقد يختلف المحللون حول آثار الغزو واستمراره على الخليج [٧١] ، ولكننا نعتقد أن الاقتراب الدبلوماسى والعسكرى السوفيتى من الخليج لم يتم بسبب

---

٦٩ - كتابنا "أصول التنظيم الإسلامى " الفصل السابع .

٧٠ - المرجع السابق .

٧١ - المرجع نفسه.

أفغانستان ، وإنما بسبب استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، وعلى هامش الحرب يجب تفسير جميع المكاسب السوفيتية فى الخليج .

فما موقف مجلس التعاون من الغزو السوفيتى وانعكاس ذلك على موقفه من موسكو ، وما تفسير هذا الموقف ؟

أولاً - موقف مجلس التعاون من غزو أفغانستان :

منذ نشأة مجلس التعاون عام ١٩٨١ وردت الإشارة فى قراراته إلى المشكلة الأفغانية مرة واحدة ، إذ جاء فى بيان الدورة الثانية للمجلس الأعلى (الرياض - نوفمبر ١٩٨١ م) أن المجلس قد "استعرض الوضع فى أفغانستان ومايشكله من مخاطر ، ليس فقط على أمن المنطقة واستقلالها ، وإنما على السلام العالمى ، وأكد تمسكه بقرارات المؤتمر الإسلامى بهذا الخصوص [٧٢] ، ولايمكن أن تكون هذه الإشارة اليتيمة تعبيراً عن عدم اكتراث المجلس بالمشكلة التى تفاقمت عاماً بعد عام ، ولكن تفسير ذلك لدينا هو أن المجلس رأى أن للمشكلة نطاقات أخرى تعالج فيها بشكل أوسع مثل منظمة المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة ، فضلاً عن مواقف دوله فرادى التى تعلنها باستمرار من هذه المشكلة ، وبذلك يقتصر جدول أعمال القمة والمجلس الوزارى على قضايا الخليج ومايرتبط بها مباشرة مثل الصراع العربى الصهيونى ومضاعفاته والوضع العربى .

والواقع أن لموسكو تأثيراً على الموقف من شقى المشكلة وهما الانسحاب ، والمقاومة الأفغانية ، ولايمكن الفصل بين الموقفين .

ثانيًا - مجلس التعاون والمشكلة الأفغانية فى الأمم المتحدة :

تبحث الجميعة العامة للأمم المتحدة الغزو السوفيتى لأفغانستان تحت بند

٧٢ - قرارات الدورة الثانية .

"الموقف فى أفغانستان وانعكاساته على السلم والأمن الدوليين" منذ يناير ١٩٨٠ أى بعد أيام من وقوع ذلك الغزو ، حيث بحث الموضوع فى دورتها الطارئة السادسة المنعقدة حينذاك ، وتحدد موقف الأمم المتحدة منذ البداية فى المطالبة بسحب القوات الأجنبية وتسوية المشكلة سياسيًا بما يكفل الحفاظ على استقلال أفغانستان وحق شعبها فى تقرير مصيره ، وعدم التدخل فى شئونها وعدم انحيازها ، والسعى عن طريق الممثل الخاص للأمين العام لتحقيق هذا الحل السلمى ، ورغم أن هذا الموقف عُدَّ مناهضًا للاتحاد السوفيتي ، وعملت الدبلوماسية السوفيتية بكل قوة على منع الدول من تأييده ، فقد أيدت هذا الموقف بلا تحفظ الدول الأعضاء فى مجلس التعاون ، ولم يشذ عن ذلك موقف الدول الأعضاء فى المجلس التى كانت تتبادل مع موسكو العلاقات الدبلوماسية منذ البداية مثل الكويت ، أو التى أقامت فيما بعد مثل هذه العلاقات وهى عمان [٧٣] ، والإمارات العربية المتحدة وقطر ، أو تلك التى لا تقيم مثل هذه العلاقات ، وقد ظلت المشكلة موضع اهتمام منظمة المؤتمر الإسلامى ، حيث تعبر الدول الأعضاء وقرارات المنظمة عن مواقف واضحة مؤيدة للقضية الأفغانية [٧٤]، رغم أن لبعض الدول فى المنظمة تحفظات على هذه المواقف بسبب وجهات نظر مختلفة وعلاقات مع موسكو، وعبرت هذه الدول عن مواقفها هى عند التصويت على قرارات الجمعية العامة ، وفى كلمات وفودها فى الجلسات العامة .

وبعد مبادرة جورباتشوف الخاصة بتسوية القضية الأفغانية فى يناير ١٩٨٨ بدأت ترتيبات التسوية فى الظهور فتشكلت حكومة مؤقتة من المجاهدين فى ١٩٨٨/٢/٢٨ [٧٥]، كما تقرر أن تنسحب القوات السوفيتية وفق جدول زمنى ، وبذلك تتخلص موسكو من أهم معوقات سياستها فى الخليج والعالم الإسلامى ، كما تتجنب الاستنزاف السياسى والاقتصادى والدبلوماسى لمواردها ، والضغوط الدولية المختلفة.

---

٧٣ - راجع على سبيل المثال بيان مندوب عمان فى جلسة ١٩٨٦/٩/٢٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة رقم PV 14 A. ٩ وكذلك أهم نقاط البيان فى "الوقائع" فبراير ١٩٨٧ ، السنة الثامنة ، العدد ١ ، ص ٨٤٤ .

٧٤ - أصول التنظيم الإسلامى الدولى ، مرجع سابق ، الفصل السابع .

٧٥ - حول الحكومة الأفغانية المؤقتة التى شكلها المجاهدون ، راجع الشرق الأوسط ، ١٩٨٨/٢/٢٩ ، ص ١ - ٣٠

وقد تم التوقيع فى جنيف فى ١٩٨٨/٤/١٥ على اتفاق تسوية القضية الأفغانية بين الحكومتين الأفغانية والباكستانية بحضور كل من الأمين العام للأمم المتحدة ، ووزيرى خارجيتى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (٧٦) ، أى إن الاتفاق يضم أربعة أطراف هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وباكستان وأفغانستان ، وتجاهل الطرف الرئيسى صاحب الحق الشرعى وهو المقاومة الأفغانية ، ولذلك رفضته المقاومة واستمرت فى تصديها للغزو وقواته ، مما اضطر الرئيس الأفغانى إلى أن يقدم عروضاً للسلام ويطلب وساطات مصرية وسعودية ، ويعلن عن استعداده للتفاوض مع المقاومة فى أى مكان واقترح لذلك مكة المكرمة (٧٧) .

المرحلة الثانية: ١٩٩٠ - ١٩٩٨صراع المجاهدين*

بعد انتهاء المرحلة الأولى من المشكلة الأفغانية بانسحاب القوات السوفيتية والتى تميزت بأنها مرحلة الجهاد الأفغانى ذى الطابع الإسلامى ضد الغزو العسكرى الأجنبى الملحد - عرفت أفغانستان مرحلة أكثر خطورة تصادف أنها بدأت فى توقيت المرحلة الثانية نفسها التى شهدت انهيار الاتحاد السوفيتى وأزمة الخليج ، وهى مصادفات قد تجد لها بعض التبرير العلمى خاصة وأن بعض الدراسات تربط بين أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى وتورطه فيما عرف بفيتنام السوفيتية والتى عجلت بسقوطه فكان الانسحاب السوفيتى بادرة على أن القوى السوفيتية ، تنحسر وأن هذا الانسحاب كان أحد مؤشرات السقوط العظيم ، وقد اشتغلت كل الفصائل الأفغانية التى شاركت فى الجهاد ضد السوفيت فى صراع أخوى دموى بين ثمان من الفصائل الرئيسية دفعت بالبلاد حتى كتابة هذه السطور إلى مصير مجهول ، يكفى أن نشير

---

٧٦ - راجع للتفاصيل الفاينانشيال تايمز ١٩٨٨/٤/١٦، ص ٢ .

٧٧ - الشرق الأوسط ١٩٨٨/١٠/٢٤ .

*راجع حول هذا الموضوع دراسة مفصلة قدمت في ندوة " الصراع الأفغاني " التي نظمها مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧ .

إلى أن الحرب الأهلية الأفغانية وهى أكثر نكالا من حرب الجهاد قد كلفت الشعب الأفغانى مالا يقل عن عشرة ملايين شهيد ، ومثله تقريبا من المشوهين وذوى العاهات ، فضلاً عن الدمار المادى الذى أصاب البنية الأساسية لبلاد أثقل كاهلها الفقر والتخلف، ووجه الخطر فى المرحلة الثانية هو أن الدول الإسلامية التى كانت مجمعة على مساندة الجهاد قد تفرقت شيعًا بين مساند لفصيل أو آخر أو غير مكترث بالملحمة الأفغانية فى ثوبها الجديد ، وانعكست الصراعات بين الدول الإسلامية على صفحة الصراع الأفغانى ، وانتهى الأمر بظهور حركة الطالبان التى أطاحت بالفرسان الثلاثة: دستم الشيوعى ، وأحمد شاه مسعود بطل الجهاد الأفغانى وأخيرا ربانى رئيس الدولة ، ويكاد النصر أن ينعقد لهذه الحركة خاصة بعد أن استولت على أكثر من ٩٠٪ من الأقاليم وبدأت بعض الدول المهمة مثل السعودية وباكستان ودول الخليج الأخرى فى الاعتراف بها ، وهو أمر قد لايلقى رضا بعض الدول الإسلامية الأخرى مثل إيران؛ ولذلك لن يقدر للصراع الأفغانى أن يطوى صفحته إلا إذا اتفقت كلمة الدول الإسلامية على أن مصلحة الشعب الأفغانى تتطلب حكومة قوية قادرة على إعادة الاستقرار والأمن للشعب الذى عانى من مرحلتى الجهاد والحرب الأهلية .

وفى ضوء ماتقدم فإن موقف مجلس التعاون الذى ساند الجهاد الأفغانى قد أبدى ألمه من استمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان ، وحفلت قرارات القمة والمؤتمرات الوزارية باهتمام المجلس بهذا الصراع وطالبت أطراف الصراع بأن يصلوا إلى كلمة سواء على أى نحو ينهى الحرب ويعيد الاستقرار .

ومما يذكر أن السعودية والامارات إلى جانب باكستان هي الدول الثلاث وحدها التي أعترفت بحركة الطاليبان ، وإن كانت السعودية قد جمدت علاقاتها الدبلوماسية معها وسحبت بعثتها من كابول خلال سبتمبر ١٩٩٨ على إثر تصريحات أسامة بن لادن بمسئوليته عن تفجيرات وقعت في الخبر والرياض في سنوات سابقة وراح ضحيتها عسكريون سعوديون وأمريكيون .

الفصل السادس

مجلس التعاون
والحرب العراقية الإيرانية

تدهورت العلاقات الإيرانية العراقية منذ قيام الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ وانتهى التوتر فى هذه العلاقات إلى اندلاع الحرب بين البلدين فى سبتمبر ١٩٨٠ ، وفى هذه الأثناء ألغى الطرفان اتفاقات الحدود بينهما، حيث ألغى العراق اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥، وألغت إيران منذ عام ١٩٦٩ اتفاق ١٩٣٧ [١] .

ولما كان الصراع بين أقوى دولتين فى الخليج ، وهو صراع تاريخى ، يشكل فصلاً جديداً وخطيراً فى تاريخ الخليج الحديث ، فقد كان طبيعيًا أن يؤدى اندلاع الحرب بينهما إلى قلق الدول الخليجية المجاورة .

وقد نشبت الحرب فى إطار عدد من التطورات التى تتصل بطرفى الصراع ، والتى تتعلق بمرحلة حاسمة من مراحل الصراع العربى الإسرائيلى .

---

١ – انظر في تفصيل الموقفين الإيراني والعراقي من اتفاقيتي ١٩٣٧ ، ١٩٧٥.

Tarek Ismail, Iran and IraqThe
roots of a conflict, Syracuse Univer, Press, 1982.

عرض وتقديم د. عبدالله الأشعل في مجلة التعاون – عدد أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

المطلب الأول

الأوضاع الإقليمية والعالمية السائدة وقت نشوب الحرب

١ - منذ زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ قاد العراق الاتجاه الذى تبلور فى العالم العربى لمناهضة اتجاه المصالحة المصرية الإسرائيلية ، وأسفرت الجهود العراقية عن عقد قمة عربية فى بغداد إثر توقيع مصر مع إسرائيل على اتفاقيتى كامب ديفيد، حيث اتخذت هذه القمة عدداً من القرارات التى نفذت عندما وقعت مصر وإسرائيل على اتفاقية السلام فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وأهم القرارات العربية المناهضة لمصر هى نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، وتعليق عضوية مصر ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها [٢] . وقد بدا أن مصر قد خرجت من الساحة العربية ، وأصبح الوضع أكثر إغراء للعراق للقيام بدور حيوى فى السياسات العربية ، خاصة وأن هذا الاتجاه العربى الذى شجعه الاتحاد السوفيتى ، وانضمت إليه إيران عقب ثورتها ، قد نجح فى تعليق عضوية مصر أيضًا فى منظمة المؤتمر الاسلامى [٣] وشكل

---

٢ - أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية عدا ليبيا وسوريا والجزائر بعد قرار القمة العربية الطارئة فى عمان - الأردن فى نوفمبر ١٩٨٧ الذى ترك لكل دولة حرية تقرير هذا الموضوع . وهذا القرار يختلف عن قرار قمة بغداد بقطع العلاقات .

٣ - راجع كتابنا" أصول التنظيم الإسلامى الدولى" ، القاهرة ١٩٨٨ ، الفصلين الرابع والسابع .

ضغوطاً هائلة عليها فى حركة عدم الانحياز وفى بعض أجهزة الأمم المتحدة [٤] ولكن اشتراك إيران مع الاتجاه العربى فى معاداة مصر ، وإن حقق بعض المكاسب السياسية لإيران مع العالم العربى ، فإنه لم يخفف عوامل العداء التى أخذت تتنامى منذ الثورة الإسلامية بينها وبين العراق ، بل وجد العراق فى الثورة الإيرانية قوة جديدة تناهض طموحه فى الخليج والعالم العربى ، وحلمه فى تصحيح أوضاع الحدود مع إيران، حيث شعر بغبن لحقه فى اتفاق الجزائر ولكنه كان مضطراً للسكوت عليه [٥] درءاً لضرر أكبر .

٢ - ومن ناحية أخرى ، فإن إيران قد أوضحت أهدافها فى نشر الثورة الإسلامية فى المنطقة ، وعزمها على أن يكون الخليج نطاقها الحيوى الطبيعى ، وهذا يصطدم مع السياسات العراقية ، ويشيع القلق بين الدول العربية الخليجية التى استبشرت خيراً بالثورة الإسلامية ومبادئها .

٣ - ومن ناحية ثالثة ، فإن شعارات الثورة الإسلامية وسياساتها تجاه المسلمين السوفييت وقمعها لحزب توده الشيوعى ، وإلغاءها للاتفاقية الإيرانية السوفيتية لعام ١٩٢١ ، ومناهضتها للاتحاد السوفيتى، كقوة استعمارية، خاصة بعد غزوه لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ - كل ذلك أشاع القلق فى نفس موسكو تجاه هذه الثورة وتوجهاتها ، وتهديدها المباشر للأمن السوفيتى، مقابل ذلك لم تكن موسكو تشعر بكامل الرضا من موقف الحكومة العراقية من الشيوعيين العراقيين ،

---

٤ - حاولت بعض الدول العربية نقل المركز الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرقى البحر المتوسط من الإسكندرية إلى عمان ، واستصدرت لذلك فتوى عام ١٩٨٠ من محكمة العدل الدولية حول تفسير اتفاقية المقر بين مصر والمنظمة عام ١٩٥١ ، وأوصت المحكمة بالتفاوض بين مصر والمنظمة لتسوية المشكلة . انظر عرضنا لهذه الفتوى فى المجلة المصرية للقانون الدولى لعام ١٩٧٩ بقسم القضاء الدولى .

٥ - راجع فى تفصيل الموقف العراقى من اتفاقية الجزائر وتطوره رسالة الدكتوراه التى قدمها على إبراهيم إلى جامعة نيس عام ١٩٨٥ La violation des obligations conventionnelles au regard du droit international public : analayse juridique du conflit Iraqo - Iranien, P. 200-284.

وجزعها من بشائر ارتفاع أسهم العراق فى السياسات العربية والخليج ، فيضطر ذلك موسكو إلى تعديل الكثير من قواعد ومبادئ سياستها فى المنطقة ، ولذلك ربما رحبت موسكو بفكرة الصدام العراقى الإيرانى ، لعله يسفر عن تقليم أظافر القوتين بما يسمح لموسكو بانتهاج خط سياسى مريح فى المنطقة .

٤ - ومن ناحية رابعة لم تكن الولايات المتحدة أقل من موسكو تبرماً من العراق وإيران وتأمل هى الأخرى فى ذلك الصدام بينهما ، فإيران كانت تحتجز الدبلوماسيين الأمريكيين بعد أن اقتحم الحرس الثورى الإيرانى السفارة الأمريكية واستولى على مستنداتها ووثائقها واحتجز العاملين فيها حتى تسلم واشنطن الشاه الهارب بأمواله إلى الولايات المتحدة ، وطال احتجاز الرهائن ، وفشلت كل الجهود لتخليصهم بما فى ذلك محاولة عسكرية أمريكية فاشلة ، أما العراق فكان يتزعم حملة العداء للولايات المتحدة وقطع علاقاته الدبلوماسية معها منذ ١٩٦٧ ، كما أن اتجاهاته المناهضة لخط السلام المصرى الإسرائيلى ، وكسبه أرضية من وراء ذلك فى العالم العربى ، وانعكاسات ذلك سلبًا على الدبلوماسية الأمريكية - قد ولد الأمل لدى إسرائيل والولايات المتحدة فى توريط إيران خاصة فى ضوء سياساتها المناهضة لإسرائيل ، والمؤيدة للقضية الفلسطينية ، والمهددة لأوضاع الخليج والمصالح الأمريكية فيه ، وانعكاسات هذه السياسات فى العالم الإسلامى ، وضررها على إسرائيل والولايات المتحدة ، فضلاً عن أن إيران قد اندفعت كطرف فى الصراع العربى الإسرائيلى [٦] ، وهذا التطور ضمن اعتبارات أخرى - دفع

---

٦ - من ذلك أن إيران حولت البعثة الإسرائيلية إلى سفارة فلسطينية ، وبادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وكان السبب الظاهر هو سعيها للسلام مع إسرائيل ، وأما السبب الآخر فهو موقف مصر من الشاه واستضافتها له وتأييده ضد الثورة ، ومن ذلك أيضا انضمام المجاهدين الإيرانيين للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد إسرائيل ، وكذلك شعارات الثورة المناهضة لإسرائيل والصهيونية والمطالبة باستعادة القدس الشريف . انظر أيضا مقال أبو الحسن بنى صدرأول رئيس جمهورية في إيران الإسلامية فى مجلة الدراسات الفلسطينية (باللغة الفرنسية العدد ٢٤ ، ١٩٨٦ حول إيران والقضية الفلسطينية) ص ٤١ - ٤٨ .

إسرائيل للاستفادة من الصرع الجديد إلى أقصى مدى ، بسبب الارتباط الذى ازداد وضوحًا بين الخليج والشرق الأوسط (٧) .

هكذا بدت العلاقات الإيرانية العراقية تتجه بشدة نحو الصدام فى إطار إقليمى وعالمى ليست له مصلحة فى تفادى هذا الصدام (٨) .

والثابت أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية كان من أهم الاعتبارات التى كانت ماثلة أمام دول الخليج العربية وهى تتجه بعد ثلاثة أشهر من نشوبها نحو الإعلان عن عزمها على قيام مجلس التعاون (٩) . ثم صارت هذه الحرب محورًا رئيسيًا فى أعمال المجلس .

٧- راجع بعض التفاصيل عن الارتباط بين أزمتى الخليج والشرق الأوسط فى تقرير " ندوة التوقعات المستقبلية لحرب الخليج " بالقاهرة من ٢٤-٢٨ نوفمبر ١٩٨٦ ، التعاون ، يناير ١٩٨٧ ص ١٩٩ ومابعدها . وراجع أيضا فى مضمون الارتباط من وجهة النظر السوفيتية والأوربية والعربية والفلسطينية ، الكتاب الذى حرره وليد الخالدى وكميل منصور بعنوان Palestine and the Gulf والصادر عام ١٩٨٢ عن مركز الدراسات الفلسطينية فى بيروت ، الصفحات ١٠٩-١١٩-١٦١-١٩٨-٢٦٥-٢٩١-٣١٥-٣٤٤ .

٨ – انظر فى الطبيعة التصادمية لنظامى الحكم وسياسات إيران والعراق Robert Litwak, Security in the Persian Gulf, 1981, reviewed in the World Politics, 1987, No. 1 , P. 608.

٩ – راجع تفصيلا لذلك فى كتابنا الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى ، القاهرة – دار النهضة العربية ١٩٨٨ ، ص ١٩٦ – ٢١٨ ، والفصل الأول .

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في موقف المجلس من الحرب

تطور موقف المجلس من الحرب وطرفيها بتطور مراحلها وآثارها واتساع أبعادها وتعثر محاولات تسويتها ، واتسعت محاولات المجلس فتجاوزت جهوده إلى التأثير سياسيًا ودبلوماسيًا فى مواقف الأمم المتحدة والجامعة العربية ، عندما اتجه المجلس إلى العالم العربى بعد أن صارت أخطار الحرب تتخطى بضررها أمن الخليج إلى الأمن القومى العربى والعالمى .

وقد تأثرت مواقف المجلس باعتبارات خمسة رئيسية على الأقل وهى :

١- تطور الحرب ذاتها وتفاقم آثارها فى البلدين المتحاربين وفى المنطقة .

٢ - الأضرار التى لحقت بشعبى البلدين المسلمين ، والبيئة البحرية ، وأمن الملاحة فى الخليج ، والأضرار الاقتصادية التى تواكبت مع أزمة أوبك وتدهور الموارد المالية النفطية ، فضلاً عن تهديد الأمن الداخلى والقومى العربى الخليجى ، وتزايد احتمالات التدخل الأجنبى ، ثم حدوثه فعلاً .

٣ - دبلوماسية الطرفين المتحاربين ومواقفهما إزاء أعضاء المجلس ، حيث حرصت إيران والعراق على كسب دول المجلس إلى جانبها .

٤ - احتلال إيران لأراضى عراقية ، ورفضها لعروض التسوية ، وتمسكها بشروطها الخاصة لوقف الحرب ، وأول هذه الشروط تحديد من البادىء بالقتال ، وتوتر علاقاتها مع بعض دول المجلس مثل الكويت ، والبحرين إلى حد ما ، وأخيرا السعودية خاصة بعد أحداث الحجاج الإيرانيين فى الحرم المكى قبل ساعات من بدء شعائر الحج فى أغسطس ١٩٨٧ .

٥ - الضرر الفادح الذى لحق بالقضية العربية من جراء تطور الحرب وتعقد آثارها ، وحسب من جوانب هذا الضرر تمكين إسرائيل من إقامة جسر بينها وبين إيران مما كشفته قضية إيران جيت منذ أواخر ١٩٨٦ ، ومنح إسرائيل الفرصة للقضاء على إيران كقوة عربية أساسية فى الجبهة الشرقية ، وتحجيم القدرات العربية ، وإثارة العداء والصراع بين إيران من ناحية والدول العربية والخليجية من ناحية أخرى ، وحرمان الأوبك من فرصة التعاون العربى الإيرانى لتحقيق تماسكها وأحيائها ، ونقل الاهتمام بالصراع العربى الصهيونى إلى الصراع العربى الإيرانى فى الخليج، بل إن هذه الجبهة الجديدة التى ساهم أعداء الإسلام والعروبة فى إشعالها قد أشاعت الانقسام إلى حد مافى الصفوف العربية، ومكنت إسرائيل من اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وضرب منظمة التحرير، ومالحقها من أضرار تالية خطيرة، كما أن استمرار هذه الحرب أدى إلى شلل جهود تسوية القضية الفلسطينية ، واستمرار تعنت إسرائيل مما أدى إلى ضرورة التئام الصفوف العربية ، وهو مااقتضى إعادة مصر إلى الصف العربى بقرار القمة الطارئة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ (١٠) .

وعلى صعيد التنافر السوفيتى الأمريكى ، كانت الحصيلة النهائية من ١٩٨٠حتى ١٩٨٨ لصالح الاتحاد السوفيتى حيث أمكنه التقدم فى علاقاته

١٠ - أوجز الخطاب الافتتاحى للملك حسين فى القمة العربية الطارئة فى عمان فى ١٩٨٧/١١/٧ هذه النتائج وكذلك كلمة أمين عام الجامعة العربية ، ومداولات المؤتمر والبيان الختامى .

الدبلوماسية ، فعزز علاقاته السياسية مع الكويت ، وأقام علاقات جديدة مع الإمارات وعمان ، وانفتحت آفاق التطور فى هذا السبيل بشكل ظاهر مع البحرين والسعودية [١١] ، حتى راجت توقعات المراقبين خاصة فى أعقاب زيارة وزير الخارجية السعودى لموسكو فى أواخر يناير ١٩٨٨ وزيارة بولياكوف للرياض لأول مرة فى فبراير ١٩٨٨ – بقرب إقامة العلاقات السعودية السوفيتية [١٢] .

١١ – كتابنا "الإطار القانونى" ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ – ٢١٨ .

١٢ – انظر توقعات الصحف الخليجية ومثالها الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٨/٢/١ ، ثم الواشنطن تايمز ١٩٨٨/١/٣١ ، وازدادت هذه التوقعات بعد زيارة بولياكوف للرياض بعد ذلك . انظر فى ذلك واشنطن بوست يوم ١٩٨٨/٢/٢٢ .

المطلب الثالث

مجمل موقف مجلس التعاون

وخصائصه من الحرب العراقية الإيرانية

يعد موقف مجلس التعاون من الحرب العراقية الإيرانية حسبما عبرت عنه قراراته انعكاسًا للموقف العام لدوله كل على حدة من مختلف النقاط المتصلة بهذه الحرب ، فهناك موقف إجماعي من بعض هذه النقاط ، واختلافات فى التفاصيل في بعض النقاط الأخرى ، ولكن تلك الاختلافات سمحت بقيام جبهة عريضة من الموقف الخليجي الذى تسعى دبلوماسية المجلس إلى تحقيقه ، باعتبار أن قضية الحرب العراقية الإيرانية تتقدم سواها فى سلم اهتمامات دول المجلس جميعًا .

والحق أن الاختلافات فى تفاصيل بعض المواقف ترجع إلى تقدير معين للدولة المعنية بفرص السلام ، ومدى كثافة الدبلوماسية الإيرانية أو العراقية للتأثير على مواقفها ، فضلاً عن أخذ هذه الدولة فى الاعتبار مجمل مصالحها الوطنية ، فالتوتر فى العلاقات الثنائية بين إيران وكل من الكويت والسعودية ، وفي المقابل الاتصالات الإيرانية بكل من عمان ودولة الإمارات العربية ، خلق - مع عوامل أخرى - درجة من الاختلاف فى تقدير فرص السلام ووقف الحرب ، ولكن هذا الاختلاف لم يمنع نشوء موقف عام خليجى فى مجلس التعاون تبرز عناصره وخصائصه فى النقاط التالية:

١ – إن الصراع العراقى الإيرانى صراع ثنائى، ولكن تتعدى آثاره أطرافه إلى منطقة الخليج والمنطقة العربية بل وميزان القوى العالمى ، عندما تطورت الأمور بدخول السفن الحربية الأجنبية إلى مياه الخليج ، وإن آثار هذا الصراع هى تلك التى أوردنا بعضها ، سواء بصدد الصراع العربى الإسرائيلى أو فى منطقة الخليج نفسها ٠

٢ – إنه رغم اتساع آثار الحرب ومن أهمها إحداث التوتر فى العلاقات الإيرانية مع الكويت والسعودية، فلايزال هذا الصراع قانونًا صراعًا ثنائيًا امتدت ألسنة اللهب فيه إلى غير أطرافه ، ولاتزال الدول الأخرى إزاءه دولاً محايدة ٠

٣ – إن هذا الصراع باستمراره واتساع مخاطره وأضراره ، وخاصة على طرفيه وأمن المنطقة، يستوجب الأسف ، ويتطلب السعى الحثيث لإنهائه ، حتى تتجنب المنطقة التدخلات الأجنبية ٠

٤ – تتمسك دول المجلس بعدد من المبادئ القانونية وأهمها عدم جواز الاستيلاء على الأراضى ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم جواز التعرض للدول المحايدة فى أعالى البحار وحرية الملاحة الدولية فى الخليج بمافى ذلك مضيق هرمز بوصفه ممرًا مائيًا دوليًا ٠

وهذه المبادئ هى التى شكلت دبلوماسية المجلس فى سعيها لدى كل الأطراف والمنظمات الدولية لوقف الحرب ٠

٥ – وسعيًا لتحقيق هذه المبادئ اتخذت دول المجلس ثلاثة مواقف مترابطة هي:

أ – الإشادة بتجاوب العراق مع المساعى السلمية مقابل اشتراط إيران التجاوب مع شروطها السالف إيضاحها ، ومن ثم سعت دول المجلس للضغط على إيران بمختلف السبل كى تتجاوب هى الأخرى مع هذه المساعى ٠

ب - تدويل المشكلة وذلك باللجوء إلى الأمم المتحدة والدول الكبرى .

ج - تعريب المشكلة ، وذلك بجعلها ضمن الاهتمامات المتقدمة للجامعة العربية على أساس أن استمرار الحرب للأسباب السالف إيضاحها يضر ضرراً بليغًا بالقضية العربية.

ويوازى تعريب المشكلة ، السعى بها إلى منظمة المؤتمر الإسلامى على أساس أنها قضية إسلامية من حيث أطرافها ومن حيث إضرارها بأهداف الأمة الإسلامية .

وهنا نقطة نجد من الأمانة أن نعالجها وهى أثر تطور الحرب واستمرارها على العلاقة بين العروبة والإسلام .

فعندما تقدمت إيران فى الأراضى العراقية رغم استعداد العراق للتفاوض، اتخذ الصراع الثنائى بين إيران والعراق بعداً عربيًا، وطالب العراق الجامعة العربية بأن تلتزم دول الجامعة باتفاقية الدفاع العربى المشترك التى تقر مبدأ الدفاع العربى المشترك حال العدوان على إقليم أحد الأعضاء أو انتهاك سلامة الإقليم ، ممادفع بعض المراقبين إلى الاعتقاد بوجود صدام بين تطبيق هذا المبدأ فى نطاق الجامعة العربية التى تجسد معانى العروبة ، وبين الإطار الإسلامى الذى تنتمى إليه كل من إيران والعراق ، وهذا التصور بوجود تناقض بين الإسلام والعروبة نتصور أنه لا أساس له ، لأن المسألة فى الإطارين العربى والإسلامى والإطار العالمى تتعلق باحترام مبادئ القانون الدولى الخاصة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل الدول على قدم المساواة، والضمان الجماعى فى الجامعة العربية ليس مدعاة لتعصب عربى ضد غير العرب فهو فى الواقع مبدأ اسلامى تضمنته الآية الكريمة " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله ... " ولكن الخلاف كان ولا يزال يدور حول تعريف العدوان ، كما أن الأمر يدوربوضوح حول قبول المتحاربين أو رفضهم لمبدأ الاحتكام إلى الوسائل

السلمية فى تسوية الصراع ٠ وفضلا عن ذلك فإنه من المعروف أن هناك من يتربص لاختلاق صراع وهمى بين العروبة والإسلام فى جميع العصور وباستخدام مختلف الحجج ، ويكفى التأكيد على أن الإسلام هو الذى شرف العروبة وبلورها ، ولذلك فشلت دعوات العروبة غير الإسلامية لأن هدفها كان إحداث التناقض بين العروبة والإسلام ٠

٦ - يستند الموقف الخليجى إلى منطق يجب أن يظل ماثلاً باستمرار ، لكنه عبر عن نفسه فى ثنايا قرارات المجلس كما سنرى ، وهذا المنطق هو أن أمن الخليج لا يصونه سوى أبنائه، عرب وإيرانيين ، وأن الخطر الحقيقى لهذا الأمن يجب أن يكون فى القوى الأجنبية الطامحة فى استغلال المنطقة ، ويفترض هذا المنطق أن هناك وحدة فى المصالح Common of interests بين جميع أبناء الخليج ، غير أن سلامة هذا المنطق تقتضى الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية أو تهديد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى وحرية القرار فى كل دول الخليج ، مع احترام حقوق الجوار ٠

٧ - بدأ الموقف الخليجى من الحرب منذ القمة الخليجية الخامسة يتطرق إلى شروط التسوية ، فلم يقف عند المطالبة بتسوية سلمية للحرب ، ولكنه أثنى على موقف العراق المتجاوب ، وأدان موقف إيران الرافض لتلك التسوية ، غير أن هذه الإدانة تراوحت بين درجات متعددة أدناها مطالبة إيران بالتجاوب مع الجهود السلمية ، وأقصاها السعى للضغط عليها فى الأمم المتحدة وخارجها لتحقيق هذا الهدف ، وهكذا ظل الموقف الخليجى مرنًا إزاء إيران ، ولم يغلق يومًا باب الرغبة فى الوساطة مهما يكن الأمل فيها وفى نتائجها ضعيفًا ٠

٨ - ومن خصائص الموقف الخليجى إلى جانب مطالبته بوقف الحرب ، اهتمامه بمنع مضاعفات الحرب عن أعضاء مجلس التعاون ، أو تهديد الملاحة الدولية فى الخليج ومضيق هرمز ؛ ولذلك اتجه إلى تعزيز قدراته الدفاعية ، وتأكيد مبدأ الدفاع الجماعى لأعضائه ، والسعى إلى خلق مصلحة للقوى العظمى فى المساعدة على

إنهاء الحرب ، وبذلك أدى استمرار الحرب إلى واحدة من النتائج التى ظلت تحذر منها دول المجلس ، وهى الاندفاع الأجنبى العسكرى صوب الخليج .

٩ - لم يكتف المجلس بالتعبير عن موقفه من الحرب والقضايا المرتبطة بها ، بل أبدى استعداده واستعداد دوله للتوسط ، والمساعدة فى أية تسوية سلمية كلما كان ذلك ممكنا ، كما أن دبلوماسية المجلس ذهبت بهذا الموقف إلى كل المحافل والمنظمات الدولية تروج له وتسعى إلى تبنى الآخرين له.

ولكننا نلاحظ أن مواقف المنظمات الدولية قد اختلفت من منظمة لأخرى ، ففى الجامعة العربية تمكنت دول المجلس من أن تجعل موقفها مطابقًا لمواقف هذه الدول، كما تمكنت إلى حد ما من استصدار قرارات من الجمعية العامة ومجلس الأمن كان آخرها القرار ٥٨٩ فى ١٩٨٧/٧/٢٠ تؤكد جميعها على المبادئ التي تأسس عليها موقف مجلس التعاون ، وهذا ما حدث بشكل أقل فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وهى المنظمات الثلاثة إلى جانب مجلس التعاون التى عنت بالصراع العراقى الإيرانى ، وقد عالجنا ذلك تفصيلاً فى دراسة أخرى (١٣) . والفارق الظاهر بين موقف منظمة المؤتمر الإسلامى وموقف كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية (١٤) ، هو أن الأخيرتين سعتا إلى الضغط على إيران للاستجابة لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٨٧/٥٩٨ ، بوسائل عدة أبرزها فرض حظر على الأسلحة إلى إيران، وهو أمر ليس واردًا فى المؤتمر الإسلامى ، والفارق الثانى هو أن

---

١٣ - فى النطاق العربى هناك فرق بين موقف الجامعة العربية التى طالبت إعادة النظر فى علاقات أعضائها مع إيران وبين موقف القمة الطارئة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ التى اكتفت بإدانة اعتداءات إيران على الكويت ورفضها الحلول السلمية للصراع ويعزو المحللون هذا الفارق إلى ثقل ليبيا وسوريا وربما الجزائر فى القمة وكلها معارضة للقطيعة مع إيران . انظر لتفصيل ذلك : الحوادث ، ١٩٨٧/١١/١٣ "البحث عن الحلول الوسطية ساد أجواء القمة" ص ١٧-٢١ وانظر فى مواقف المنظمات الدولية المختلفة من المشكلة كتابنا" أصول التنظيم الإسلامى الدولى" ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ الفصل السابع .

١٤ - المرجع نفسه.

الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى أشادتا بتجاوب العراق ، ودعتا إيران إلى التجاوب ، أما الأمم المتحدة فدعت قراراتها عادة طرفى القتال إلى السلام باستثناء حالة واحدة أشادت فيها بشكل غير مباشر بتجاوب العراق [١٥] .

١٠ - رغم حرص مجلس التعاون على التمييز، فى موقفه من إيران، بين قضية الحرب العراقية الإيرانية ، وبين التوترات الناشئة بسبب الحرب بين إيران وكل من الكويت والسعودية ، فإننا نلاحظ أن الاحتكاكات الإيرانية مع تلك الدولتين كانت المحرك الأساسى للدبلوماسية الخليجية فى المنظمات الدولية ، مما جعل مجمل نشاط المجلس فى هذا الشأن ، فى جزء منه ، رداً على السياسة الإيرانية ، فعلى سبيل المثال جاء فى المذكرة الموحدة التى قدمتها دول المجلس الست إلى مجلس الأمن فى مايو ١٩٨٤ أن العدوان الإيرانى على السفن المتجهة إلى موانئ الدول الخليجية والخارجة منها تهديد لاستقرار المنطقة وسلامتها وله عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين [١٦] . ومعنى هذا أنه بالإضافة إلى موقف المجلس من الحرب ذاتها ، ظهرت قضية أخرى تخص العلاقة بين إيران ودول المجلس ، وهى التى وصفتها المذكرة الخليجية بأنها "عدوان" .

ومن ناحية أخرى ، فرغم ارتفاع حدة التوتر بين الكويت وإيران إثر ضرب إيران للكويت بالصواريخ خلال عام ١٩٨٧ ، واقتحام سفارتها فى طهران ، وضرب سفنها ، وكذلك تدهور العلاقات الإيرانية السعودية إثر حوادث الحرم المكى فى صيف ١٩٨٧ - فإن ذلك المناخ لم يسيطر على الموقف العام للمجلس وإن انعكس عليه ، ولم يغلق باب الأمل فى جدوى الوساطة الخليجية مع إيران .

١١ - ظلت دول المجلس على قناعة ثابتة مؤداها أن تنقية الأجواء العربية وتحقيق الوفاق العربى إجراء ضرورى يساعد على وقف الحرب العراقية الإيرانية وتوقى

---

١٥ - المرجع نفسه.

١٦ - الشرق الأوسط ١٩٨٤/٥/٢٣ .

مضاعفاتها ضد دول المجلس .

أما أثر الوفاق العربى على وقف الحرب فيتضح فى ثلاثة أوجه على الأقل :

الوجه الأول : هو أن الوفاق العربى يؤدى إلى تصحيح العلاقات السورية العراقية ، بما يفضى إليه من تعديل الموقف السورى نحو إيران ، كما يؤثر على الموقف الليبى الذى بدأ بالفعل منذ المصالحة العراقية الليبية عام ١٩٨٧ يتخذ وجهة أخرى ، ومؤدى هذا الأثر حرمان إيران من المساندة العربية التى كانت تحصل عليها من سوريا وليبيا بموجب بيان دمشق عام ١٩٨٣ الذى وقعته الدولتان مع إيران ، وبالتالي وجود عامل ضغط عليها لتعديل موقفها من فكرة التسوية السلمية .

الوجه الثانى : هو أن الوفاق العربى يجعل احتمال المساندة العربية الشاملة للعراق ضد الإصرار الإيرانى على إخضاعه والنفاذ إلى أراضيه أمرًا واردًا مما يضع إيران فى مواجهة العالم العربى ، ويحدث ذلك نوعًا من الردع فى الحسابات الإيرانية فتجنح إلى التفاوض .

أما الوجه الثالث : فهو أن الوفاق العربى يدفع الدول الكبرى إلى قطع ترددها نحو وقف الحرب على أساس أن نكوصها عن وقفها مع قدرتها على ذلك يناقض المصلحة العربية ، ويحدث صدعًا بين العالم العربى والدول الكبرى التى تكسب من وراء استمرار الحرب .

المطلب الرابع

تطور موقف مجلس التعاون
من مراحل الحرب ومضاعفاتها

مرت الحرب العراقية الإيرانية بعدة مراحل حاسمة تطور معها موقف مجلس التعاون ، ولأغراض هذه الدراسة يمكن القول إن الحرب مرت بمراحل ستة هى [(١٧)] :

المرحلة الأولى : من سبتمبر ١٩٨٠ حتى يونيو ١٩٨٢ :

وهى مرحلة الانطلاق العراقى فى الأراضى الإيرانية والمقاومة الإيرانية لها ، ثم توقف هذا الاندفاع فى سبتمبر ١٩٨١ ، وبدأت بعده القوات العراقية فى الانسحاب حتى وصلت إلى حدود العراق الدولية فى يونيو ١٩٨٢ ، وعندها أعلنت إيران "السير حتى بغداد" .

ومنذ نهاية تلك المرحلة استمرت الضغوط العسكرية الإيرانية لاختراق الأراضى العراقية .

---

١٧ - راجع تفصيلا لمراحل الحرب حتى بداية ١٩٨٧في Politique etrangere, Avril 1987 PP.397et sq.

المرحلة الثانية : من يونيو ١٩٨٢ حتى مايو ١٩٨٤ :

خلال هذه المرحلة زاد اهتمام المجلس بقضية الحرب ، خصوصًا مع تفاقم آثارها الإنسانية والاقتصادية والبيئية ، حيث تعرضت بيئة الخليج البحرية لمخاطر تسرب البترول من الآبار بفعل العمليات الحربية ، واشتعلت إبانها حرب المدن ، والحرب البترولية والاقتصادية ، والحرب الجوية المتبادلة والحرب الكيماوية ، وضرب السفن الأجنبية العاملة مع طرفى الحرب .

وفى نهاية هذه المرحلة ضربت إيران السفن التجارية السعودية والكويتية مما وسع نطاق التوتر وطرح قضايا جديدة ، منها سلامة سفن الدول المحايدة ، وحرية الملاحة الدولية فى الخليج ، وهذا أدى إلى تغيير فى موقف المجلس ، حيث بدأ تدويل وتعريب الموقف ، خاصة وأن هذه المرحلة تزامنت مع تعثر جهود المجلس فى الوساطة بين المتحاربين .

المرحلة الثالثة : من مايو ١٩٨٤ حتى فبراير ١٩٨٦ :

استمرت خصائص المرحلة الثانية، وتفاقم التوتر ، كما تزايد اهتمام الأمم المتحدة بدعم موقف المجلس ، والسعى للبحث عن تسوية سلمية للحرب ، في حين اتضح بشكل أكبر تذبذب موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي وتعاملهما مع تلك القضية فى إطار الحرب الباردة ذات الطابع الخاص ، كما اتسمت هذه المرحلة بظهور الدور الإسرائيلى واتصاله بالموقف الأمريكى فيما كشفت عنه فى نوفمبر ١٩٨٦ فضيحة إيران جيت الشهيرة .

وخلال هذه المرحلة أيضا تم التقارب السوفيتى مع كل من الإمارات وعمان على هامش الموقف السوفيتى من تطورات الحرب ، وخاصة تأييده لموقف مجلس التعاون فى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٤ .

وتشير نهاية هذه المرحلة إلى احتلال إيران لمنطقة الفاو العراقية ، ثم تجمد الموقف العسكرى بعد ذلك ، ممازاد من اهتمام المجلس وقلقه ، ودفعه إلى إبراز الطابع القومى العربى للقضية ، وعرفت بذلك أولوية متقدمة فى الأعمال والاجتماعات العربية على النحو الذى عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة العربية الطارئة والعادية منذ ذلك الحين ، وكذلك قرارات القمة العربية الطارئة فى المغرب عام ١٩٨٥ التى أكدت على مبدأ الدفاع العربى المشترك والتضامن العربى من العراق .

المرحلة الرابعة : من فبراير ١٩٨٦حتى أغسطس :١٩٨٧

شهدت هذه المرحلة ثلاثة تطورات مهمة ، كان **أولها** فشل كل الجهود فى وقف الحرب وبداية الاهتمام الجدى من جانب الأمم المتحدة بصدور قرار مجلس الأمن بالإجماع رقم ٥٩٨ فى ١٩٨٧/٧/٢٠ الذي ظل يشكل حجر الأساس لسعى الأمم المتحدة صوب وقف الحرب بعد ذلك.

التطور الثانى : أدى استمرار ضرب السفن الكويتية والسعودية إلى تزايد التفات المجلس إلى قضية التضامن ضد العدوان الخارجى ، والتعاون الأمنى بين الدول الأعضاء وإقرار الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس .

التطور الثالث: تصاعد التوتر الإيرانى السعودى بسبب حوادث الحجاج الإيرانيين فى مكة ، ممأأدى إلى فتح صفحة من الجفاء بين البلدين ، كانت السعودية تتذرع بالصبر لتجنبها بكل الوسائل [١٨] .

---

١٨ - تغير الخط السعودى كلية تجاه إيران منذ حوادث الحرم المكى وأظهرت السعودية تحدياً ملحوظاً للتصرفات والسياسات الإيرانية وهو ماعكسته الصحف السعودية والتصريحات الرسمية خاصة المؤتمر الصحفى العالمى لوزير الداخلية السعودى فى أكتوبر ١٩٨٧ . راجع الصحف السعودية خاصة من أغسطس حتى نوفمبر ١٩٨٧ وبرامج وتعليقات الإذاعة السعودية . كذلك يلاحظ تركيز الإعلام السعودى على كشف صور التعاون العسكرى =

وقد اتسمت هذه المرحلة بتصاعد التوتر الإيرانى الأمريكى والمواجهات الحامية بينهما .

المرحلة الخامسة : من أغسطس ١٩٨٧ حتى يوليو ١٩٨٨ :

خلال هذه المرحلة تركزت الجهود على مساعى الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وأظهرت إيران ميلا أكبر لبحث فرص التسوية ، لمنع مجلس الأمن من بحث فرض العقوبات عليها ، وتحييد دول الخليج كلية فى الصراع ، وهو الأمر الذى فسرته دول المجلس وبعض المراقبين على أنه مناورة لكسب الوقت ، فى الوقت الذى عجزت فيه عن تحقيق أهدافها فى جبهات القتال [١٩] .

وأخيرا تأتى المرحلة السادسة التى بدأت بإعلان إيران فى يوليو ١٩٨٨ عن قبولها للقرار ٥٩٨ ، ثم الاتفاق على وقف القتال اعتبارا من ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ ، وبدء المحادثات لإقرار السلام وتسوية قضايا الحرب ، والواقع أن تدهور الموقف العسكرى الإيرانى وظروف إيرانية أخرى ، فضلاً عن استعادة العراق لشبه جزيرة الفاو ومناطق أخرى – دفع إيران إلى الإعلان عن قبول القرار، ذلك القبول الذى وصفه الزعيم آية الله خمينى على أنه "تجرع للسم" .

واحتار المراقبون فى تقييم جدية القرار الإيرانى ، حتى أمكن للأمم المتحدة بعد اتصالها بالجانبين ، وبناء على محادثات الأمين العام مع وزيرى خارجيتهما إعلان موعد محدد لوقف القتال .

+ الإيرانى الإسرائيلى ، وإدانة حوادث الحرم ، والجهد السياسى والإعلامى الظاهر فى هذا الاتجاه ، وانتهى الأمر بتطبيع السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران يوم ١٩٨٨/٤/٢٦ . راجع نص بيان قطع العلاقات ، الشرق الأوسط ١٩٨٨/٤/٢٧ .

١٩ – انظر الدستور ١٩٨٨/٢/١ "الحياد الخليجى والتكتيك الإيرانى" ص ٨ –٩ .

تطور موقف المجلس وفقًا لقراراته :

مواقف القمة : سجلت قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى تطور موقف المجلس بدقة ، فقد أيدت القمة الأولى فى مايو ١٩٨١ الجهود المبذولة لوقف الحرب[٢٠]، وفى القمة الثانية (الرياض نوفمبر ١٩٨١) ناقش المجلس الأعلى النزاع ومايتجم عنه من تهديد لأمن المنطقة واستقرارها ،وعبر عن أمله في نجاح المساعى السلمية مؤكداً دعمه لها [٢١] .

وناقشت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى (المنامة نوفمبر ١٩٨٢) "بقلق بالغ" التطورات الخطيرة للحرب وهى، اجتياز إيران للحدود الدولية للعراق وماتنطوى عليه من مخاطر ضد سلامة الأمة العربية وتهديد لأمنها وسيادتها ، وأكد المجلس تأييده للعراق فى مساعيه لوضع حد سلمى للحرب ودعم جهود لجنة المساعى الحميدة الإسلامية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ، وطلب من إيران التجاوب مع هذه الجهود [٢٢] .

أما الدورة الرابعة للمجلس الأعلى (الدوحة – نوفمبر ١٩٨٣) فقد أعربت عن الأمل فى توصل البلدين إلى إنهاء الحرب ، حقنا لدماء المسلمين ، ووقفًا لاستنزاف طاقاتهما ، لمواجهة أعداء الأمة العربية والإسلامية ٠ وأيدت قرار مجلس الأمن الصادر فى أكتوبر ١٩٨٣ ، ولاحظت بارتياح موافقة العراق عليه ، ودعت إيران للتجاوب معه ، وعدم التعرض لحرية الملاحة فى الخليج ، وأهابت بأعضاء مجلس الأمن الدائمين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار ، وجدد المجلس استعداده لاستئناف

٢٠ – بيان قمة أبو ظبى ، البيانات الختامية لدورات المجاس الأعلى والاجتماعات الوزارية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، الرياض ١٩٨٦ ، ص ٤ ٠

٢١ – بيان القمة الثانية ، التعاون يناير ١٩٨٧ ، ص ١٥٨ ٠

٢٢ – بيان القمة الثالثة ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ –

مساعيه التى قامت بها نيابة عنه الكويت والإمارات [٢٣] .

ويلاحظ أن القمة الثالثة عام ١٩٨٢ التى انعقدت عقب تطورات يونيو ١٩٨٢ (محاولات إيران اجتياز الحدود الدولية) قد أبدت اهتمامًا خاصًا بالقوة العسكرية الخليجية وتدريبات درع الجزيرة وتأكيد مبدأ الضمان الجماعى .

ثم جاءت القمة الخامسة (الكويت - نوفمبر ١٩٨٤) بعد شهور من ضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية وإدانة مجلس الأمن لهذا العمل فى قراره رقم ٥٥٢ فى يونيو ١٩٨٤ ، ولذلك أكدت على أهمية المبادئ التى تضمنها القرار ، وكررت عزمها على إنهاء الحرب ودعم المساعى المبذولة من مختلف الجهات ، واستعداد المجلس للقيام بأى مسعى قد يحقق تقدمًا نحو الحوار والمفاوضات ، ووضع تصورات بهذا الخصوص بأمل أن تلق التجاوب المطلوب ، مثلما أشاد بتجاوب العراق ، ودعا إيران للمساهمة فى جهود البحث عن حل يراعى حقوق الطرفين [٢٤] .

وفى الدورة السادسة للمجلس الأعلى (مسقط - نوفمبر ١٩٨٥) أعلن المجلس تمسكه بقرارات مجلس الأمن حول حرية الملاحة ومرور السفن بين موانئ دول مجلس التعاون فى الممرات المائية الدولية ، ودعا إيران إلى مراعاة تلك المبادئ ، وأكد استعداده باستمرار مساعيه لإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين وصولا إلى قيام علاقات طبيعية بين دول المنطقة [٢٥] ، وهذا الموقف هو أكثر مواقف المجلس ملاينة وإتاحة لفرص السلام والحوار ، إذ لم يتضمن إشادة بموقف العراق ، ولا حثًا أو إدانة لإيران ، كما أنه تضمن لأول مرة أفكار المجلس حول مبادئ التسوية الممكنة ، فأكد على أهمها وهى ضرورة إنهاء الحرب بلا غالب أو مغلوب .

---

٢٣ - بيان القمة الرابعة ، المرجع نفسه ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

٢٤ - بيان القمة الخامسة ، المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .

٢٥ -بيان القمة السادسة ، المرجع نفسه ، ص ١٦٨ .

أما تفسير هذا الموقف فقد ألمح إليه رئيس وزراء عمان للشئون القانونية فى تعليقه على قرارات القمة السادسة ، إذ أشار إلى "أن هناك جهودا مخلصة ومستمرة بين دول المجلس لإنهاء الحرب على أمل أن تجد هذه الجهود مرونة كافية من الطرفين " (٢٦) .

ولما انعقدت القمة السابعة (أبو ظبى – نوفمبر ١٩٨٦) بعد عدة أشهر من احتلال إيران لمنطقة الفاو العراقية (فبراير ١٩٨٦) أضافت إلى شروط التسوية (سحب القوات إلى الحدود الدولية) وعبرت عن أملها فى تجاوب إيران مع الإرادة الدولية ، في حين عبرت عن تقديرها لتجاوب العراق لجهود إنهاء الحرب سلميًا ، كما جدد المجلس عزمه على الاستمرار فى بذل كل المساعي والجهود وتأييد كل المبادرات الهادفة لوقفها وحلها سلميا ، وتمسكه بمبادئ قرارات مجلس الأمن حول حرية الملاحة .

وردًا على التهديدات لأعضاء المجلس ، أكد تصميمه على الحفاظ على المصالح المشروعة لأعضائه والحفاظ على حرية الملاحة بين موانيها (٢٧) ، وكانت القمة السابعة قد انعقدت فى مرحلة تكثفت فيها الجهود السعودية والعربية انطلاقًا من القمة العربية الطارئة للمصالحة بين سوريا والأردن ثم انضمام الأردن إلى السعودية لتحقيق المصالحة بين سوريا والعراق ، فضلاً عن جهود المصالحة الأخرى التى قامت بها السعودية بين الجزائر والمغرب ، والتى قامت بها الإمارات والكويت لاستمرار تحسين العلاقات وتطبيعها بين عمان واليمن الجنوبى ، وهذه كلها جهود استهدفت – فى جانب منها – وقف الحرب العراقية الإيرانية .

وأخيرا انعقدت القمة الثامنة فى أواخر ديسمبر ١٩٨٧ فى الرياض بعد شهور من حوادث الحجاج الإيرانيين فى الحرم المكى وتدهور العلاقات السعودية الإيرانية وسعى دول الخليج الحثيث لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر فى يوليو

---

٢٦ – الشرق الأوسط ١٩٨٥/١١/٧ ، ص ٢ .

٢٧ – بيان المجلس الأعلى فى دورته السابعة ، التعاون ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٣٩–١٤٠

١٩٨٧، ، وبعد أسابيع من القمة العربية الطارئة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ .

وقد قررت القمة الثامنة تمسكها بالقرار ٥٩٨ وقرار قمة عمان الذى يعبر عن الموقف العربى الموحد تجاه الحرب ، وأعربت عن تقديرها للعراق الذى قبل القرار ٥٩٨ دون تحفظات ، في حين لاحظت "بكل أسف" محاولة إيران التسويف ، وطالبت المجتمع الدولى وفى مقدمته مجلس الأمن بأن يتحمل مسئوليته باتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذه ، وأعربت عن الأمل فى اتخاذ إيران موقفًا يلبى نداء المجتمع الدولى والأمة الإسلامية لحقن الدماء وتوفير الطاقات ، وبحثت أحداث مكة واعتداءات إيران على الكويت والناقلات والسفن الخليجية العاملة بين موانى دول المجلس ، وعلى سفارتى السعودية والكويت فى طهران ، ودعت إيران إلى الالتزام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بمايكفل إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة (٢٨) .

وبعد أيام من القمة الثامنة أعلنت إيران استعدادها للحوار مع مجلس التعاون فى الوقت الذى أعرب فيه زعماء الدول الأعضاء عن اعتقادهم أن الحرب ستتوقف من الناحية العملية ، وأن استعداد إيران للحوار يستهدف احتواء موقف المجلس والإيهام بأنها متجاوبة مع جهود السلام (٢٩) .

وتنفيذًا لقرارات القمة الثامنة وجه العاهل السعودي الملك فهدبن عبدالعزيز بوصفه رئيس تلك القمة رسائل للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن لحثها على تنفيذ القرار ٥٩٨ (٣٠) .

---

٢٨ – الشرق الأوسط ١٩٨٧/١٢/٣٠ ، ص ٢ .

٢٩ – انظر تصريحات ولى العهد السعودى للشرق الأوسط ، كذلك مقال صحيفة الدستور الأردنية سالف الإشارة إليها فى هامش ١٩ أعلاه .

٣٠ – زار وزير الخارجية السعودى موسكو يومى ٣٠،٣١/١/١٩٨٨ وصرح بتجاوب موسكو مع الموقف الخليجى وتطابق الموقفين من الحرب ، كما نقل عن الرئيس السوفيتى قوله إن المهمة الملحة تكمن فى وقف النزاع دون ربطه بأى شروط مسبقة ، مؤكدا على ضرورة التسوية السياسية للنزاع وحل قضايا الخلاف على مائدة المفاوضات ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٨/١/٣١ ، ص ١ .

كذلك تصدرت الحرب العراقية الإيرانية اهتمامات المجلس الوزارى بدرجة أكبر حتى إنه خصص دورات متعددة لهذا الموضوع ومضاعفاته ، وكانت لهجة القرارات الوزارية أكثر حدة من قرارات المجلس الأعلى ٠

ففى الدورة الأولى (الطائف ١٩٨١) ناقش المجلس النزاع وعبر عن أمله فى نجاح المساعى الإسلامية واستعداده للمساعدة فى إنجاحها ، كما أكد على ضرورة حرية الملاحة وإدانته لحادث احتجاز إحدى السفن [٣١] ، وأعلنت الدورة الاستثنائية الثانية (الرياض ١٩٨٢/٤/٢٠) دعم المجلس لمساعى إنهاء الحرب [٣٢] ٠

وعندما اجتمع المجلس فى دورة طارئة ثالثة فى الكويت فى ١٠ مايو ١٩٨٢ لمناقشة النزاع الذى كان يتطور بسرعة نحو عودة القوات العراقية إلى الحدود الدولية ، لم يصدر بيانًا مشتركًا ، ولكن تصريحات بعض الوزراء أظهرت أن هناك مشاورات لبلورة موقف عربى إزاء هذه التطورات [٣٣] ، وسجلت الدورة الرابعة للمجلس الوزارى (الطائف - يوليو ١٩٨٢) تقدير المجلس لسحب العراق لقواته من إيران إلى الحدود الدولية ، ولاستعداده لحل المشكلة بالطرق الدبلوماسية على نحو يكفل حقوق الطرفين وعبر عن أمله فى أن تتجاوب إيران مع هذه المبادرة بروح الأخوة الإسلامية [٣٤] ٠

واكتفت الدورة الثامنة للمجلس (الطائف - أغسطس ١٩٨٣) بالإعراب عن الأسف لاستمرار الحرب ، وعزم المجلس على العمل من أجل وقفها [٣٥] ٠

وشهدت الطائف فى يونيو ١٩٨٤ الدورة الحادية عشرة التى عقدت بعد أيام من صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ الذى أدان فيه اعتداء إيران على السفن التجارية

---

٣١ -التعاون ، يناير ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ ٠

٣٢ - كتابنا الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى ، الرياض - ط١ ١٩٨٣ - ص ٢٧٤ ٠

٣٣ - المرجع السابق ، ص ٢٧٥ ٠

٣٤- المرجع السابق ، ص ٢٧٩ ٠

٣٥ - التعاون ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٧٧ ٠

من الموانئ السعودية والكويتية وإليها ، فأكد المجلس على مبادئ ذلك القرار ، كما أدان اعتداء إيران على الباخرة الكويتية "كاظمة" عقب صدور قرار مجلس الأمن (٣٦) .

وأكدت الدورة الثانية عشرة (أبها - سبتمبر ١٩٨٤) حرص المجلس على إيجاد حل سلمى يراعى حقوق الطرفين المشروعة ، ودعمه لمساعى السلام ، كما عبر عن ارتياحه لالتزام العراق بقرارات الأمم المتحدة وقبولها للمساعى الدولية ، وأهاب بإيران أن تتجاوب هى الأخرى (٣٧) .

ومما يذكر أن الاعتداء على السفن السعودية والكويتية عام ١٩٨٤ كان نقطة تحول تجاه التركيز على تعريب النزاع، أى إضفاء الطابع العربى الأوسع عليه ضد إيران مماأثار حفيظة الأخيرة عندما تقرر عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بغداد فى ذلك الوقت ، وتقرر فيه تشكيل لجنة سباعية للبحث عن تسوية للحرب ، تضم السعودية والكويت واليمن الشمالى والأردن والمغرب وتونس والعراق بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية .

وكانت القمة العربية الثانية عشرة فى فاس ١٩٨٢ قد قررت مساندة العراق ، وإزاء تصعيد الحرب واستمرارها وشمول أضرارها للمدنيين خصصت الدورة الرابعة عشرة (الرياض - مارس ١٩٨٥) قبل أسبوع من انعقاد مجلس الجامعة العربية ، لموضوع الحرب، فأكد المجلس على تضامنه الكامل مع العراق فى المحافظة على سيادته وسلامة أراضيه ووحدة ترابه ، مطالبًا إيران باحترام الحدود الدولية والتجاوب مع مساعى السلام ، مشيداً بتجاوب العراق ، وقرر أن يكثف الاتصالات بالدول العربية كى تقوم بمسئولياتها لتنفيذ قرارات فاس وبذل جهودها للمحافظة على وحدة التراب العربى ، ثم عقد مجلس الجامعة العربية دورته الثالثة والثمانين فى ١٩٨٥/٣/٢٥ ، حيث شارك فيها وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون ،

٣٦- المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .

٣٧ - المرجع نفسه ، ص ١٨١ .

واستعرض المجلس تقرير اللجنة السباعية واتصالاتها ومساعيها لوقف الحرب ، وأكد مجلس الجامعة تضامنه الشامل مع العراق فى دفاعه المشروع عن استقلاله وسلامة أراضيه [٣٨] .

وأكد البيان الختامى للجنة السباعية العربية الصادر فى بغداد بعد ذلك بأيام ماقررته الفقرة الرابعة من قرار مجلس الجامعة العربية حول التضامن مع العراق ، وتحذير إيران من إعادة النظر فى العلاقات معها إن هى استمرت فى رفض مبادرات السلام .

وأعلن بيان الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزارى (أبها - يوليو ١٩٨٥) استمرار خط المجلس إزاء دعم المساعى السلمية لوقف الحرب ، وأدان احتجاز إيران السفينة (المحرق) التابعة لشركة الملاحة العربية فى المياه الدولية ، وما يشكله ذلك من انتهاك لقانون البحار وحرية الملاحة [٣٩] .

وأكد المجلس فى دورته السادسة عشرة (الرياض - سبتمبر ١٩٨٥) فى أعقاب القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء ، على سياسته تجاه الحرب ، واستعداده للقيام بأى عمل ينهى الدمار ويوقف القتال ويؤدى إلى حل سلمى يحافظ على المصالح المشتركة للطرفين ، كما عبر عن أسفه لاستمرار عدم تجاوب إيران [٤٠] .

وبعد أيام من احتلال إيران لمنطقة الفاو العراقية ، عقد المجلس الوزارى فى الرياض فى أوائل مارس ١٩٨٦ دورته الثامنة عشرة ، وأدان هذا الاحتلال بوصفه "خرقًا للمواثيق الدولية وأصول حسن الجوار ، وتعديًا على سيادة العراق ووحدة أراضيه" ، ودعا إيران إلى سحب قواتها فورًا ، وتدارس التهديدات الإيرانية ضد دول

٣٨- الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٥/٢٥ .

٣٩ - التعاون ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٨٣ .

٤٠- المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

المجلس التى خلقت جواً من التوتر ، ودعا إيران كذلك إلى الكف عن تهديداتها التى تسهم فى زعزعة أمن واستقرار المنطقة [٤١] .

وتعبيراً عن الاهتمام العربى الأوسع بهذه التطورات، استدعى السفراء العرب فى الرياض فى ختام إحدى جلسات هذه الدورة ، وطلب إليهم إبلاغ دولهم بخطورة هذه التطورات [٤٢] ، وكيف أنها قد نقلت الحرب العراقية الإيرانية من إطارها الثنائى - فى نظر بعض المراقبين - إلى كونها حرب الخليج بكل معنى الكلمة .

وفى الدورة التاسعة عشرة (الطائف - يونيو ١٩٨٦) لاحظ المجلس الوزارة إصرار إيران على الاستمرار فى اتباع سياسة القوة ، وعدم الاستجابة للمساعى الحميدة التى بذلها المجلس وجهات كثيرة ، مؤكداً سياسة المجلس تجاه الحرب ، وشروط تسويتها ، ومشيراً إلى قرارات مجلس الأمن حول حرية الملاحة و إدراكه لمسئولياته فى الدفاع عن الحقوق المشروعة للأعضاء فى تأمين حرية ملاحتها وعدم التعرض للسفن المتجهة من موانئ الدول الأعضاء وإليها [٤٣] .

وفى أغسطس ١٩٨٦ انعقد فى أبها اجتماع مشترك للمجلس الوزارى (فى دورته العشرين) واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولى فى دول مجلس التعاون أكد على خطه التقليدى من الحرب وجهود إنهائها ، مشيداً بالمقترحات العراقية للتسوية ، وأعلن المجلس أسفه لتصاعد التهديدات الإيرانية ضد أمن وسيادة بعض الدول الأعضاء ، مؤكداً دعمه الجماعى لأى عضو يتعرض للتهديد ، ويعده تهديداً لكل دول المجلس ، باعتبار أن أمن دول المجلس كل لايتجزأ ، ودعا إيران لوقف أعمالها غير الشرعية فى التعرض لحرية الملاحة فى الخليج والممرات الدولية [٤٤]

٤١- البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى والاجتماعات الوزارية ، الأمانة العامة ، الرياض ١٩٨٦، ص ٤٩ .

٤٢ - المرجع السابق ، ص ٥ .

٤٣ - البيانات الختامية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

٤٤ - المرجع السابق ، ص ٥٣-٥٤ .

وأكد بيـان الدورة الثانية والعشرين (الرياض - فبراير ١٩٨٧) على سياسة المجلس تجاه الحرب ، ومساندته لقرارات القمة الإسلامية الخامسة الساعية لتوفير أسس ثابتة تؤدى إلى نهاية سلمية للحرب ، وكذلك مساندته لجهود الأمين العام للأمم المتحدة فى هذا السبيل [٤٥] .

وفى أعقاب حوادث الحج عام ١٩٨٧ انعقدت الدورة الرابعة والعشرون للمجلس الوزارى (جدة - سبتمبر ١٩٨٧) وأكد المجلس تأييده التام للسعودية وإجراءاتها وتضامنه الكامل معها وأدان هذه الأعمال ، كما أيد الكويت إزاء الاعتداءات ضدها ، وأكد على التضامن الجماعى بين الأعضاء ، ويقدر المجلس الموقف العراقى الإيجابى من القرار ٥٩٨ ، ويدعو إيران للاستجابة لإرادة المجتمع الدولى للتجاوب معه [٤٦] .

ومن ناحية أخرى خصص مجلس الجامعة دورة طارئة وأخرى مستأنفة على مستوى وزارى بعد اسبوع واحد من اجتماع المجلس الوزارى الخليجى المشار إليه (١٩٨٧/٩/٢٠) للنظر فى طبيعة العلاقات العربية الإيرانية ، مؤكداً على الأهمية المركزية للحرب العراقية الإيرانية فى اهتمامات الأمة العربية ، ودعا إلى عقد قمة عربية طارئة فى عمان [٤٧] ، وقد انعقدت قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ قبل عدة أسابيع من القمة الخليجية الثامنة ، وأكدت الموقف الخليجى المعروف من الحرب ، لكن على مستوى عربى أشمل ، وقد نظر إلى هذا الموقف على أنه حل وسط ، .لأنه أدنى بكثير من المواقف الخليجية والمواقف العربية السابقة عليه .

وأخيراً جاءت القمة الخليجية الثامنة فى ديسمبر ١٩٨٧ لتؤكد كما ذكرنا سابقاً على الخط المعروف للمجلس من الحرب ، وعلى مساندتها لقرار مجلس الأمن وجهود

---

٤٥ - التعاون ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ١٨٣ .

٤٦ - الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/٩/١٤ ، ص ٢ .

٤٧ - الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/٩/٢١ .

الأمم المتحدة ، وتفتح الباب لحوار خليجي إيراني أعلنت إيران عن قبولها له ، تقوم به دولة الإمارات ، لكن المصادر السياسية والصحفية الخليجية تخشى أن يكون شرط إيران لبدء الحوار وهو حياد دول المجلس ضمن خطتها للالتفاف على وحدة مواقف دوله [٤٨] .

وعندما بدأت مرحلة السلام منذ أغسطس ١٩٨٨ باركها مجلس التعاون وساند عملية السلام .

ويرى بعض الباحثين [٤٩] أن تجاوز النزاع نطاقه الثنائي ودخول البعد العربي غير الخليجي والذى بدأ منذ ١٩٨٢ ، وبشكل خاص باحتلال الفاو عام ١٩٨٦- قد أثار نوازع القومية العربية ضد إيران التى ظلت راكدة منذ عام ١٩٦٧ ، وإن انتعشت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومما زاد فى صحوة هذه القومية تزايد وضوح الترابط بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربى ، وتكشف العلاقات الإيرانية مع إسرائيل ، مماأدى إلى تبديد الإعجاب العربى بالثورة الإسلامية وإعادة الانطباع فى العقل العربى بأن إيران الثورة لاتختلف عن إيران الشاه فى معاداة العرب والتعامل مع عدوهم ، وهذا يساعد -فى تحليل البعض- على التئام التضامن العربى ، ووضع إيران وإسرائيل كمصدرين لتهديد الأمن العربى [٥٠] .

---

٤٨ - راجع على سبيل المثال : الحوادث قس ١٩٨٧/١١/١٣ ، ص ١٨ .

٤٩ - غسان سلامة، Les Petromonarchies du Golfe et la guerre de Chatt El Arabe, Politique Etrangere, Avril 1987, OO, 372-374.

٥٠ - هذا هو الخط الإسلامى السعودى ، راجع الدستور ١٩٨٨/٢/١، ص ٨٠ وراجع أيضا المرجع السابق، ص ٣٨٠،٣٧٨ .

المطلب الخامس

أثر العلاقات الأمريكية السوفيتية
على الحرب العراقية الإيرانية

إذا كنا قد افترضنا أن العملاقين كان لهما مصلحة مشتركة فى بدء الحرب فلم تكن مصلحتهما مشتركة فى وقفها ، وهذا هو الذى أدى إلى غموض موقفهما وسياساتهما وخاصة الاتحاد السوفيتى ، وأدى إلى استمرار الحرب على مدى ثماني سنوات . بل يرى البعض أن العملاقين لم يكن بوسعهما -حتى لو أرادا- منع اندلاع الحرب (٥١) .

فالولايات المتحدة تريد أن تسلك طهران سلوكًا أقل عداءً لها ، وتحاول أن تخلق الفرص لجذب طهران إلى الحوار معها ، وتطبيع علاقاتهما أو على الأقل حتى لايؤدى الصدام والقطيعة والضغط إلى ارتماء طهرن فى أحضان موسكو أو فى نطاق مخططها، ومن ناحية أخرى ، حرصت الولايات المتحدة على تطوير علاقاتها مع العراق بمايكفى لتخفيف اعتماده على موسكو ، وبذلك أصبح الموقف الأمريكى المعلن من الحرب هو الحياد إزاء طرفيها ، والمطالبة بوقفها ، وإدانة الطرف الذى يرفض الجهود

---

٥١ - انظر- Shahran Chubin (ed) Security in the Persian Gulf 1981, reviewed in World Politics , No 1 , 1986, P. 609 .

السلمية لوقفها .

وقد حرصت الولايات المتحدة على الإمساك بخيوط الموقف ، وراودها الأمل فى أن تحتكر تسويته دون أن تتيح فرصة لموسكو ، ويبدو أن هذه الفرصة قد لاحت لموسكو بالفعل إبان صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى ١٩٨٧/٧/٢٠ فعرضت على واشنطن الاتفاق على أسس التحرك لتسوية النزاع ، ولكن واشنطن أبت أن تفسح لموسكو مجالاً فى التسوية (٥٢) ، أو أن تجعل مسألة الخليج أمراً من أمور التسوية الشاملة بين العملاق Package deal فيما يعرف بالقضايا الإقليمية Regional disputes حدث ذلك فى الوقت الذى شهد ازدياد التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج ، وظهور الولايات المتحدة بمظهر القائم بفرض الأمن والاستقرار وحرية الملاحة فى مياه الخليج أمام المصالح الدولية ضد إيران ومحاولاتها عرقلة هذه الملاحة ، ووقوع بعض الصدامات بين القوات البحرية الأمريكية والقوات الإيرانية ، فى وقت كانت إيران جيت تتفاعل فى كل الأوساط السياسية والبرلمانية الأمريكية ، مما ترك الانطباع بأن الصدام الأمريكى-الإيرانى كان يمثل حواراً بالعنف والقوة وممارسة واضحة لدبلوماسية البوارج Gunboat Diplomacy بأسلوب جديد للاتفاق على أساس التعايش وتحديد المصالح المتبادلة في المنطقة ، والتوصل إلى صيغة لهذا التعايش Vivendi modus ، يعد استمراراً لهذا الخط سعى واشنطن المعلن لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض جزاءات على إيران لرفضها تنفيذ القرار ٥٩٨ ، وربما كان هذا هو سبب معارضة موسكو لهذا الاتجاه ، وتشاطرها -لأسباب أخرى- الصين الشعبية .

أما موسكو فكان من مصلحتها بدء الحرب وفق تحليلنا المتقدم ، لأن استمرار الحرب كان من شأنه أن يضطرها إلى الخروج عن حيادها المعلن ، الذى تذبذب بين إيران والعراق لاعتبارات مختلفة ، وانتهى إلى نوع من الحياد الموزون ، و يؤدى إلى

٥٢- - انظر الموقفين السوفييتى والأمريكى فى Economist فى الأسبوع الأخير من يوليو ١٩٨٧ .

إدخال متغيرات ليست فى الحسبان ويصعب التعامل معها ، كما أدى بالفعل إلى نتيجة غير مريحة لموسكو وهى تزايد الوجود العسكرى الأمريكى ، وهى نتيجة غير مريحة أيضا - ولكن لأسباب أخرى - لإيران التى تعارض تدويل الحرب ، ويبدو أن موسكو تريد أن تكسب إيران والعراق كليهما ، ولكن تشاطر دول المجلس وواشنطن والمجتمع الدولى الرأى فى أنه لايجوز أن تضار دول المنطقة من اتساع رقعة الصراع لأى سبب من الأسباب ، كما تتفق معها فى شروط التسوية وأهمها انتهاء الحرب بحيث لايكون فيها غالب ولا مغلوب، ولكنها تحرص على أن تؤدى نهاية الحرب إلى أكبر قدر من المصالح أو أقل قدر من الضرر لموسكو ، وأكبر قدر من الضرر ، وأقل درجة من النفع لواشنطن .

وفى نطاق هذا التحليل نشطت الدبلوماسية السوفيتية لتقديم عدد من المبادرات لوقف الحرب مثلما نشطت فى الشرق الأوسط ، وذلك لتحقيق أهداف سياستها وأهمها بالطبع مناهضة واشنطن فى المنطقة كلها ، أو كسر احتكارها ، ومثال ذلك الاقتراح السوفيتى بتشكيل قوة بحرية تابعة للأمم المتحدة فى الخليج لتطبيق حظر الأسلحة على إيران[٥٣] .

وهناك افتراض بالارتباط بين الحرب العراقية الإيرانية ، والصراع العربى الإسرائيلى والموقف فى أفغانستان ، ولما كان الموقف فى أفغانستان عقب عرض

---

٥٣ - انظر واشنطن تايمز فى ١٩٨٧/١٢/١٧ والرفض الأمريكى ، حيث قال وزير الخارجية الأمريكى إن الاقتراح سابق لأوانه تماما . وقد سبق لواشنطن أن رفضت مقترحات سوفيتية مماثلة بتشكيل قوات دولية تحافظ على سلامة الملاحة فى الخليج . انظر نيويورك تايمز يوم ١٩٨٧/١٢/١٨ . وتعتقد المصادر الأمريكية أن المقترحات السوفيتية حول ربط حظر الأسلحة عن إيران بفرض حصار بحرى برعاية الأمم المتحدة تستهدف تحميل واشنطن مسئولية تأخير فرض هذا الحظر ، وتبديد النقد العربى للموقف السوفيتى . وتأكيدا لذلك قالت وكالة أنباء تايمز السوفيتية إن الزعيم جورباتشوف أبلغ الملك حسين خلال زيارته لموسكو فى يناير ١٩٨٨ أن موسكو مستعدة لبحث فرض حظر أسلحة على الأطراف المتحاربة ، ولكنه يشك فى إخلاص إيران فى تنفيذه . وأبلغ أيضا مبعوثين سوفيتين لبغداد والرياض . الواشنطن تايمز ١٩٨٨/٢/٢٣ .

موسكو سحب قواتها من أفغانستان هو المتغير الوحيد ، فمن المهم لدول مجلس التعاون أن تحدد آثار الانفراج فى الموقف الأفغانى على الحرب العراقية الإيرانية ، ومن الواضح أن المبادرة السوفيتية فى أفغانستان تستهدف التوصل إلى تسوية تخفف فيها موسكو من الضغوط الدولية والإقليمية فى علاقتها مع الصين والعالم الاسلامى والدول الآسيوية ومنها إيران والولايات المتحدة ، وإن كانت واشنطن لايسعدها تمامًا انتهاء مصدر من مصادر الاستنزاف الاقتصادى والسياسى لموسكو. ومؤدى هذا التطور فى الموقف الأفغانى أن يقضى على بقايا التحفظ الخليجى تجاه موسكو ، وتستكمل موسكو بذلك موقفها المتعاطف فى الأمم المتحدة مع دول المجلس ، وتجاه القضية الفلسطينية ، وهذا الوضع سغير وضعية موقف العملاقين من الحرب العراقية الإيرانية ، بحيث تصبح موسكو فى وضع مريح ، وقد يؤدى إلى استمرار الحرب كأحد افتراضات هذا التحليل.

الفصل السابع

تطور موقف مجلس التعاون من الصراع
إلى السلام العربي مع إسرائيل

للدول الأعضاء فى مجلس التعاون دور بارز وموقف واضح من قضايا الصراع العربى الصهيونى ، وأهم قضايا الصراع والمتفرعة عليه هى دعم الجهد العربى العام والمساهمة المباشرة فى الصراع ، والمساهمة فى جهود التسوية السلمية ، واحتضان الفلسطينيين ومساندة حقوقهم ، ومساندة دول المواجهة ، والمقاطعة العربية الشاملة ضد إسرائيل ، ودعم منظمة التحرير والمحافظة على قوتها ووحدتها ، والقضية اللبنانية.

والثابت تاريخيًا أن شعوب الخليج قد تجاوبت- بقدر الإمكان من النواحى السياسية والإعلامية – مع التيارات السياسية فى العالم العربى خاصة محاولات اغتصاب فلسطين منذ العشرينيات ، كما أن بعض هذه الشعوب ومنها الشعب السعودى قد تجاوبت بحماس ظاهر مع المشاعر الفلسطينية المناهضة لحركة الاستعمار الصهيونى لفلسطين خلال الثلاثينيات [١] .

وكانت السعودية هى الدولة الوحيدة بين دول المجلس التى وإن ظلت بعيدة عن عصبة الأمم ، فقد شهدت تأسيس الأمم المتحدة ، وصدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ واشتركت مع الدول العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة فى رفض القرار ، كما اشتركت مع بقية الدول العربية فى المواجهة العربية الأولى مع القوات الصهيونية [٢] .

واستقلت إمارات الخليج تباعًا ، الكويت ١٩٦١ ، وكل من قطر والإمارات والبحرين وعمان ١٩٧١ ، فأمكن لها أن تنضم إلى الأمة العربية فى هذا الصراع المزمن، أما المملكة العربية السعودية فقد أفردنا لها دراسة حول سياستها تجاه كل

---

١ – انظر للتفصيل الفصل الثالث بعنوان "الأصول التاريخية للموقف السعودى من الصراع العربى الصهيونى" من كتابنا :"السعودية وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى" جدة ١٩٨٩ .

٢ – المرجع نفسه .

قضايا هذا الصراع [٣] ، وهى فى الواقع السياسة نفسها التى انتهجتها دول مجلس التعاون الأخرى فى هذا الصراع .

أولاً – دعم الجهد العربى العام والمساعدة المباشرة فى الصراع :

اشتركت السعودية والكويت فى مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم (أغسطس ١٩٦٧) الذى قرر مساندة دول المواجهة فى إزالة آثار العدوان ، ثم انضمت بقية إمارات الخليج إلى هذا الجهد بعد استقلالها ، وخلال حرب أكتوبر لعبت الدول الأعضاء فى المجلس دوراً مهمًا فى حظر البترول وفى الحرب الاقتصادية ضد الدول التى تساند إسرائيل ، وهو الخطر الذى أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واعتبرته عملاً من أعمال العدوان ، ونبه إلى الدور السياسى الخطير للبترول ممادفع هذه الدول إلى العمل بهدوء على تحطيم الأوبك من ناحية ، وتمزيق وحدتها والقضاء على مصادر القوة العربية وإزالة الأثر السياسى الخطير للبترول بعد أن صار هذا الأثر من قضايا الحرب الباردة والتكالب السوفيتى الأمريكى على الخليج ، كما أن ذلك من ناحية أخرى ربما دفع كلاً من العملاقين والدول الغربية بدرجات متفاوتة إلى المساعدة فى اندلاع حرب الخليج ، أو مباركتها والتقاعس عن السعى لتسويتها حتى تستنزف – مع أزمة الأوبك – الموارد المالية للدول الخليجية .

ونظرًا للارتباط الواضح من جميع الوجوه بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى ، فقد أدركت دول المجلس أن إطالة أمد الحرب الذى تسعى إليه إسرائيل والذى تكشف صراحة فى تقرير تاور الذى حقق فى فضيحة إيران جيت عام ١٩٨٧ ، يؤدى إلى تعطيل تسوية القضيةالفلسطينية ، كما يؤدى إلى إضعاف القدرات الاستراتيجية العربية ، ولذلك كان سعى دول المجلس إلى البحث عن نهاية سريعة لهذه الحرب ينطوى على إدراك كامل بأهمية ذلك لخدمة القضية العربية ،

---

٣ – كتابنا سالف الإشارة إليه .

وقد عبرت قرارات مجلس التعاون عن هذه القناعة صراحة منذ اليوم الأول لنشأة المجلس [٤] .

ومن ناحية أخرى ، ربطت دول المجلس ربطاً منطقياً بين موضوعين مهمين أولهما أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي العربي، بحيث إن ما يهدد أحدهما يهدد الآخر بالتبعية، وثانيهما أن الخلافات العربية تضعف الطاقات العربية وتهدد الأمن الخليجي والقومي والعربي على حد سواء، ولذلك سعت دول الخليج إلى تنقية الأجواء العربية والخليجية أيضاً [٥] .

ثانيًا : مقاطعة إسرائيل والدول المتجاوبة معها:

شاركت دول المجلس في نظام المقاطعة العربية ضد إسرائيل منذ نشأته عام ١٩٥٤ بصدور مشروع القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل الذي أقره مجلس الجامعة العربية فى ١٩٥٤/١٢/١١ ، ولم تكن هذه الدول قد استقلت بعد عدا السعودية ، وعلى سبيل المثال صدر فى قطر فى ١٩٥٩/٥/٢٠ إعلان حاكم قطر بشأن حظر التعامل مع إسرائيل اقتصادياً ، وفى ١٩٦٣/٥/٢٠ صدر فى قطر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم مكتب مقاطعة إسرائيل فى قطر فألحق مكتب المقاطعة بوزارة المالية ، وقرر اعتبار رئيس المكتب ضابطاً للاتصال لدى مكتب المقاطعة الرئيسى التابع للجامعة العربية ونظم نفاذ المقاطعة فى قطر .

---

٤ – راجع على سبيل المثال البيان الختامى للقمة الأولى عام ١٩٨١ م والذى جاء فيه " أن ضمان الاستقرار فى الخليج مرتبط بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط" انظر البيانات الختامية ، مرجع سابق ص ٣ ، وانظر فى المراجع نفسها، ص ٢٠-٢١ بيان القمة الخليجية الخامسة عام ١٩٨٤ م .

٥ – راجع على سبيل المثال بيان القمة الثامنة عام ١٩٨٧ ، الشرق الأوسط ١٩٨٧/١٢/٣٠ ، وراجع حول تسوية الخلافات الخليجية العربية بيان الدورة الثالثة للمجلس الوزارى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، وبيان الدورة ١٦ فى المرجع نفسه ص ٤١ ، وحول جهود تسوية النزاع حول فشت الدبل راجع كتابنا الإطار القانونى والسياسى ، ط ١٩٨٨ –مرجع سابق ص ٢٢٨–٢٣٠، وحول تسوية الخلافات بين عدن ومسقط المرجع نفسه ، ص ٢٢٧ .

كذلك صدر فى دولة الإمارات العربية قبل استقلالها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ باسم قانون مقاطعة إسرائيل ، وتقرر بموجبه إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل يلحق بديوان الحاكم ، يقوم مع المكتب الرئيسى بتنسيق الخطط والتدابير لتنفيذ المقاطعة ، ويعين مدير المكتب بمرسوم من الحاكم .

وبعد الاستقلال صدرت قوانين شاملة للمقاطعة ، ومثال ذلك القانون رقم ١٥ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٣ ، كذلك حرصت دول المجلس على إحكام الحصار الدبلوماسى حول إسرائيل ، فعمدت إلى مناهضة مساعى إسرائيل لكسر طوق العزلة الدبلوماسية حولها ، وتطبيقاً لذلك بادرت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التى أعادت أو أقامت علاقات مع إسرائيل ، كما قطعت صور العلاقات والمعونات التجارية والاقتصادية معها (٦) .

ومن ناحية أخرى أظهرت دول المجلس تضامناً ضد النظم العنصرية فى إفريقيا فسارعت بفرض الجزاءات الاقتصادية والتجارية التى قررها مجلس الأمن خلال الستينيات على نظام الحكم العنصرى فى روديسيا الجنوبية ، وعلى نظام بريتوريا (٧) ولهذا الموقف سببان الأول أنه تضامن مع حقوق الشعوب الإفريقية فى تلك البلاد ضد الأقليات الاستيطانية البيضاء ، والثانى أنه محاولة لإحكام الحصار حول النظم العنصرية المرتبطة عضوياً بإسرائيل ، وتعمل معها على مناهضة الأمن العربي

---

٦ – وهذه الدول هى ليبريا ، الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) والكاميرون ، وقد اتخذ المجلس الوزارى فى دورته الثامنة قراراً بوقف المساعدات عن أية دولة تقوم بإعادة العلاقات مع إسرائيل وتطبيقا لذلك قطعت دول المجلس بقرارات من كل منها على حدة علاقاتها مع تلك الدول ، انظر لبعض التفصيل كتابنا " السعودية وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى".

٧ – ففى قطر صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مقاطعة روديسيا الجنوبية اقتصاديا تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٩٦٦/٦/٩ م . وقد ألغى بالمرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء المقاطعة بعد استقلال زيمبابوى . وهناك المرسوم بقانون ١٤٠ لسنة ١٩٧٣ م بقطع جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا ، وعن الجزاءات ضد روديسيا انظر رسالتنا ص ٤٥١ ومابعدها .

والإفريقيي ، ومن ناحية ثالثة اشتركت دول المجلس فى رد الفعل العربى والإسلامى ضد الدول التى نقلت أو تفكر فى نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس ، فقطعت دوله علاقاتها مع أى دولة لها علاقات مع كوستاريكا ونيكارجوا عندما نقلت بعثتيهما إلى القدس (٨) .

ثالثًا - دعم منظمة التحرير ووحدتها والحقوق الفلسطينية والمشاركة فى التسوية السلمية :

تؤكد دول المجلس فى جميع المناسبات والمحافل فى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وفى قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى - على أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وأنه لا سلام إلا بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقوق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن المؤتمر الدولى هو السبيل الوحيد إلى بحث مجمل النزاع ، والذى تشترك فيه المنظمة على قدم المساواة مع بقية الأطراف ، وأعلنت دول المجلس تضامنها مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية إبان الحصار الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢ ، كما لعبت دورًا مهمًا فى تأكيد استقلال القرار الفلسطينى ، والحفاظ على وحدة المقاومة ومنع تمزقها والمصالحة بين الصفوف الفلسطينية ، وبينها وبين الدول العربية التى تقع معها أزمات ، مثلما كان حرصها واضحًا على التوصل إلى الوفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ كنقطة بدء لاستمرار الدفع فى الجهود السلمية .

وعندما تقدمت المملكة العربية السعودية عام ١٩٨١ بمشروع السلام السعودى الذى عرف حينذاك (بمشروع الأمير فهد) ساندته دول المجلس وطلبت إلى السعودية تقديمه لمؤتمر القمة العربى ، فهو وإن لم يكن مشروع المجلس ، فقد لقى مساندته ،

---

٨ - السعودية وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى - مرجع سابق .

ويعبر عن موقفه قبل أن يصبح تعبيراً عن الموقف العربى العام من مجمل شروط التسوية السلمية بعد أن أقرته القمة العربية الثانية عشرة فى فاس ١٩٨٢ .

فمنذ القمة الخليجية الأولى أوجز المجلس موقفه من شروط التسوية بما فيها الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وفى طليعتها القدس الشريف [٩] وظل يؤكد على هذا الموقف حتى الآن [١٠] .

وخلال القمة الخليجية الرابعة (الدوحة - نوفمبر ١٩٨٣) حرص زعماء المجلس على المشاركة فى الجهود العربية الرامية لحقن الدم العربى المراق فى الصراع بين سوريا ومنظمة التحرير فى طرابلس ، إبان الفتنة الكبرى التى لحقت بالمنظمة فى أعقاب محنة بيروت، وانتهت بالخروج الثانى Exodus للمنظمة من لبنان ، وإسرائيل تتربص بالجميع ، فقد أوفدت القمة الرابعة وزيرى خارجية الكويت وقطر للتعاون مع تونس والجزائر والجامعة العربية لترتيب وقف القتال ، مؤكدة دعمها لوحدة المنظمة وتماسكها وحل أى خلاف عبر القنوات الدستورية والشرعية ، ومجددة تأكيدها لذلك فى تلك اللحظات الحرجة فى مسيرة الكفاح الفلسطينى [١١] ، وقد ظلت قرارات المجلس تؤكد على وحدة المنظمة وتمثيلها وحدها للشعب الفلسطينى .

كذلك تمسكت دول المجلس بدعم صمود الشعب الفلسطينى ومقاومته وانتفاضاته المستمرة ضد الاحتلال الصهيونى وبطشه ، وسياساته الاستيطانية والاستعمارية ، ومن ذلك ماحفل به بيان القمة الخليجية الثامنة فى الرياض فى ديسمبر ١٩٨٧ م من دعم للانتفاضة الكبرى التى بدأت فى الأراضى المحتلة منذ أوائل ديسمبر ١٩٨٧ ولاتزال حديث العالم حتى الآن ، وجاء فى ذلك البيان الأكبر لصمود الشعب الفلسطينى فى وجه إجراءات القمع والبطش الصهيونى ، وإصراره على رفض

---

٩ - بيان القمة الخليجية الأولى ،البيانات الختامية ، مرجع سابق ، ص ٣ .

١٠ - راجع للتفاصيل ، المرجع السباق ، ص ٣ ومابعدها .

١١ - بيان القمة الخليجية الرابعة ١٩٨٣ ، المرجع السابق ص ١٦ .

سياسة الأمر الواقع ، وتمسكه الثابت والمشروع بحقه فى تقرير مصيره ، كما أكد الزعماء دعمهم لهذه الانتفاضة والسعى لدى الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن لتعزيز تفهمها ومساندتها لها [١٢] .

رابعًا - مساندة الدول العربية المتضررة من العدوان الإسرائيلى :

لم يتردد مجلس التعاون لحظة واحدة ، كما لم تتردد دوله فرادى فى مساندة الدول العربية التى كانت هدفًا للعدوان الإسرائيلى مساندة مادية ودبلوماسية ، فلاتزال وحدة لبنان الوطنية ، ودعم استقلالها وصيانة أراضيها ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين موضع الاهتمام فى قرارات مجلس التعاون ، فلا يكاد يخلو اجتماع قمة أو وزارى من بحث هذه القضية ، وآخرها القمة الخليجية الثامنة فى نهاية ١٩٨٧ التى أولت "اهتمامًا خاصًا بالوضع فى لبنان وعبرت عن الألم ومايعانيه الشعب اللبنانى" .

"وناشد المجلس زعماء لبنان وشعبها تغليب مصلحته والمصلحة العربية العليا على أية اعتبارات أخرى [١٣] ، وقد لعبت بعض دول المجلس وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية دورًا مؤثرًا مباشرًا فى الوساطة لتحقيق الوفاق اللبنانى عدة مرات [١٤] وساند المجلس سوريا فى جميع المناسبات التى تهددها فيها إسرائيل ، كما أعرب عن مساندته وتضامنه مع تونس بعد العدوان الإسرائيلى على مقار منظمة التحرير فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥ [١٥] ، كما أن دول المجلس أدانت العدوان الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١ فى الأمم المتحدة وفى منظمة المؤتمر الإسلامى ، فضلاً عن إدانة هذه الدول لضم إسرائيل لكل من القدس والجولان

---

١٢ - نص البيان بالشرق الأوسط ، ١٩٨٧/١٢/٣٠ ، ص ٢ .

١٣ - بيان القمة الثامنة ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/١٢/٣٠، ص ٢ .

١٤ - راجع للتفصيل كتابنا "السعودية وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى" .

١٥ - بيان القمة الخليجية السادسة فى مسقط - نوفمبر ١٩٨٥ "البيانات الختامية"، مرجع سابق ص ٢٤ .

السورية [16] ، والواقع أن السياسة السالف إيضاح جوانبها التى تبناها مجلس التعاون تجاه الصراع العربى الصهيونى هى نفسها السياسة التى تمارسها دول المجلس فرادى تجاه هذا الصراع . وتبقى بعد ذلك ثلاث ملاحظات منهجية :

الملاحظة الأولى:

تركز بيانات القمة الخليجية بشكل أكبر نسبيا على إيضاح الموقف من جوانب الصراع العربى الصهيونى إلى جانب معالجة قضايا أخرى أبرزها الحرب العراقية الإيرانية ، بينما يكون التركيز النسبى فى البيانات الوزارية على الحرب العراقية الإيرانية والوضع العربى بوصفه عاملا مؤثرا كما ذكرنا على تلك الحرب .

الملاحظة الثانية:

إن بيانات مجلس التعاون تشير إلى الصراع العربى الصهيونى باستخدام عدة مصطلحات هى "القضية الفلسطينية" أو "الوضع فى الشرق الأوسط" ، أو "النزاع العربى الإسرائيلى" أو "الوضع السياسى الراهن فى المنطقة" ، أو قضية "الشرق الأوسط" .

الملاحظة الثالثة:

هى أن إحدى دول المجلس وهى السعودية فى عداد "الأطراف المعنية" فى القضية، وكانت دائمًا قريبة أو طرفًا مباشراً فى الحرب والسلم ، وتشملها المشاورات بشأن كل التطورات ، وذلك يجعل موقف المجلس من الصراع العربى الصهيونى ليس مجرد موقف نظرى ، أما أسباب شمول السعودية ضمن "الأطراف المعنية" بالصراع

---

١٦ – بيان الدورة الاستثنائية الأولى للمجلس الوزارى – المنامة – فبراير ١٩٨٢ ، المرجع السابق ص ٤٣ .

واقترابها الشديد من المشكلة [17] فهى أنها ذات جوار مباشر مع إسرائيل وتعتبرها "طرفا" فى الصراع ، وأن ثقلها السياسى فى الصراع وعلاقتها بأطرافه العربية تجعل إشراكها فى جهود التسوية عملاً إيجابيًا ، فضلاً عن علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة ، وعلاقاتها المتطورة مع الاتحاد السوفيتى ، وقد أثارت إسرائيل كعادتها ضجة كبرى عندما حصلت السعودية على صواريخ صينية متوسطة المدى من طراز آي إس إس ٢ ، وهددت بضرب قواعد الصواريخ ٠ وقد سبق لإسرائيل والأوساط الصهيونية معارضة كل صفقات الأسلحة السعودية ٠

خامسًا: رفض الحلول الثنائية أو الجزئية للصراع :

أسهمت دول المجلس جميعًا فى الحرب الاقتصادية والبترولية ضد إسرائيل وأصدقائها عام ١٩٧٣ ولم تعارض الاهتمام الأمريكى بالبحث عن تسوية سياسية للمشكلة بعد انتهاء حرب أكتوبر ؛ لأنه كان ينسجم مع سياساتها المناهضة للسوفيت فى ذلك الوقت ، ويبدو أنها رحبت بهذا الخط الذى بدأ فى الواقع بإبعاد الخبراء السوفيت من مصر ، كما أنه ينسجم مع الخريطة السياسية للخليج بعد انسحاب بريطانيا واستقلال إماراته عام ١٩٧١ ٠

ولكن التغير الحاد فى الاتجاه العام الذى بدأ بزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ومأعقبه من إبرام اتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٧٨ واتفاقية السلام ١٩٧٩ بعد أسابيع من سقوط الشاه ، كل ذلك كان وقعه سريعًا وعنيفًا لدى دول المجلس فلم يفتها ركب الدعوة التى تبنتها بغداد بغرض مقاطعة شاملة ضد مصر وتعليق عضويتها فى الجامعة العربية ، ونقلها منها إلى تونس ولم يشذ عن هذا الخط من دول المجلس سوى عمان التى ظلت على علاقتها مع مصر وتحفظت على قرارات بغداد ،

---

١٧ – كتابنا " السعودية وقضايا الصراع العربى الإسرائيلى" ، مرجع سابق ٠

وقد ظلت بقية دول المجلس تصر على ضرورة تسوية هذه المشكلة فى نطاق قرارات قمة بغداد ، حتى سويت بقرار قمة عمان الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ .

والواقع أن أحداً فى العالم العربى لا يقبل التسوية الثنائية أو الجزئية للصراع ، حيث تؤدى إلى ابتسار النتائج وتجزئة القوة العربية إذا افترضنا أنها كانت ولاتزال قوة متماسكة متناسقة خالصة ، والمحقق أن مصر نفسها لم تقدر أن هذه التسوية ستقتصر عليها مع إسرائيل ، وأنها نهاية المطاف بهذا الصراع ولذلك حاولت مصر منذ تلك التسوية تصحيح آثارها السلبية وتفويت أهداف إسرائيل منها ، وظل خط مصر العربى ثابتاً ودفاعها عن القضايا العربية قوياً ، فأصبحت القطيعة العربية لمصر تخدم هدفاً يسعى إليه أعداء الأمة العربية وهو استمرار تمزيقها وإضعافها ، ولذلك جاءت حيثيات القمة العربية الطارئة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ الذى أنهت هذه الحقيقة، وليس هناك أي إشارة في البيانات المنشورة لمجلس التعاون عن هذا الموضوع برمته، ولكن هناك ما يشير إلى أن مسألة عودة مصر قد أثيرت عدة مدات في الاجتماعات دون أن تتضمن تلك البيانات، كما أن تصريحات المسئولين في الدول الأعضاء وكذلك تصريح الأمين العام للمجلس قد التزمت القول بأن هذه القضية عربية يبت فيها بقرار عربي.(١٨) والملاحظ أن القضايا ذات الحساسية الخاصة يتم بحثها في اجتماعات مجلس التعاون دون الإشارة إليها في البيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات، من ذلك موضوع العلاقة مع مصر، وإبرام الاتفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ ، وتعليقه عام ١٩٨٦ من جانب الأردن ، خاصة وأن مثل هذه الموضوعات قد تناقش بشكل أوسع ويعلن عنها فى إطار آخر كالجامعة العربية (١٩) .

---

١٨ – تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون ، مطبوعات الأمانة العامة ١٩٨٥ ، وانظر على سبيل المثال تصريحات الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى وغيره من كبار المسئولين السعوديين فى كتابنا " السعودية وقضايا النزاع العربى الإسرائيلى " .

١٩ – راجع تصريح وزير خارجية البحرين ، الوطن العربى ، ١٩٨٥/١٠/٢٥ ص ٤١ .

ومن المصادفات الظاهرة أن تنعقد القمم الخليجية فى نوفمبر من كل عام فى ظروف تواجه فيها القضية الفلسطينية تحديات جديدة ومستمرة ومتنوعة ، فقد انشغلت قمة الرياض ١٩٨١ بتأكيد الحقوق المشروعة للفلسطينيين ودعم منظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفسطينى ، وغير ذلك مماتضمنه المشروع السعودى "مشروع الملك فهد" الذى أقرته قمة الرياض فى العام ذاته وقدمته لقمة فاس العربية .

ثم قدر للقمة الثالثة فى المنامة (١٩٨٢) أن تنعقد فى أعقاب تطورات محورية فى سير النضال الفلسطينى والصراع العربى الإسرائيلى وهو الغزو الصهيونى للبنان ، وإخراج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا ، ثم مبادرة ريجان ومأعقبها فى قمة فاس الثانية عشرة المستأنفة التى اعتمدت المشروع السعودى للسلام "مشروع فاس" .

وتداعت بعد ذلك آثار الغزو الإسرائيلى وأخطرها الانشقاق داخل حركة فتح ، كبرى المنظمات داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى بدت بوادره مع بداية ١٩٨٣ وتفاقم بتوسيع هوة الخلاف بين المنظمة وبعض الأطراف العربية ، ووصول الخلاف إلى صراع مسلح بين المنظمة والمنشقين عليها ، ولذلك خصصت القمة الرابعة جزءاً كبيراً من جهدها وأعمالها لرأب الصراع الفلسطينى وتأكيد دعمها لوحدة المنظمة وتماسكها، وأوفدت إلى دمشق وزيرى خارجية الكويت وقطر فى محاولة من القمة لتجاوز محنة الخلافات الفلسطينية والسورية ، كما ذكرنا من قبل [٢٠] .

وأصيب العمل الفلسطينى المشترك بالشلل وأخفقت محاولات تنقية العلاقات الفلسطينية السورية ، فلما التأم شمل المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان فى أواخر نوفمبر ١٩٨٤ تزامن عقد هذا المجلس مع انعقاد الدورة الخامسة للقمة الخليجية التى قررت "دعم الشرعية فى منظمة التحرير ومساندتها باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد

---

٢٠ – كتابنا "الإطار القانونى والسياسى " ط القاهرة ١٩٨٨ ، ص٨٧ ومابعدها .

للشعب الفلسطيني" مما أعطى دعمًا سياسيًا ومعنويًا للمجلس الوطني الفلسطيني، وأمكنه أن ينطلق بالعمل الفلسطيني في ساحة السلام في الشرق الأوسط إلى اتفاق عمان في فبراير ١٩٨٥ ، كما مكنت من تهيئة الأوضاع الفلسطينية لأي تحرك عربي مكثف لمساندتها منذ تجديد الولاية للرئيس ريجان في أوائل ١٩٨٥ .

وجاءت اجتماعات الدورة السادسة أيضا (نوفمبر ١٩٨٥) في أعقاب عدد من التطورات الخطيرة التي ألحقت ضررًا فادحًا بالمنظمة وبالتحرك الأردني الفلسطيني في إطار عملية السلام ، وأهم هذه التطورات ضرب إسرائيل لمقر منظمة التحرير في تونس في أول أكتوبر ١٩٨٥ ، ثم ماأحدثه خطف الباخرة الإيطالية أكيلي لاورو ، وإرغام المقاتلات الأمريكية للطائرة المدنية المصرية المقلة لمختطفي السفينة على الهبوط في إيطاليا - من حملات مسعورة قادتها إسرائيل وتجاوبت معها الولايات المتحدة ، وتهدف إلى زعزعة الثقة في أهلية منظمة التحرير للاشتراك في عملية السلام ، ونسف الاتفاق الأردني الفلسطيني وزرع بذور الشك والخلاف بين الأردن والمنظمة ، ثم الجهد الإسرائيلي الأمريكي المشترك لفرض هذا الواقع الجديد [٢١] .

مجلس التعاون والسلام العربي الإسرائيلي (١٩٩٠ - ١٩٩٨) :

أشرنا إلى موقف دول الخليج في المرحلة السابقة ١٩٨١-١٩٨٩ من الصراع العربي الإسرائيلي حيث ساندت هذه الدول الجبهة العربية والفلسطينية وحاولت الحفاظ على قوة الصف الفلسطيني ضد الصراع الفلسطيني-الفلسطيني أو الفلسطيني-اللبناني أو الأردني من قبل . ولقد أدى تحيز منظمة التحرير للعراق إبان الغزو العراقي للكويت إلى شعور دول الخليج جميعًا بالمرارة ، وهي التي آوت الفلسطينيين وناصرتهم ضد إسرائيل واحترمت المقاطعة العربية وعادت الصهيونية أشد العداء ، كما حرصت على تعزيز صمودهم وتأكيد الهوية العربية والإسلامية

---

٢١ - المرجع السابق ، ص ٩٢ .

للقدس الشريف [٢٢] .

وطبيعى أن هذه المرارة من الموقف الفلسطينى والعراقى دفعت دول الخليج إلى إعادة النظر فى المسألة الأمنية وفى مجمل عناصر الوضع العربى ، فكان العراق وليس إسرائيل هو الذى هدد أمن هذه الدول التى داهمها الخطر من مأمنها ، وتلك حقيقة استغلتها إسرائيل للأسف لتعميق الصراع العربى ، ولذلك عندما قادت واشنطن وموسكو عملية السلام وإنهاء مظاهر الصراع العربى الإسرائيلى شارك مجلس التعاون بصفته مراقبًا فى مؤتمر مدريد ، وساند مفاوضات واشنطن بين إسرائيل والأطراف العربية فى ديسمبر ١٩٩١ ، كما رحبت دول المجلس بإعلان أوسلو وحثت قمة المنامة فى ديسمبر ١٩٩٤ على تكثيف الجهود لتحقيق التقدم على المسارين السورى–اللبنانى ، ومنع إسرائيل من إجراء أى تغيير على وضع القدس .

وإذا كانت دول المجلس قد قبلت لأول مرة عملية السلام فهو استجابة للمناخ العام، مع استمرار حرصها على الحق العربى الفلسطينى والسورى اللبنانى ، بل إنها أيدت منظمة التحرير فى صراعها مع الأردن حول الإشراف على الأماكن المقدسة فى القدس ، وربما لهذا السبب ولدور الأردن فى أزمة الخليج تجاهلت قمة المنامة عام ١٩٩٤ اتفاق السلام الأردنى الإسرائيلى المعقود قبيل القمة .

وقد وقفت بعض الدول الخليجية مثل السعودية والكويت والإمارات والبحرين عند حد مساندة عملية السلام ودعم الوضع العربى للقدس ، وتعليق تطبيع علاقاتها بإسرائيل على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من كل الأراضى العربية وإعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى ، أما قطر وعمان فقد تقدمتا خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وذلك فى إطار اتجاههما إلى تحيز مواقفهما وسياساتهما عن بقية أعضاء المجلس ، فقد التقى وزير خارجية قطر عام ١٩٩٤ بوزير الخارجية الإسرائيلى

---

٢٢ – راجع طرفا من الدعم الخليجى خاصة الكويتى للفلسطينيين فى مقال د.شملان العيسى : مجلس التعاون الخليجى وعملية السلام فى الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ أكتوبر ١٩٩٥ ص ١٦٣ ومابعدها .

خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما قطعت قطر وإسرائيل شوطًا تشير التطورات الأخيرة إلى انتكاسته ، فى مجال التعاون فى إمدادات الغاز الطبيعى ، أما عمان فقد استضافت فى أبريل ١٩٩٤ اجتماعات لجنة المياه ضمن اللجان الخمس فى المحادثات العربية الإسرائيلية المتعددة الأطراف ، كما زار رابين رئيس وزراء إسرائيل مسقط ، وأكد البيان المشترك أن اجتماع رابين-قابوس تم من أجل دفع مسيرة السلام[٢٣] .

٢٣ – المرجع السابق ص ١٦٦ .

الملاحـــــق

- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات

أولاً : النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى

.... إن

دولة الإمارات العربية المتحدة .

دولة البحرين .

المملكة العربية السعودية .

سلطنة عمان .

دولة قطر .

دولة الكويت .

إدراكًا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الإسلامية وإيمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها .

ورغبة فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين .

واقتناعًا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية .

واستهدافًا لما بدأته من جهود فى مختلف المجالات الحيوية التى تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل ووصولاً إلى وحدة دولها ، ع٩قررت :

المادة الأولى

إنشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

المادة الثانية

المقـــــــــــر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة

اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر ، وله أن يجتمع فى أى من الدول الأعضاء .

المادة الرابعة

الأهـــــــــداف

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلى :

١ – تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ – تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات.

٣ – وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية :

أ - الشئون الاقتصادية .

ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

ج - الشئون التعليمية والثقافية .

د - الشئون الاجتماعية والصحية .

ه - الشئون الإعلامية والسياحية

و - الشئون التشريعية والإدارية .

٤ - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وإنشاء مراكز البحوث العلمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

المادة الخامسة

عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

المادة السادسة

أجهزة مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

٢ – المجلس الوزارى ٠

٣ – الأمانة العامة ٠

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ماتقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية ٠

المادة السابعة

١ – المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ٠٠٠ يتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الألفبائى لأسماء الدول ٠

٢ – يجتمع المجلس فى دورتين عاديتين كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر ٠

٣ – يعقد المجلس الأعلى دوراته فى بلدان الدول الأعضاء ٠

٤ – يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الأعضاء ٠

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يتعلق:

١ – بالنظر فى القضايا التى تهم الدول الأعضاء ٠

٢ – وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التى يسير عليها ٠

٣ – النظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيداً لاعتمادها ٠

٤ – النظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الأمين العام بإعدادها ٠

٥ – اعتماد أساس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ٠

٦ – إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها ٠

٧ – تعيين الأمين العام ٠

٨ – تعديل النظام الأساسى لمجلس التعاون ٠

٩ – إقرار النظام الداخلى ٠

١٠ – التصديق على ميزانية الأمانة العامة ٠

المادة التاسعة

التصويت فى المجلس الأعلى

١ – يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد ٠

٢ – تصدر قرارات المجلس الأعلى فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فى التصويت ، وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية بالأغلبية ٠

المادة العاشرة

هيئة تسوية المنازعات

١ – يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى (هيئة تسوية المنازعات) وتتبع المجلس الأعلى ٠

٢ – يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

٣ - إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسى ، ولم تتم تسويته فى إطار المجلس الوزارى أو المجلس الأعلى فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

٤ - ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ مايراه مناسباً .

المادة الحادية عشرة

المجلس الوزارى

١ - يتكون المجلس الوزارى من وزراء خارجية الدول الأعضاء أوماينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الإلفبائى .

٢ - يعقد المجلس الوزارى اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر .

٣ - يقرر المجلس الوزارى مكان اجتماع دورته التالية .

٤ - يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثانية عشرة

يتولى المجلس الوزارى عدة مهام منها :

١ - اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التى تهدف إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات ، واتخاذ مايلزم بشأنها من قرارات وتوصيات .

٢ - العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء فى

مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة فى هذا الشأن إلى المجلس الوزارى الذى يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٣ - تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون .

٤ - تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدى العاملة من مواطنى الدول الأعضاء فيما بينها .

٥ - إحالة أى من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه .

٦ - النظر فى الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى .

٧ - إقرار نظامه الداخلى وكذلك النظام الداخلى للأمانة العامة .

٨ - بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزارى الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٩ - اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة .

١٠ - التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله .

١١ - النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى .

المادة الثالثة عشرة

التصويت فى المجلس الوزارى

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزارى صوت واحد ٠

٢ - تصدر قرارات المجلس الوزارى فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فى التصويت وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية ٠

المادة الرابعة عشرة

الأمانـــة العامـــة

١ - تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين ٠

٢ - يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطنى دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ٠

٣- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى من قبل الدول الأعضاء ٠

٤ - إعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى ٠

٥ - إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية حتى تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته ٠

٦ - إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون ٠

٧ - التحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزارى ومشروعات القرار.

٨ - الاقتراح على رئيس المجلس الوزارى والدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزارى إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٩ - أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى .

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكل موظفى الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء ... وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها .

المادة السابعة عشرة

الامتيازات والحصانات

١ - يتمتع مجلس التعاون وأجهزته فى إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التى يتطلبها تحقيق أغراضه والقائم بوظائفه .

٢ - يتمتع ممثلو الدول الأعضاء فى المجلس بالامتيازات والحصانات التى تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء ، كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة .

٣ - إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما فى الفقرة (١) من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة .

المادة الثامنة عشرة

ميزانية الأمانة العامة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية ٠

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي

١ – يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها فى ديباجة هذا النظام ٠

٢ – تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التى تصبح مودعًا لديها ٠

المادة العشرون

تعديل النظام الأساسي

١ – لأى دولة عضو طلب تعديل هذا النظام ٠

٢ – يقدم طلب التعديل للأمين العام الذى يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزارى بأربعة أشهر على الأقل ٠

٣ – يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس بالإجماع ٠

المادة الحادية والعشرون

أحكام ختامية

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزارى .

تم التوقيع على هذا النظام فى مدينة أبو ظبى ، الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢١ رجب هجرية الموافق ٢ أيار ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية .

دولة الإمارات العربية المتحدة .

دولة البحرين.

المملكة العربية السعودية .

سلطنة عمان .

دولة قطر .

دولة الكويت .

ثانيًا : النظام الأساسى لهيئة تسوية المنازعات

ديباجة ... استنادًا إلى نص المادة السادسة من النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذًا لنص المادة العاشرة من النظام الأساسى لمجلس التعاون يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات التى يشار إليها فيما بعد بالهيئة وتحديد اختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقا للنصوص التالية :

المادة الأولى

المصطلحات

تكون للمصطلحات فى هذا النظام نفس المعانى الواردة فى النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى .

المادة الثانية

مقر الهيئة واجتماعاتها

يكون مقر الهيئة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية . وتعقد اجتماعاتها بدولة المقر ولها عند الاقتضاء أن تجتمع فى أى مكان آخر.

المادة الثالثة

الاختصاص

تختص الهيئة عند تسميتها بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من :

(أ) المنازعات بين الدول الأعضاء .

(ب) الخلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسى لمجلس التعاون .

المادة الرابعة

عضوية الهيئة

(أ) يتم تشكيل الهيئة من العدد المناسب من مواطنى الدول الأعضاء غير الأطراف فى النزاع الذين يرى المجلس اختيارها فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عددها عن ثلاثة .

(ب) للهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين .

(ج) مالم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك تنتهى مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتواها إلى المجلس الأعلى وله بعد انتهاء مهمتها استدعاؤها فى أى وقت لتفسير أو توضيح ماجاء فى توصياتها أو فتاواها .

المادة الخامسة

الانعقاد والإجراءات الداخلية

(أ) يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها .

(ب) تضع الهيئة الإجراءات اللازمة لسير أعمالها .

(ج) يكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الإجراءات وإبداء أوجه الدفاع .

المادة السادسة

الـرئـاسـة

تختار الهيئة رئيساً لها من أعضائها .

المادة السابعة

التصويت

يكون لكل عضو فى الهيئة صوت واحد وتصدر الهيئة توصياتها أو فتاواها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة الثامنة

سكرتارية الهيئة

(أ) يتولى الأمين العام تعيين مجلس الهيئة وعدد كاف من الموظفين للقيام بأعمال سكرتاريتها .

(ب) للمجلس الأعلى إنشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة التاسعة

التوصيات والفتاوى

(أ) تصدر الهيئة توصياتها أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الأساسى لمجلس التعاون

والقانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الإسلامية ، على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ مايراه مناسباً .

(ب) للهيئة أثناء النظر فى أى نزاع أمامها وإلى أن تصدر توصياتها النهائية فيه أن توصى المجلس باتخاذ التدابير المؤقتة التى تقتضيها الحاجة أو الظروف .

(ج) تبين توصيات الهيئة أو فتاواها الأسباب التى بنيت عليها وتوقع من الرئيس والمسجل.

(د) إذا لم يكن الرأى صادراً كله أو بعضه بإجماع الأعضاء فمن حق المخالفين تسجيل بيان بالرأى المخالف .

المادة العاشرة

الحصانات والامتيازات

تتمتع الهيئة وأعضاؤها فى إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التى يتطلبها تحقيق أغراضها طبقا للمادة السابعة عشرة من النظام الأساسى لمجلس التعاون .

المادة الحادية عشرة

ميزانية الهيئة

تعتبر ميزانية الهيئة جزءاً من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافآت الهيئة .

المادة الثانية عشرة

التعديـــــل

يتم تعـديل هذا النظام بنفس الأسلوب الذى يتم به تعـديل النظام الأســاسى لمجلس التعاون.

المادة الثالثة عشرة

سريان هذا النظام

يسرى هذا النظام من تاريخ موافقة المجلس الأعلى عليه .

تعريف بالكاتب

د . عبد الله الأشعل

- تخرج في كليتي الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والحقوق جامعة الاسكندرية وتخصص في القانون الدولي والعلاقات الدولية والمنظمات الدولية .
- عمل أستاذاً غير متفرغ في الجامعات المصرية وأستاذاً زائراً في عدد من الجامعات الأجنبية.
- عضو في عدد كبير من الجمعيات العلمية المصرية والعربية والدولية في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية .
- نشر حوالي ثلاثين كتاباً في مختلف الموضوعات منها :
- قضية الحدود في الخليج العربي ١٩٧٨ .
- الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ١٩٨٣، ١٩٨٨ .
- أصول التنظيم الإسلامي الدولي ١٩٨٨ .
- السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٨٩ .
- أثر الصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات العربية الدولية ١٩٩٠.
- محكمة العدل الإسلامية الدولية ١٩٩٠ .
- مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٩٤ .
- النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي ١٩٩٧ .
- القانون الدولي المعاصر ١٩٩٧.
- نظرات في القضايا الدولية المعاصرة ١٩٩٧ .
- الأمم المتحدة والعالم العربي ١٩٩٧ .
- المسلمون وقضايا العصر ١٩٩٩ .
- شغل العديد من المناصب الدبلوماسية آخرها سفير مصر في بورندي ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ، والمستشار القانوني لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٨٥ - ١٩٩٠ ، كما عمل مديراً للمعهد الدبلوماسي ، وللإدارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية .
- نشر أكثر من مائة دراسة متخصصة وآلاف المقالات والأوراق ، وشارك في عشرات الندوات والمؤتمرات المصرية والدولية ، آخرها مساهمة ببحث في ندوة بجامعة باريس في أواخر يناير ١٩٩٩ حول تقييم السياسة الفرنسية في العالم العربي .

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب "تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية " عبر سبعة فصول بالدراسة والتحليل والتقييم لمسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام ١٩٨١ ، من حيث الظروف التي أدت إلى النشأة والمواقف التي إتخذها المجلس تجاه العديد من القضايا العربية والاقليمية والدولية، وفي مقدمتها الحرب العراقية الإيرانية ، والغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ ، والصراع العربي الاسرائيلي ، إضافة إلى القضايا الدولية الأخرى التي يحلل الكاتب مواقف دول المجلس تجاهها من خلال رصد وتحليل سلوكها التصويتي داخل الأمم المتحدة ، وتطور هذا السلوك .

ويتناول الكتاب العلاقات الدبلوماسية لدول المجلس مع العالم الخارجي مع التركيز على العلاقات مع واشنطن وموسكو وبكين والمنظمات الدولية والاقليمية ، وشرح مبادئ السياسة الخارجية للمجلس في إطار النظرية العامة للعلاقات الدولية ، وأسس هذه المبادئ في التشريعات الوطنية ، إضافة إلى موقع مجلس التعاون في إطار النظام الدولي والاقليمي .

سعر النسخة

المملكة المتحدة	١٩ جنيه استرليني
خارج المملكة المتحدة	٢٢ جنيه استرليني

مطابع مؤسسة دار الشعب